

لجنة ملنر
والتفاوض من أجل استقلال مصر
دراسة وثائقية فى المفاوضات المصرية البريطانية
١٩٢٠ - ١٩٢١

د. / عبد المنعم ابراهيم الجميحي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

oboiikan.com

لجنة ملنر

والتفاوض من أجل استقلال مصر

دراسة وثائقية فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠ - ١٩٢١

انفجرت ثورة ١٩١٩ فور نفي سعد زغلول وصحبه فى ٨ مارس ١٩١٩ وبعد الإفراج عنهم بضغط الثورة فى ١٧ إبريل سافر الوفد المصرى إلى باريس للمشاركة فى مؤتمر الصلح فوجد أبواب المؤتمر مغلقة ، كما لم يجد مؤيدا أو نصيرا من ممثلى الدول ، خاصة بعد اعتراف الرئيس "ويلسن" بالحماية البريطانية على مصر فى ٢٢ إبريل ١٩١٩ ثم اعتراف مؤتمر الصلح بها فى مايو من نفس العام مما أدى إلى تسرب اليأس فى نفوس معظم أعضاء الوفد وتذكير معظمهم فى العودة إلى مصر ومصارحة الأمة بالموقف وباخفاقهم فى مهمتهم ولكن ما كان يصلهم من أنباء عن ثبات الأمة فى كفاحها واحتمالها للتضحيات فى سبيل الاستقلال كان معينا لهم على الثبات وإلى جانب ذلك فقد استطاع سعد زغلول ان يقنع أعضاء الوفد بضرورة البقاء فى باريس استمرارا فى خدمة القضية المصرية^(١)، خاصة وأن التواجد فى باريس من شأنه أن يمكن الوفد من العمل بحرية أكبر من مصر التى كانت الأحكام العرفية تغلغل أعناقها.^(٢)

ونظرا لشعور الحكومة البريطانية بنقمة المصريين على سياستها وما تسبب عنها من قيام الثورة ، فكرت فى معالجة الموقف بإيفاد لجنة إلى مصر للتحقيق فى الأمر وبحث الوسائل الكفيلة بالتهندة لذلك أعلنت فى ١٥ مايو ١٩١٩ إيفاد لجنة برئاسة "اللورد ملنر" وزير المستعمرات وقتذاك وتقويضها فى تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى، وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد، وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية ليكون خير دمتور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها، توسيعا دائم التقدم والترقى ولحماية المصالح الأجنبية^(٣). وما أن أعلن رسميا عن تأليف هذه اللجنة حتى قامت مظاهرات الاحتجاج عليها ، واتهالت برقيات ووسائل الرفض ضدها وجاهر المصريون بعزمهم على مقاضتها.

(١) محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٣.

(٢) Chirol , V: The Egyptian Problem , London , 1920, P. 245.

(٣) مجلس الشيوخ ووثائق المفاوضات والمعادلات من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٢ تقرير اللورد ملنر ، ملحق رقم ٢ ، تحت عنوان: "تقرير اللجنة الخمسية المنتدبة لمصر" ص ٢٣٧.

كما احتج "محمد سعيد باشا" رئيس الوزراء على مجيئها قبل توقيع عقد الصلح مع تركيا ، وحذر الحكومة البريطانية من مخاطر ذلك في ظل الظروف القائمة ، ولما لم تستجب لطلبه استقال من منصبه وإلى جانب ذلك أرسل علماء الأزهر منشورا إلى سلطات الاحتلال أوضحوا فيه حقوق مصر في طلب استقلالها كما أرسل ستة من أمراء أسرة محمد على إلى اللجنة بتصريح يطالبون فيه باستقلال مصر، وللتضييق على تحركات اللجنة عند وصولها تم وضعها تحت المراقبة بحيث لن كل من يتصل بها من نرى الشأن يبلغ أمره إلى الصحف فتحمل عليه بالانذار والوعيد^(١)، وفي هذا الجو المشوب بالتوتر، وصلت اللجنة إلى القاهرة في ٧ ديسمبر ١٩١٩ وقضت في مصر نحو ثلاثة أشهر تدرس أحوال البلاد وأسباب الثورة، والعلاج الذي تراه مناسباً . وخلال ذلك لقيت معارضة شديدة وعداء كبيراً من جميع طبقات الأمة خاصة بعد أن قامت لجنة الوفد المركزية، والصحف الوطنية بدورها في إثارة عواطف الاحتجاج والاستنكار عليها، وفي تحذير كل مصري له علاقة بأعضاء اللجنة بأنه سيكون خائناً للوطن، كما اتفقت كلمة معظم كتابها على أن سعد زغلول المقيم في باريس هو اللوكيل الذي أنابه الشعب المصري عنه والأولى باللجنة مفاوضته في الأمر كل ذلك أدى إلى عودة اللجنة إلى لندن دون أن تحقق ما جاءت من أجله وإيداء رغبتها في مفاوضة الوفد المصري الذي يملك مفاتيح التفاهم في أمور البلاد. ونتيجة لذلك كتب "ملنر" إلى وزير الخارجية البريطانية تقريراً يوضح له فيه أسباب الاستياء العام لدى المصريين من الحكم البريطاني فتعرض لمركز بريطانيا في مصر منذ القضاء على الثورة العربية والعداء المستحكم الذي يتجسم من المصريين ضدهم ثم تغير مركز بريطانيا في مصر بإعلان الحماية والغاء السيادة التركية وتكر إنجلترا لتطبيق مبدأ الرئيس الأمريكي "ولسن" على مصر" والقيام بإبعاد سعد زغلول وثلاثة من أنصاره إلى مالطة ورفض سفرهم إلى مؤتمر الصلح بباريس وتطرق إلى عدم ارتياح المصريين لسياسة الاحتلال التعنيمية، والاستحواذ على . نطة في الإدارة عن طريق زيادة عدد الموظفين الإنجليز في المصالح الحكومية وتعيينهم مستشارين في معظم المصالح والوزارات فهناك مستشار للمعارف، ومفتش عام للبوليس ومستشار مالي للمالية والعديد من المفتشين في الأقاليم، يضاف إلى ذلك أنه خلال سنوات الحرب تم مصادرة الحيوانات والحبوب وغيرها من الأهالي مما زاد من استيائهم، وقد طالب ملنر في تقريره

(١) مجلس الشيوخ: تقرير اللورد ملنر ، ص ٢٢٨ .

بالعمل على استمالة المصريين والتوفيق بينهم وبين الإنجليز بإعطائهم نوعا من الحكم الذاتى أو الاستقلال الداخلى.^(١)

وبعد للتشاور مع الحكومة البريطانية أرسل ملنر "المستر هرست" أحد أعضاء اللجنة والمستشار القضاى بوزارة الخارجية البريطانية إلى باريس لدعوة الوفد المصرى للحضور إلى لندن للمفاوضة معها^(٢)، وبحث القواعد التى يمكن أن تكون أساسا للاتفاق بين مصر وإنجلترا وقد استجاب الوفد للدعوة، بإرسال ثلاثة من أعضائه وهم محمد محمود باشا، وعبد العزيز فهمى بك، وعلى ماهر بك ليتعرفوا على مدى استعداد الحكومة البريطانية للاستجابة للمطالب الوطنية، وقد تقابل هؤلاء الثلاثة مع "اللورد ملنر" الذى أبدى استعدادا للمفاوضة مع الوفد دون شروط مسبقة لوفد، وأنه إذا اقتضت بريطانيا فى نهاية المفاوضات بضممان مصالحها الخاصة فإنها لا تتأخر عن منح مصر الاستقلال وبعد مشاورات ومداولات استقر رأى الوفد على الذهاب إلى لندن للمفاوضة خاصة بعد أن زار "عدلى باشا" باريس واقنع الوفد بذلك وتيقن "سعد زغول" أن لا حرج فى ذلك على مركزه من حيث كونه المدافع عن الاستقلال المصرى فوصل إلى لندن فى ٧ يونيو ١٩٢٠ بصفته الشعبية وليست الحكومية، ورافقه سبعة من أعضاء الوفد فى ١٧ يوليو ١٩٢٠ شارك منهم فى الجلسات كل من سعد زغول ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد، ولما اقترح "ملنر" ضم "عدلى" إليهم وافق سعد على ذلك.^(٣)

وما كاد الطرفان يجتمعان حتى اختلفت نوايا كل طرف عن الطرف الآخر، فبينما كان الوفد يحاول الموازنة بين الاستقلال ورعاية المصالح البريطانية كانت غاية الإنجليز من المفاوضات هو البحث والتقصى بقصد اكتشاف مدى استعداد المصريين باستبدال الحماية الصريحة بحماية مقنعة تحت اسم عقد تحالف بين البلدين^(٤)، فكان جهد "ملنر" أن يبتدع نوعا من الاستقلال تمنحه بريطانيا لمصر مقابل أن يرضى المصريون بوجوده العسكرى وهمنتها على دولتهم^(٥)، وقد جرت المفاوضات بين الفريقين ابتداء من يوم التاسع من يونيو واستمرت إلى أواسط أغسطس وفيها تناول الفريقان شتى المشاكل العالقة وكانت النقاط التى يصعب مناقشتها تحال على لجان فرعية. وقد دار البحث حول نقطتين هما "التحالف" و"المسألة

(١) مجلس الشيوخ: تقرير ملنر، ص ٢٤٨.

(٢) الرافعى: ثورة ١٩١٩، ج ٢، القاهرة، ص ١٤٨، وما بعدها.

(٣) شارك على ماهر وعبد العزيز فهمى فى هذه الجلسات أحيانا.

انظر: مذكرات سعد زغول: كراس ٣٦، ص ٢٠٢٧، ٢١٠٨.

(٤) تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر، سبق ذكره ص ٢٦٤.

(٥) طارق البشرى: سعد زغول وفلوس الامتصاص، دراسة فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٢٠-١٩٢٤، ص ٣٣.

العسكرية" وقد تقدم "ملنر" بمشروع لمعاهدة إلى الوفد تم تسليمه إلى "سعد زغلول" وتضمن ما يلي:

١- تتعهد بريطانيا بضمان سلامة الأراضي المصرية واستقلالها كمملكة ذات نظام دستورى.

٢- تتعهد مصر ألا تعقد أى معاهدة سياسية مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا.

٣- حق بريطانيا فى ابقاء قوات عسكرية بالأراضى المصرية وفى استعمال الموانىء والمطارات المصرية.

٤- اشتراك مصر مع الحكومة البريطانية فى تعيين مستشار مالى يعهد إليه الاختصاصات المخولة لأعضاء صندوق الدين لحماية حقوق الدائنين.

٥- تتعهد بريطانيا بمساعدة مصر فى التخلص من الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب.

٦- تعطى مصر لبريطانيا حق التدخل بواسطة ممثلها فى مصر لايقاف تنفيذ أى قانون يمس حقوق الأجانب.

٧- الإبقاء على المحاكم المختلطة الحالية أو ما يحل محلها من الأنظمة المشابهة.

٨- موافقة مصر على أن تعين بالاشتراك مع الحكومة البريطانية موظفا انجليزيا بالحقانية يكون له حق مراقبة حسن إدارة القوانين التى تتعلق بالأجانب.

٩- تمثيل بريطانيا لمصر فى أى بلد لا يوجد بها ممثل مصرى، وان لا يعهد بهذا التمثيل لدولة أخرى غير بريطانيا.

١٠- اعتراف مصر بخصوصية مركز ممثل بريطانيا فيها واعتباره ممثل الدول الحليفة التى يتقدم على جميع الممثلين الآخرين.

١١- تسوية أحوال الموظفين الأجانب بالحكومة المصرية بالاتفاق مع بريطانيا.

وبعد أن تسلم الوفد مشروع ملنر اهتم سعد زغلول منه رائحة الحماية خاصة وأن البند الأول الذى تتعهد فيه بريطانيا بضمان سلامة الأراضي المصرية من أى اعتداء خارجى لم يتضمن اعترافا واضحا باستقلال مصر أو إلغاء الحماية بل تعهدا بريطانيا بضمان سلامتها واستقلالها مع ابقاء قوة عسكرية بها.

لذلك رأى الوفد ضرورة تعديل هذا النص الذى يتنافى مع فكره الاستقلال ولكن "ملنر" تمسك به كما تمسك بإبقاء قوات عسكرية متعللا بمسألة حفظ المواصلات البريطانية وضمان حرية المرور لها فى قناة السويس وقد رد سعد بأنه من الممكن أن تكون هذه القوة مصرية

فبحكم المحالفة التى سنتم بين الطرفين يمكن وضع جنود مصريين لحماية القناة وقد رفض اللورد ذلك. (١)

وبالنسبة للسيطرة البريطانية على سياسة مصر الخارجية فقد أوضح الوفد أن التمثيل السياسى لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال وتحقيق السيادة (٢)، ومن هنا فإن تنازل مصر عن ترك حل مسألة الامتيازات الأجنبية لانجلترا معناه ان تعترف مصر لانجلترا بحقوق كبيرة لصيانة المصالح الأجنبية مما يطيح باستقلالها الداخلى (٣)، ومعناه أيضا أن يستخلص الانجليز موافقة دولية بأن تكون لهم الهيمنة على الامتيازات الأجنبية لحسابهم فى مصر، فتكسب إزاء الدول الكبرى سيطرة منفردة على مصر لم تخلص لها من قبل بسبب الامتيازات وتكسب إزاء المصريين الهيمنة على أجهزة الحكم باسم رعاية مصالح الأجانب. (٤)

وبالنسبة لخدمة الموظفين الانجليز وغيرهم من الأجانب فى الحكومة المصرية فقد رأى الوفد أن يترك مطلق الحرية للحكومة المصرية فى استبعاد أو استعفاء من تريد من الأجانب . أما عن مسألة السودان فإن مشروع المعاهدة لم يتعرض لها كما أن الوفد رأى ان الوقت لم يحن بعد لتعيين الحالة السياسية التى تكون عليها وعلى كل حال فقد قام الوفد برفض مشروع "ملنر"، وبادر بتقديم مشروع آخر مكون ١٦ مادة وتشمل:

- ١- اعتراف بريطانيا باستقلال مصر وإنهاء الحماية عليها واسترداد مصر لكامل سيادتها الداخلية والخارجية بحيث تكون دولة ملكية ذات نظام دستورى.
- ٢- جلاء القوات البريطانية عن القطر المصرى من تاريخ العمل بهذه المعاهدة.
- ٣- حسن معاملة الموظفين الإنجليز عند الاستغناء عنهم.
- ٤- يكون لبريطانيا الحقوق التى تستعملها الدول الأجنبية بمقتضى قانون الامتيازات لحين إلغائها.
- ٥- تعيين أحد رجال القانون الإنجليز فى وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة فى حالة إلغاء المحاكم القنصلية.
- ٦- تنظر الحكومة البريطانية بالاشتراك مع الحكومة المصرية فى بحث امتيازات الأجانب فى القضاء والتشريع بعد مضى خمسة عشر عاما لإزالة المساس الحاصل بسيادة مصر .

(١) تحية للرئيس فى منقاه ، خطبة سعد زغلول فى ٦ مايو ١٩٢١ ، ص ٧١ .

(٢) تقرير اللجنة للخصوصية ، سبق ذكره ، ص ٢٥٥ .

(٣) المسألة المصرية والوفد ، ص ٢٥٧ .

(٤) طارق البشرى: المرجع السابق، ص ٣٣ .

٧- فى حالة إلغاء صندوق الدين العمومى تعين مصر مندوبا تختاره بريطانيا يكون له ما للقومسيون من اختصاصات.

٨- تضع بريطانيا على الشاطئ الاسوى لقناة السويس نقطة عسكرية للمساعدة فى وقف أى تدخل اجنبى فى القنال.

٩- فى حالة عدم تعيين مصر لممثل لها فى أى بلد من البلدان يكون لبريطانيا الحق فى الدفاع عن مصالح مصر فى هذا البلد وفق آراء وزير الخارجية المصرى.

١٠- يتفق الطرفان على عقد معاهدة دفاعية بينهما للدفاع عن الأراضى المصرية فى حالة أى تدخل اجنبى، وان تقوم مصر بمساندة بريطانيا فى حالة تعرضها للخطر وذلك بتسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل لها.

١١- الا تعتد مصر أى محالفات مع دولة أخرى دون الرجوع إلى بريطانيا.

١٢- تستمر هذه المعاهدة لمدة ثلاثين عاما يمكن للطرفين النظر فى أمر تجديدها بعد ذلك.

١٣- ان تكون مسألة السودان موضوع اتفاق خاص

١٤- يلغى أى عمل يخالف هذه الشروط.

١٥- تودع هذه المعاهدة لدى عصبة الأمم لتسجل بها وان توافق بريطانيا على انضمام مصر إليها كدولة مستقلة.

١٦- يعمل بهذه المعاهدة بمجرد التصديق عليها. (١)

وعند تحليلنا للمشروع الذى تقدم به الوفد يتضح أنه بالرغم من المزايا العديدة فى المشروع مثل التركيز على إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال ، فان به العديد من الثغرات الملفتة للنظر منها موافقة الوفد على بقاء قاعدة عسكرية بريطانية فى الجانب سوى فى قدة السويس لما فيه من مساس بالسيادة المصرية^(٢)، وقد برر سعد موافقته على ذلك بإصرار الحائب البريطانى على هذا الموضوع ومما يؤخذ على هذا المشروع أيضا تأخير النظر فى قضية السودان مع انها كانت من المطالب القومية بشكل متكرر هذا بالإضافة إلى ان تعيين سكرتير اجليزى لدى المحاكم المختلطة ومستشار مالى انجليزى عند إلغاء صندوق الدين

(١) مجلس الشيوخ: نص مشروع المعاهدة الذى قدمه الوفد المصرى إلى لجنة اللورد ملنر فى ١٧ يوليو ١٩٢٠، ص ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) محضر الجلسة الرابعة بين على وكيرزون فى ١٩ يونيو ١٩٢١.

وتعهد مصر بمساندة إنجلترا وفتح موانئها ومطاراتها لقواتها في حالة الحرب مع دولة أخرى. وإحلال إنجلترا محل الدول الأجنبية في الامتيازات^(١) يهدم معاني الاستقلال الحقيقي.

وعلى أي حال فعند مقارنة مشروع ملنر بالمشروع الذي قدمه الوفد يتضح أن المشروعين اتفقا حول عدة نقاط منها عقد محالفة نفاعية بين مصر وبريطانيا قيدها المشروع المصري بمدة ثلاثين عاما يمكن للطرفين بعد انتهائها للنظر في أمر استمرارها من عدمه، في حين جعلها المشروع البريطاني دائمة ، ثم إبقاء إنجلترا قوات عسكرية لها في مصر حددها المشروع المصري بالضفة الشرقية لقناة السويس ولمدة عشر سنوات، بينما ترك المشروع البريطاني هذا الحق مطلقا يضاف إلى ذلك أنه حول بريطانيا حق استخدام المطارات والموانئ 'ع' مصر وحماية المواصلات البريطانية وكذلك وافق المشروع المصري على منح إنجلترا حق تعيين مستشارين إنجليز في وزارتي الحقانية والمالية وتقييد حق مصر في عقد معاهدات تحالف مع الدول الأجنبية في حين نص المشروع البريطاني على المعاهدات السياسية عموما . كما وافق المشروع المصري على تخفيف وطأة نظام الامتيازات إلى حين الغائها، وإن توافق مصر على أن تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات التي لها على حين نص المشروع البريطاني على جعل الامتيازات الأجنبية وحماية الأجانب في يد إنجلترا، كما أن المشروع المصري نص على حق مصر في الانضمام لعصبة الأمم بينما تجاهل المشروع البريطاني تأييد مصر في الانضمام لهذه العصبة، وإلى جانب ذلك فقد نص المشروع المصري على ضرورة انتهاء الحماية واعتراف بريطانيا باستقلال مصر واسترداد كامل سيادتها وإن تكون دولة ملكية ذات نظام دستوري في حين لم يشر مشروع ملنر إلى إلغاء الحماية وبالنسبة للسودان فقد نص المشروع المصري على أن السودان يكون موضع اتفاق خاص^(٢)، بينما تجاهل المشروع الإنجليزي ذكر السودان تماما، ويبدو أن "سعد زغلول" قد وافق على تقديم هذه التنازلات مقابل إلغاء الحماية على مصر وإعلان الاستقلال، وإلى جانب ذلك فإنه كان يعلم أن المفاوضات أخذ وعطاء وإن مسألة التدرج في الحصول على مطالب مصر كانت الطريق الملائم للمفاوضات خاصة وإن إنجلترا ليست في موقف يملئ فيه عليها شروط معاهدة. ومع ذلك فقد رفض الجانب البريطاني المشروع بحجة أنه لا يصلح أن يكون أساسا للمفاوضات. ونتيجة لذلك قام سعد بأعداد خطاب ذكر فيه أنه يرى في مشروع "ملنر" حماية حقيقية خاصة فيما يتعلق باستمرار قوات عسكرية بريطانية في مصر، وصرح

(3) Elgood, P : Egypt and the Army , Oxford , 1924, P. 266.

(٤) منكرات سعد زغلول كرس ٢٦، ص ٢٠٥١ - ٢٠٥٦.

لإخوانه بعدم جدوى البقاء وضرورة قطع المفاوضات ولكنه اضطر تحت ضغوط معظم الأعضاء إلى الانتظار وبعد اجتماع له مع عدلى باشا خطر ببال سعد فكرة أن يفوض الأمة المصرية فى رأى ويستشيرها فى الأمر ، بعد إبراز حقيقة المفاوضات وخشية من نسبة فشل المفاوضات إلى الوفد رأى سعد زغلول استشاره الأمة فى بيان ما جرى فى شأنها.^(١) قبل الموافقة على التوقيع عليها ، فأرسل أربعة من أعضاء الوفد إلى مصر وهم محمد محمود، وعبد اللطيف المكباتى، وأحمد لطفى السيد، وعلى ماهر لاستيضاح رأى وقد تحفظت العديد من طبقات الأمة المصرية عن بعض النصوص وطالبت بتعديل المشروع، ومن أهم هذه التحفظات ضرورة إعلان إلغاء الحماية صراحة، وحذف ما يتعلق بالمستشار القضائى وقصر سلطات المستشار المالى على مسألة صندوق الدين، والا تخول مصر لبريطانيا الحقوق اللازمة لحماية مصالحها ، وحذف النص الوارد بتعيين موظف انجليزى بوزارة الحفانية وحذف الشرط الوارد الذى يعلق تنفيذ المعاهدة على قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية إلى بريطانيا وعلى إنفاذ المراسيم المعدلة للنظام القضائى المختلط بحيث تكون المعاهدة نافذة للمفعول بمجرد اعتماد مصر وبريطانيا لها، وأن تدخل مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد عملها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية، وحل مسألة السودان على أساس تمتع مصر بكافة حقوقها فى السودان، وإلغاء كل حكم فى المعاهدة يقيد استقلال مصر وضمان مياه النيل اللازمة لرى الأراضى المصرية ، ولؤلوية مصر فى أخذ المياه، ولما عاد أعضاء الوفد من مصر إلى لندن حاملين رأى الأمة المصرية وأبلغ ملنر بها اعتراض ملنر عليه وأوضح أنه لا يقبل أى زيادة فى المشروع تمس دعائمه أو تغير أسسه فرد سعد زغلول عليه قائلا أنها ليست زيادات بل هى تحديد للمبهم، وتفسير للغامض وإبراز للمفهوم كالنص على إلغاء الحماية وغيرها.

ولما أصر ملنر على رايه اعتبرت المفاوضات فى حكم المقطوعة ، أخذ الوفد يعد حقائبه للسفر إلى باريس خاصة بعد أن ألزم سعد نفسه أمام موكله بالسعى إلى "الاستقلال التام أو الموت الزؤام" ذلك الشعور الذى طرح جماهيريا وتبنته ثورة ١٩١٩ وهذا ما جعل "عدلى باشا" يتدخل فى الأمر بسرعة لإنقاذ المفاوضات فالتقى بسعد فى محاولة لإعادة الاتصال مع اللورد ملنر^(٢)، والتقى سعد بملنر مرة أخرى موضحا له ضرورة الموافقة على

(١) يذكر محمد كامل سليمسكرتير سعد زغلول الخالص أن سعدا طلب من أعضاء الوفد أن يبينوا عيوب المشروع للأمة حتى لا يشيروا فى نفوس المصريين آمالا ليس إلى تحقيقها سبيلا.

للتفاصيل انظر: صراع سعد فى أوروبا ، ص ١٤٨.

(٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩١٨-١٩٣٦، ص ٢٩٠-٢٩٢.

تحفظات الأمة ولكن ملنر تمسك برأيه إما بقبول المشروع أو رفضه ولم يكن بوسع سعد سوى أن يتمسك بالتحفظات حفاظا على اسمه وتاريخه وزعامته ، وأن يقرر قطع المفاوضات بعد أن رفض الإنجليز تحفظات الأمة.

وعلى أى حال فبالرغم من فشل المفاوضات فقد نجح "ملنر" فى إشعال نار الخلافات بين أعضاء الوفد وفى توسيع شقة الخلاف بين أفراد الأمة، فقد انقسم الأعضاء حول تأييد عدلى وسعد فرأى بعضهم أن عدلى يلعب دور الوسيط رغبة منه فى الوصول إلى حل سريع للمسألة المصرية بما يتفق مع ميولهم السياسية، ورأى البعض الآخر أن سعد له الحق فى التمسك بتحفظات الأمة وفى أن لا يرى سوى الاستقلال بديلا.

وعلى أثر ذلك أبلغت الحكومة الانجليزية سلطان مصر فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ قرارها الذى تطلب فيه تعيين وفد رسمى للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين فدعا السلطان "عدلى باشا يكن" إلى تأليف وزارة لاتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها حالة البلاد فألفها فى السابع عشر من شهر مارس ١٩٢١ وأعلن برنامجها السياسى ثم أخذ فى تشكيل الوفد تحت رئاسته، وفى ١٩ مايو صدر الأمر بالموافقة على التشكيل ثم أبحر الوفد إلى لندن فى الحادى عشر من يوليو ١٩٢١ وبدئ بالمفاوضات فى اليوم التالى لوصول الوفد، وبعد نهاية المفاوضات سلمت الحكومة الانجليزية مشروعها للوفد فاعترض عليه حيث أنه لا يحقق أمانى مصر القومية فانقطعت بذلك المفاوضات ثم انتقلت الحركة الوطنية المصرية إلى طور جديد وانتهى الأمر بصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

(المادة الخامسة)

في حالة إلغاء المحاكم القنصلية وإحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجنح إلى المحاكم للمنطقة تقبل مصر أن تعين أحد رجال القانون من التبعية الإنجليزية في وظيفة النائب العمومي لدى المحاكم المختلطة .

(المادة السادسة)

تقرّر الحكومة البريطانية أنها مستعدة للنظر بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضي خمس عشرة سنة في مسألة إزالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب من الامتياز في التشريع والقضاء . وتحفظ مصر لنفسها الحق في رفع هذه المسألة، إن اقتضى الحال، إلى عصبة الأمم بعد الميعاد المذكور .

(المادة السابعة)

في حالة إلغاء قوسيون صندوق الدين العمومي ، فإن مصر تعين موظفا ساميا تخضّره بريطانيا العظمى يكون له ما للقوسيون المذكور الآن من الاختصاصات ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية في كافة ما ترغب تكليفه به من الاستشارات والمهمات المالية .

(المادة الثامنة)

لبريطانيا العظمى - إن رأت لزوما - أن تشق على مصاريقها بالشأن الآسيوي لقتال السويس نقطة عسكرية للساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذا القتال .

تحدد منطقة هذه النقطة يحصل بعد معرفة بلدة مكنونة من جبراه عسكريين من الطرفين يحدد مشاور .

ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا العظمى أى حق في التدخل في أمور مصر ولا يحل أدنى إخلال بمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التي تبقى خاضعة لسلطة مصر وعدة فيها قوانينها . كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية القسطنطينية المبررة في أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة في قناة السويس .

وبعد مضي عشرين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم وما إذا لم يكن يمكن أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القل . وفي حالة الخلاف يرجع الأمر إلى عصبة الأمم .

(المادة التاسعة)

في حالة ما ترى مصر التي لها حق التمثيل السياسي الاتيين نائباً مصرياً عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية وهذا البلد إلى نائب بريطانيا العظمى وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصري .

ملحق رقم ١

نص مشروع المعاهدة الذي قدّمه الوفد المصري إلى لجنة اللورد ملتر

(في يوم ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠)

(المادة الأولى)

تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر .

تتبنى الحماية التي أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هي والاحتلال العسكري الإنجليزي، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة مالكية ذات نظام ديموقراطي .

(المادة الثانية)

تجمل بريطانيا العظمى جهودها عن القطر المصري وظرف - - - - - من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

(المادة الثالثة)

عند استعمال الحكومة المصرية حقها في الاستعداد عن خدمة المواطنين الإنجليزي تقدم بإحسان معاملتهم على الكيفية الآتية :

في غير حالة الوقت بلوغ السن القانونية أو للعجز الجسماني عن العمل أو بمقتضى حكم تأديبي أو لانتهاء المدة المحددة في عقد الاستخدام . يعطى للأولاد المرفوق تمرير إضافي بمقدار شهر عن كل سنة قضاها في الخدمة، ويمنح هذا التمييز أيضا لكل موظف يترك باختياره خدمة الحكومة المصرية في ظرف سنة من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

(المادة الرابعة)

تتخفها لمصار الامتيازات الأجنبية إلى حين إلغائها تقبل مصر أن الحقوق التي تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا العظمى استعمالها باسمها بالكيفية الآتية :

١ - الزادات والتعديلات التي يراد إدخالها على لائحة - - - - - المختلطة لا تحصل إلا بموافقة بريطانيا العظمى .

٢ - كافة القوانين الأخرى التي لاتعد الآن وحي لأمر أصحاب الامتيازات إلا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة صادر من الهيئة التشريعية لمحاكمة الاستئناف المختلطة أو من الجمعية العمومية بهذه المحاكم . تعد - - - - - عليهم بمقتضى دكرينو يصدر وينشر لهذا الغرض ما لا يتعدى ١٠٠٠٠٠٠ .

بريطانيا العظمى تلجأ لوزير الخارجية المصري وظرف (. . .) من تاريخ النشر بالحريبة الرسمية . ولا تصح هذه المراجعة إلا إذا كان منها أن القنون يشمل أحكاما لا نظير لها في شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات أو - - - - - إن كان قانونا ماليا - أن الضرورية التي يأمر بها لا مساواة في المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب ، وفي حالة حصول خلاف بين الحكومتين في صحة مبادئ هذه المعارضة فلهذا يرفع الأمر إلى عصبة الأمم لتتصل فيه .

(المادة العاشرة)

يرافق الطرفان بمقتضى هذا حل عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية :

١ - تمهد بريطانيا العظمى بالاشتراك في الدفاع عن الأراضي المصرية ضد كل تهمة يحصل من جانب أى دولة من الدول .

٢ - عند حصول تهمة على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوروبية ولولم تكن - زمة القطر المصرى ذاته في خطر مباشرة إن مصر تتمهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ما تحتاجه حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل . وشروط أداء هذه المعونة تتحدد بعد بانهاق خاص .

(المادة الحادية عشرة)

تتمهد مصر ، فوق ذلك ، بالأتمتة أية مخالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدما مع بريطانيا العظمى .

(المادة الثانية عشرة)

هذه المحالفة مفعودة لمدة ثلاثين سنة في نهايتها يمكن للطرفين أن ينظرا في أمر تجديدهما .

(المادة الثالثة عشرة)

مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص .

(المادة الرابعة عشرة)

كل ما كان مخالفا لهذه الشروط من الأحكام المتلفة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى يكون ملغى ولا عمل له .

(المادة الخامسة عشرة)

تودع هذه المعاهدة بسكرتيرية جمعية الأمم لتسجل بها وتقرّر بريطانيا العظمى أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بصفتها دولة حرة مستقلة .

(المادة السادسة عشرة)

يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تبادل التصديق عليها من المتعاقدين ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتقاد صادر من الجمعية الوطنية التي تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد .

مولاي اللورد

يشق على أن أخبركم أنى سرعاً لصحتى وطوعاً لأمر الطبيب لى بالفر
الى الخارج لم يصدق استطاعنى مشاركة اللجنة فى تشاورها وتداولها فى أمور مصر .
على أنى أغنىم هذه الفرصة لأقول أنى موافق تمام الموافقة على ما آلت إليه
مداولاتها بوجه الإجمال إلى تاريخنا هذا ، ومتعد معها فى السياسة التى رسمت
حدودها فى مشروع الاتفاق الذى سلم إلى سعد باشا زغلول فى شهر أغسطس
الماضى .
هنا وإن اختلف الخ .

ج.ج. مكبول جنرال

ولى الشرف بامولاي اللورد أن أكون عبد نفائكم الخاضع ما

ملتر

(١)

عمل اللجنة فى مصر

كانت حكومة جلالة الملك تفكر فى إرسال لجنة خصوصية إلى مصر
منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ لما تقام الفلق فى تلك البلاد حتى ظهر بمظهر
العنف والتمدى والإخلال بالنظام ، وفى شهر مايو التالى أعلن أن لجنة كهذه
ستسافر إلى مصر برئاسة اللورد ماز فى فصل الحريف ، بغافر المصريين
الوطنيين بمنهم على تدير ما يلزم لمقاطعة تلك اللجنة واشتد عزيمهم هذا
كثيرا باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على مجئ اللجنة قبل إفضاء
عقد الصلح مع تركيا وازداد ذلك قوة وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا إثر
إغفال احتجاجه خلفه وهبه باشا على رئاسة الوزارة ، وظلت الوزارة الجديدة
قابضة على زمام الأحكام مدة إقامتنا كلها بمصر .

واسعنى وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته فخل عمله توفيق نسيم باشا
أحد زملائه فى الوزارة وكان وزير الداخلية مدة إقامتنا بمصر . ويهسر على
المره أن يفى هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المح والإطراء
على ما أبدوا من الشجاعة والفرة الوطنية باستلامهم مبادئ الأحكام فى زمن
كانت فيه بلادهم تعاني شدة أزمة كهذه وكانت حياتهم مهددة بخطر قائم .
ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الأمور وأعضاؤها هم عين
الوزراء الذين كانوا فى وزارة وهبه باشا ما خلا وزيراً واحداً ، فهى كسابت
فى أوصافها : وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء مقبدين
على ولاه السلطان ويدرون الأمور بالاتفاق مع المتمد السامى البريطانى
وليس لوزارتهم صيغة سياسية ولا هى ميالة إلى اتباع خطة مقفورة فى المسنة
التي هى أم المسائل الحالية أى مسألة مستقبل مصر .

تغير الوزارة فى مصر وأحوال أخرى أيضاً أثرت سفر اللجنة إلى آخر شهر
نوفمبر ثم بلغنا بورت سعيد فى صباح الأحد الموافق ٧ ديسمبر ووصلنا إلى مصر
القاهرة بعد الظهر من ذلك اليوم عينه ، وكانوا قد اتخذوا جميع الاحتياطات
للمحافظة على سلامتنا نظراً إلى روح العداء للجنة الذى اشتد فى القفوس بالتحريض
والإغراء . فبلغنا الفندق المعد لتناولنا فيه من دون أن يحدث حادث ما .

ملحق رقم ٢

تقرير

اللجنة الخصوصية المتدبة لمصر

نص التفويض

"تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيراً فى القطر المصرى ، وتقديم
تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد ، وعن شكل القانون النطالى الذى
يعد تحت الحماية خير دستور لثقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ،
ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعاً دائماً التقدّم والترقى ، ولحماية المصالح
الأجنبية "

تأليف اللجنة الخصوصية المتدبة لمصر

التيكونت ملتر الوزير الأكبر لمستعمرات جلالة الملك (رئيس اللجنة) .

السر دتل رود .

الجنرال المرحون مكبول .

البريماديه جنرال السراوين توماس ، العضو فى البرلمان .

السرسلى ج.ب. هرست من موظفى وزارة الخارجية .

المسترج ١٠. مينلر .

المسترج ١. ت. لويدي (سكرتير اللجنة) .

المسترج ١٠. م. ب. انجمار من موظفى وزارة الخارجية (معاون السكرير

والسكرير الخصوصى) (رئيس اللجنة) .

فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

إلى نظامه الإلرل كرزى وزير الخارجية .

مولاي اللورد

أعرض على نفائكم تقرير اللجنة الخصوصية المتدبة لمصر والتى أنا رئيسها
وقد وقع هذا التقرير أعضاء اللجنة كلهم ما عدا الجنرال السرجون مكبول
الذى اضطرت لأسباب صحية أن يئادر إجتلتاً فى أوائل شهر نوفمبر ، وهو نزيل
مصر الآن . ولكن أثنى منه الكتاب التالى الذى يعرب فيه عن موافقته على
الإمرور التى استصوبناها وأوصينا بها فى هذا التقرير ، وهذا نص كتابه :

وفي اليوم التالي ليوم وصولنا قدمنا للورد اللني كلنا إلى عظمة السلطان فكان ذلك الزيارة الرسمية وإنما قدمت زيارة قصيرة قابل فيها عظمة الورد ملتر مقابلته ودية غير رسمية ، وكان ذلك أول حديث من عدة أحاديث جرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته فكان عظمته ياملنا في إصلاح نظام الصدقة ويجرب في أنشائها بصرحة من رأيه في الحالة السياسية مصر والحوادث التي حدثت بها في السنوات القليلة الماضية وعن صومعة مركزه ولكنه انسحب أن يشير رأي ، أو أن يعطي نصيحة في الموضوع الذي انتدبنا له ، أي دستور مصر في المستقبل . ولم يحاول قط أن يذكر زمام مداولتنا أو أن يؤثر فيها أقل ، وإنما إذ عرقل التصحيح لنا بالتأني في استنتاج النتائج والقيام من التوصلين ودل على بعض من ذوي المقامات الذين يحسن بنا إياهم مثل رشدي باشا وعدلي باشا ومحمد سيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء ، وكان موقفه بإزاء عرض اللجنة موقف المتفرج جانب الحياض .

وقد كان الاحتراس أشد ظهورا من ذلك في الوزراء - وجهه باشا ورفاقه - عرفنا بهم في حفلة أقامها الورد اللني بدار الحسبة في ١١ ديسمبر . فلاحظنا وإياهم على غاية الوداد طول مدة إقامتنا بمصر وكانوا دائما على استعداد لمساعدتنا في بحثنا ولموافقتنا بكل أنواع المعلومات وجمعنا بكل موظف نروم مقابلته . ولم يكن ثمة ريب على الإطلاق في رغبتهم في تمكيننا من انتهاز كل فرصة تمكننا من معرفة نظام الحكومة وكيفية إدارتها لأعمالها ومن الاطلاع على حالة البلاد ، ولكنهم كانوا شديدتي العناية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بأنفسنا ، ولما طلنا منهم صريحا أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم في اقتراح شيء من عندهم في المسائل الدستورية الخارجية عن المسائل الإدارية ولم يظهرنا أدنى رغبة في معرفة الجوانب التي تقي إليها أفكار اللجنة من جهة حكومة مصر في المستقبل . غير أن هذا الاحتراس والتمنع اللذين بدا في رجال الحكومة الوطنيين كانا على نقض ما قبله جمهور الوطنيين والجراند الوطنية لأنهم أناروا عواصف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها ، ولم نكد نقيم أياما بل ساعات في القاهرة حتى رأينا الأداة الكثيرة على وجود ممارسة شديدة لها منظمة لمقاومتها فإن التفرقات انتهت علينا معللة عزم مرسلينا على الاعتصاب احتجاجا منهم على وعدونا في البلاد وكان كثير من هذه التفرقات مرسلين من صبيان المدارس وتلاميذها ولكن تفرقات أخرى وردت من هيئات عمومية كجالس المديريات وبعضها من موظفي الحكومة وكثير من المقامات والجماعات المتفاوتة في الأهمية وعظم الشأن . وقد بلغ عدد التفرقات التي وردت علينا مدة إقامتنا بمصر ١١٣٠ تفرقا كلها من هذا القبيل ولم يصلنا غير ٢٩ تفرقا تبثت معظمها من أناس يعرفون بعض رجال اللجنة بأشخاصهم . أما الجراند الوطنية فكما ما عدا القليل منها أفرغت حمتها في القدرح والتعريض مثابرة بأن كل انتقاد للدولة يؤقل بكونه رضى عن الحالة الحاضرة ، وأن كل مصري تكون له علاقة بأعضائها يرتكب حثاية خيانة الوطن . وانفقت كلمة معظم الحكام طبعا لمقتضى ذلك ، وغفلوا باشا المزمع باريس هو الوكيل الذي أياه الشعب المصري عنه ، دلاولى الدولة ومفاوضته في الأمر . وأحضر صبيان المدارس والجامعات وعمال الترام عن العمل ، كل فريق منهم في دوره وجعلوا

يخرجون في مواكب ينتم إليها الصبية من تلامذة المدارس والفتوة ويطوفون في الشوارع وهم حاملو الأعلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدفاع عن اللجنة ويخوضونها للورد ملتر ، ويخوضون بالدفاع عن غلول باشا والاستقلال التام لمصر ، ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكر بل شاركهم فيها الإناث فإن سيدات مصر الشهيرة انتهرن تلك الفرصة ففرن من خباثتهن وركبن المركبات وطفن في الشوارع وهن يرددن ذلك النداء الحربي . ونخرج مثل هذه المواكب أمراء في مالوف بر مصر على الإطلاق ولكنها كانت حسنة النظام فيما خلا الشعب الذي كان يحده صبيان المدارس والزراع ، فليولا النظام الديدع الذي حافظ البوليس عليه وكان رجال العسكرية يساعدونهم أحيانا في حفظه لخرب الشيء الكثير في مصر ولفسكت الدماء في شوارعها أيضا ولكن غاية ما حدث من هذا القليل تكدير بعض مركبات الترام ولم يقع ضرر يذكر فيها سوى ذلك . وبعد مرور أسبوع أو أسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والإخلال بالنظام . على أنه رفع بعض التعدي على جنود من البريطانيين مدة إقامتنا بمصر وحاول المتدرب اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المجرم كان لا يزال نشيطا وخصوصا بين فئة من الطلبة والذين على شاكلتهم .

ولا حاجة بنا إلى إطالة الكلام عن ضرب العداوات التي قوسلت اللجنة بها وأنواع المفاوضات للغاية التي جاءت من أجلها وإنما نذكر حادثتين من هذا القبيل لأنهما تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذي كان الجمهور مسوقا به . ففي الأسبوع الثاني من وصولنا أرسل علماء الجامع الأزهر الذي هو معهد التعليم الديني الإسلامي منشورا إلى المعتد السامي البريطاني أبانوا فيه حقوق مصر في طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد . وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد بأن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهودون ركوب ذلك المركب السياسي وإنما ركوه إذا ما لضغط الأسماء والتلاميذ الذين تسلط عليهم الدعوة لمعارضة البريطانيين ، واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة ، ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبه مذبذبا باسماء ستة من أمراء بيت محمد على أقارب السلطان ، وقد أرسل في كتاب إلى الورد ملتر ونشر في الجرائد في الوقت عينه . ولا يبعد أن يكون أولئك الأمراء قد فعلوا ذلك لأسباب مختلفة ولكن لا ريب في أن السبب الأكبر منها هو رغبتهم في اكتساب حب الجمهور لهم بغايهم إلى حركة طاعت من البلاد حينئذ كالليل الحار .

وكان أقرب غرض للقائمين بهذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودي بوجهاء المصريين الذين ينطقون بلسان أمهم وأن يعدوا بأنفسهم قبضه الطلب المتواصل "للاستقلال التام" والعلماء الذين في الحاشية ، ذلك كان مركز اللجنة دائما تحت مراقبة حراس خفيين من المندوبين في مصر ذر شان يزورها حتى يبلغ خبره الصحف - حالا - تدخل عليه بالإندازة والوعيد كأنه ارتكب جريمة ثم يقصد ذلك المجرم جماعة من التلاميذ إلى منزله ويستفهمون من سبب سلوكه هذا فيتنسب الأمر له بأنه يطلب في صحة تمسكه بالعديد الوطنية ويترن من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة في حديث مع اللجنة ، ولم يشد على ذلك إلا واحد أو اثنين من ذوي

الجمعية الأدبية الذين أنهموا أولئك الفضوليين ألا يتعرضوا لشؤونهم ولا يسألوم عما لا ينهم. وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة ولا سيما متى سافر واحد من إلى الأرياف ، فيرسلون الرسل حالا من مصر ليقتضوا خطواتهم ويسموا في متنتا من الوصول إلى الأهالي وخصوصا القلايين ويدبروا المظاهرات التي يحسبون أنها تؤثر فيا نوعها باتحاد الرأي المصري وتضامته حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا إلى اضطراب وشغب دام أياما ولم يمتد تاره إلا بيد رجال العسكرية غمرقلت هذه المظاهرات عملا طبيا بعض القرقرلة ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الأكبر المقصود منه لأنه يستحيل على المرء ألا يستلج من هذه الأعمال أنه أو كان المصريون بمجمن حقيقة هذا الإجماع الذي أرادوا أن يوهوتا بوقعه تركونا وشأننا حتى تتحققه بأخصا من الجولات في البلاد بلا عائق ولا مانع .

ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التي كان العامل الأكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عند المتعلمين عموما أو نالت رضى جميع التمسكين بالآراء الوطنية الراقية لأن هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالإعراض والحفاء لا تطابق الجمالة وحسن الضيافة التي يتباهى بها المصريون جميعهم ، وزد على ذلك أن أنا كثيرا كانوا يودون أن ينصصوا للجنة عن آرائهم ولكن منهم من ذلك خوفهم من المضايقة لأشخاصهم والتطاول طيلم ولذلك قال لنا كثيرون إننا إذا استطعنا أن نفهم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر في وطنيته بالضرورة فالخائل دون حية الكلام معنا يزول . وعليه كتبنا التصريح التالي ونشر في ٢٩ ديسمبر في الجريدة الرسمية والجرائد الأخرى وهذا نصه .

“جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر فأدعيتها ما رآته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأنه الغرض من مجيها هو سلب شيء من الحقوق التي كانت لهم إلى اليوم . فاللجنة تعان نساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصب له من الصمة البتة وأنها إنما أوفدتها الحكومة البريطانية بمواقفة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد هو التوفيق بين أماني الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة في مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الأجانب القاطنين فيها . وإن اللجنة لعل يقين من إنه إذا توفر حسن البتة وصدق الإخلاص بين الجانبين يصبح في اليسور تحقيق هذه الغاية ولإننا لترض رغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسا لثاق ودي يستأصل كل سبب للتناظر فيمكن المصريون من أن يفرخوا جهدهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية .

وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تحف على آراءها المشخصة للأمة المصرية وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتماما صادقا بغير بلادهم ويتكهن كي فرد من إبداء رأي بغاية الصراحة ونهاية الحرية ، إذ ليس من غرض اللجنة تهديد الآراء أو المناقشة هيد ما أو حصرها في دائرة ضيقة ، وهي تعلق أن الدخول في المناقشة لا يعتبر اعترافا بحد أو تنازلا من رأى من قبل اللجنة أو من قبل المناقشة وإن حرية المناقشة شرط أساسي للنجاح وبغيرها يتمفر وقع سوء الفهم والوصول إلى الاتفاق .“

فهنا التصريح أو بعض التأثير قطعاً في تخفيف العدواة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين إجمالا من الاتصال باللجنة رسميا . فنظر رأينا والحالة هذه للوقوف على رأى المصريون أنه تعتمد على أنفسنا من معرفته باهتمام الغرض التي تستحق لكل فرد منا في معاشرة لم على اختلاف طبقاتهم ولما كانت هذه الغرض تستحق لنا على الدوام وكان الدس الذين قائلهم يبدون آراءهم على أفراد معنا بمنتهى الصراحة والبسط ، وكان مدله قادة الرأي المصري من جملتهم تمكنا في الأشهر الثلاثة التي قضيناها في مصر من معرفة الأفكار والشعور والأميال في العالم المصري وبغير غور الحار التي تحرى فيها ببالدقة .

وقد شغلت أحيانا معهم جانبنا عظيم من وقتنا ، ولما أننا ندروس الحالة أيضا من وجهة أخرى مختلفة من الوجهة الأولى أمام الاختلاف فانوزارة الخارجية البريطانية كانت قد عتبت مجمع مجلدات من الأوراق الرسمية التي أعدتها لإرشاد اللجنة ، وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التي أنشأها المتمد السامى قد جمعت شيئا كثيرا من البيانات القيمة قبل وصولنا وكذلك من الآراء المحكمة التي حصلت عليها في مسائل كثيرة من وجهاء بلطنيين وسكان القطر غير الموظفين والمهيات المحتلة للأمة فندرس هذه الآراء وجمعها وتبويبها وتحريز سكرية للجنة الكتيبن ب. ١ . هو ر لها تحريرا يشهد له بالبراعة استغرق زمتا محسوسا .

وقد كانت مطالعة هذه الأوراق الكثيرة مفيدة لنا جدا ومع ذلك سربنا في زيادة ما تضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصيا بكل من سمح لنا الوقت بمقاومته من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين ، وكذلك كبار الزلاء الأجانب الذين لم يكونوا يترددون طبعا عن الاتصال الدائم باللجنة جهارا ، وكان كبار الموظفين البريطانيين يحدون علينا بشهاداتهم وشو . ثم كلما طلبنا منهم في بادئ الأمر ، ونحن مدنيون لم بالمساعدة التي ساعدوا بها على واجب نفس فقد مكنتنا مساعدتهم من الإحاطة علما بالحوادث الأخيرة وبغير نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيه شخصا وانبا ، وقد قسم هذا العمل على لجنينات ألقت من بلاننا وكنت هذه اللجنينات ترفع تقاريرها ما إلى لجننتنا الأصلية التي اجتمعت كلها معا في جلسة واحدة لسماع آراء أسامى الموظفين البريطانيين وآراء السير ولم يرتبات الذي كانت قبل ذلك قائما بأعمال المستشار المال في الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة في أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر والآن البريسيل) همرست العضو القضائي في اللجنة في ١٠٠ حنا في هذه الأعمال على قدر الإمكان ولكنه قضى معظم وقته في دوس النظام القضائي وخير تعديل يتدل به ليطابق مقتضى الزمان الحالي ، وكذلك السر أوبرن توماس الذي كان يقوم بصلمانية من تلك الهيئات ولكنه وجه عنايته خصوصا إلى دوس الأحوال الزراعية وزار عددا من الأمائد والأملاك التي يصر معها الحكومة وبصمها أفراد الناس ليحدث علما بالأساليب الزراعية وأحوال الناس الماشية ، وقضت اللجنة كلها عامده واحدا منها (كان يحل ٢٤ آخر) أياما ١٠ أسبوع في الإسكندرية حيث تيسر لها الاتصال بالجنالات الأجنبية المهمة النازلة بالمركز التجاري العظيم في القطر المصري ، فاطلعت على آراء القرف التجارية الفرنسية والإيطالية واليونانية وآراء العروة التجارية البريطانية أيضا وزار بعض أعضاه

اللجنة مراكز أخرى للاستئصال والإعمال في الوجهين البحري والقبلي وأخبروا رفاقهم بما رأوه فيها بجلات هذه الزيارات بفوائد ثمينة ودونت في بطون الأوراق رغبا عن السعي في منعنا من الاتصال بالأهالي مباشرة كما تقدم . وزار اثنان منا ، وهما الجنرال السرجون مكسويل والسراون توماس ، السودان زيادة استغرقت مدة أسابيع وعادا منها بمعلومات ثمينة ضمنها إلى المعلومات التي جملناها من أقوال الذين تمتأ من الاجتماع بهم في معمر القاهرة من البريطانيين والأهالي المقيمين في تلك البلاد .

فهذه الأسماء العديدة التي ذكرناها بالإيجاز شغلنا كثيرا في شهور يناير وفبراير ، وفي أواخر فبراير أخذ الوقت الباقي لدينا لإنجاز أبحاثنا في غرب النوبة لأن جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا إلى إنجلترا قبل آخر شهر مارس ، بلعنا نفد الجلسات لتبويب المعلومات التي جملناها وتنسيقها ومقارنة الآراء التي استخلصناها كل منا على حدة بعضها ببعض فاتفقنا على أن الأول وهلة أنه يتمر علينا كتابة تقرير في المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المترتبة لدينا وكثرة المسائل التي تقتضي بحثا دقيقا لاسيما وأن مقابلتنا بالناس كانت لاتزال تستغرق جانبا كبيرا من وقتنا . فلذلك أرجأنا إصدار تقريرنا إلى ما بعد هودتنا إلى إنجلترا . على أن المناقشات الابتدائية التي جرت بيننا أظهرت أننا نجمعون إجماعا قريبا على بعض الأمور الجوهرية حتى أننا اثبتنا قبل مغرتنا من مصر عدة اقتراحات انخفضنا عليها اتفاقا وقتيا ولكنا جملناها بمثابة وموس أقلام قابلة للتعديل طبقا لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة .

وهذه الاقتراحات تم دائرة بحثنا وتحقيقنا كلها وهي أساس تقريرنا الحالي فيخلق بنا والحالة هذه أن نراجع حاصل أبحاثنا في مصر والتائج التي وصلنا إليها .

(٢)

النتائج الوتبية التي استنتجناها في مصر

(١) أسباب الاضطرابات الأخيرة والذاتى الحالى

أولا - قبل الحرب

إن الاضطرابات التي وقعت في شهر مارس سنة ١٩١٩ تعاقبت حتى بلغت غايتها في حادث مذبحة تدمق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الإطلاق إلى أحوال حديثة أو أحوال جرت في زمانها فقط ، لأن السبيل لهذا قبل حدوثها بزمن طويل .

ويظهر أن الناس في هذه البلاد كثيرا ما يحسبون فيما يقولونه ويتكلمونه أن مصر جزء من الإمبراطورية البريطانية ، وهذا لا يطابق الواقع ولم يطابق قط فيما مضى أن " المركز الخاص " الذي تشغله بريطانيا العظمى في مصر يبتدى تاريخه من يوم توسعها لانهادة النظام مدة ١٥٠٠ سنة العربية سنة ١٨٨٢ بعد ما مضى من الأول أن تترك معها في ذلك قامت نالت ذلك على طاعتها بريطانيا العظمى مسئولة لاسيما رفضها ولا تستطيع القيام بأعمالها إلا باحتلال البلاد إلى أن يستتب النظام في البلاد ويثبت إمكان المحافظة عليه وصحة أرواح الأتائب المقيمين فيها وأموالهم . وكانت الحكومة

البريطانية تسوى في ذلك الحير ' خلاصا من البلاد حالما تترك تلك الغاية كما صرحت به جهارا فأرسلت السير هنرى درموند ملف سنة ١٨٨٧ إلى الإستانة يهد لها سبيل الجلاء . من امتناعه السلطان واقفت بريطانيا العظمى بمقتضاها على إخراج جنودها من القنطر المصري بعد ثلاث سنوات على شرط ألا يحدث حينئذ خطر خارجي أو داخل يقتضى إبقائهم فيه وأيضا على شرط أنه يجب لها أن تعود فتحتل البلاد إذا حدث خطر كهذا ولكن السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق في آخر لحظة بسبب التشديد الأجنبي عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك .

ومع أن بريطانيا العظمى بقيت في مصر فهي لم تفعل شيئا في السبع والعشرين سنة التي تلت ذلك يجعل مركزها في مصر شرعا أو غير الشرعية التي من شأنها اعتبار مصر أمة مستقلة استقلالها داخل تحت سيادة سلطان تركيا ، وكانت مصر نظريا تحت حكم الخديو ومجلس النظار المصريين ومجلس شورى القوانين المصري والجمعية المصرية ولم يكن المتمتع البريطاني اسما غير " وكيل سيامي وقنصل جنرال " يعرب عن آراء حكومته ورغائبها لحكومة مصر كغيره من ممثلي الدول الأخرى ثم لوجود جيش الاحتلال ولكثرة ما أتى على عاتقه تدريجا من الواجبات والتسويات بمحكم الأسوال أضفى الحكم الحقيقي في البلاد ، ومع ذلك كان يعنى اذرا العناية باحترام لك النظرية وكان المصريون يمدون احترامها لها عروبوا بعض من لهم أن الدولة المحتملة لا تعهد أن تفرض من حالة الحكم الوطني في بلادهم .

وكانت الدول الأجنبية تصده كذلك أيضا ، فلما عقد الاتفاق . إعلنا وفرضا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح في لندن هذا نصه :

" نصريح حكومة جلالة الملك البريطانية أنها لاتسوى نمر حالة مصر السياسية . نصريح حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لاتعترف بعمل بريطانيا العظمى في تلك البلاد إنما يطلبها منها تعيين أجل للاحتلال البريطاني أو بغير ذلك .

فهذا الاتفاق كان يفي بقضاء جميع الأغراض لو دام السلم في أوروبا ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها إلى جانب العدو أنصبا إلى مسائل صعبة معقدة لأن المصريين كانوا حكاما رعية سلطان تركيا وبنين له لالتاج البريطاني فهذه حالة لا يمكن احتيالها كما لا يخفى ، ولكن مجرد إلغاء السيادة التركية بداعي الحرب كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة ويتركها بين يدى بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان التابعة لتركيا . وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الإشكال بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمدا سبيلا أرق من هذا به تنال مصر الأمن ويسبق مبدأ الوحدة القومية المصرية غير ممسوس وذلك بسط حماية بريطانيا العظمى عليها ، وعليه صدر المنشور الثاني في الوقائع الرسمية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ :

" بص وريتر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه مصر إلى حدة الحرب التي سببها عمل تركيا قد وضعت مصر تحت حمة حماة وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية .

وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر واستخذت حكومة جلالة كل الدوائر لاراء لدفع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها " .

وفي اليوم التالي صدر منشور آخر يتجلى حيا على الخديو إذ ذاك بحجة التصاقه بأعداء الملك وأن وراثة عرش مصر عرضت على سمو البرنس حسين كامل قبلها لقبها سلطان مصر .

أما المصريون الوطنيون فكانوا دائما يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطا حريبا وأن الدفاع عن مصر الذي صدر الوعد به في الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع في الحرب فقط، ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه لا يفتح بابا لهذا التفسير ولكن لا ريب في أن المصريين أفهموا أن الماسي سيذل بعد الحرب لتحقيق أمانيهم القومية وأن الجهد أفرغ في التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تنصر بعد بسط الحماية عليهم أردا مما كانت عليه قبلها . مثال ذلك التفراف الذي أرسله جلالة الملك إلى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة فقد احتفلت جلالتة فيه هذه الكلمات :

" في اليوم الذي ترتق فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامي أرفع إن أقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبثقة عن أكل إخلاص مع ناكدي لكم بأني لا أفك عن تأييدكم في المحافظة على مصر وحماني رفاهيتها في المستقبل وسعادتها، ولقد دعمت عظمتكم السلطانية إلى تحمل مسئولية منصبكم السامي إبان أزمة خطيرة في الحياة الأهلية بمصر وإلى على يقين أنه بمعاونة وزيادكم وبحمية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التي يراد بها العبث باستقلال مصر ورفاهية أهلها وسعادتهم " .

وزد على ذلك أن المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بإنكار كل فكرة بضم البلاد أو باحتلالها احتلالا دائما وبتأييد القول الذي قاله السر ألدن غورست وهو أن الفكرة الأساسية التي تتوخاها الحكومة البريطانية هي إعداد المصريين للحكم الذاتي ومساعدتهم في الوقت نفسه لكي يتجنبوا اجتناء الفوائد التي تعود عليهم من وجود حكومة صالحة جيدة في بلادهم . فالإنجليز يعلمون الحوادث التي حالت دون إعمار هذه العهود حتى الآن ولكن المصريين يحرصون عليها ولذلك يسلم اتحادها سحمة على الإنجليز لآلتهم بسوء البية ، فينبغي تذكر هذه الأمور إذا أردنا أن نفهم سبب استنكار المصريين للزعم المعتاد وهو أن مصر صارت من الأملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيرها كذلك .

ولذلك ظلت الحالة في مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢ ففي بادئ الأمر كانت تعرض مشاكل يظن الإنسان أنه لا يمكن حلها والتغلب عليها ثم لا تلبث أن تحمل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الإداريين كفاءة واقتدارا . ولما مرت الأيام وبان الظاهر أن أداء الحكم في مصر سائرة سيرا حسنا منتظما لم يعد الرأي العام البريطاني يهتم بأمر الحالة غير المحدودة في تلك البلاد ، ولكن الواقع أن الحاجة إلى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئا فشيئا كما ازداد تأثير وجودنا في افطار المصري والشعور بتأثير الطرق الأوروبية التي تدخل إليه ، فإنه بعد زوال انطوف من الظلم الذي غادر المصريين في الأيام القديمة طامس خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لا بد منه ، فمصر سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصر سنة ١٩١٠ ويختلفون كثيرا جدلا عن مصر سنة ١٨٩٠ سواء

كانوا من أهل المدن أو من القلاحين . فنحن لم نتالج حل القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد وإهمالنا ذلك هو الذي سبب بمعنى ما وصات إليه الحالة الجاضرة .

إن نظام الأحكام الذي استنبطه اللورد كرومر لإخضاع حكومة قد دمه الإفلان لم يكن إلا نظاما قويا ، لأنه لم يكن أحد يظن مدة أعوام كثيرة أن الاحتلال يدوم إلى ما شاء الله بعد ما وافقنا فعلا سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهي بعد أجل قصير ولكن التدابير المؤقتة والوسائل التي اتخذت في ساعتها لسد الحاجة الماسة ثبتت ورحمت شيئا فشيئا حتى صارت نظامات مقررة وجعل العنصر الأقوى بين العناصر الإدارية يزيد قوة وتفوقا وينال من السلطة ويحمل من المسؤولية ما لم يكن مقصودا في الأصل ويقتصر خدمة العنصر المصري على الوظائف الثانوية في الحكومة . إن السياسة التي كانت متبعة في أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام عدد محدود من الموظفين البريطانيين المتقنين بمزيد العناية ليشيروا وليساعدوا خصوصا في دوائر المالية والري ثم أضيف إليهم على مر الأيام مستشار قضائي ومستشار للعارف و بعدها مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للأقاليم ، فلما كان عدد هؤلاء الموظفين محصورا ضمن دائرة محدودة وكان لا يوظف منهم إلا الأكفاء المبرون كان اشتراكهم في الأحكام عمليا ومقبولا ، بل كان المصريون ينظرون إليهم بالتجربة والإكرام . ولما زادت إرادات مصر وسع نطاق الوظائف في حكومتها كثيرا فاقضى هذا التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من الماعدين والخبيرين الأجانب . فطاول زمان الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضي بأن يكون عرض الإدارة تدرب المصريين وإعدادهم لتدبير شؤونهم بأنفسهم . نعم إن الوزراء المصريين أخذوا في السنين الأخيرة يوسعون دائرة عملهم ويزيدون اهتمامهم بشؤون وزاراتهم عما كانوا يفعلون في أوائل أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفي بفخر منصبه ، ولكن زاد عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا مصريين استئلا عن مجلس الوزراء فجعل الاستياء ينمو ويزيد من عدة الوظائف التي احتكرها البريطانيون ولحظ الناس زيادته هذه قبل وقوع الحرب بزمان طويل . ورأى المصريون الذين طال اختبارهم لوظائف الحكومة واندهقوا بالكفاءة أنه قد قضى على ترفيتهم إلى اسمي الوظائف في حكومتهم بعد النظام القاضي بأن المنصب الذي يتقلده موظف غير مصري لا يتقلده مصري إذا خلا ، بل يتقلده غير مصري على الدوام .

وإساءة الناس في مصر استياء خصوصا حين وصول البعثة من زيادة عدد البريطانيين حديثا في خدمة الحكومة ، فهذه الزيادة وإن كان ما شاع عنها لا يخلو من جباله عاتية لعدم صحة العلم بحقيقتها كت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من الوظائف الصغيرة التي كانت أهالي البلاد يستخدمون فيها إلى ذلك الحين . وما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالي مائة في أوائل سني الاحتلال فبلغ حوالي ١٦٠٠ في هذه الأيام "وفئات" وواتهم تحفت عن ثلث رواتب المصريين ، فزيادة فئاتهم وإن كان لها مسوغ بالنظر إلى ظروفهم الخصوصية جعلت على أسهل سبيل سببا لتتألم والتكوى .

ومن أسباب الاستياء العام أيضا عدم النجاح في سياسة التعليم كما هو ظاهر جليا فادى ذلك إلى تخرج عدد دائم من الأزداد ولا حاجة إليه من طلاب الوظائف العاملين شهادات الامتداع والخالين من تأثير التهذيب الحقيقي ، ففي بادئ الأمر كانت الحال تقتضى تعليم عدد من الشبان تعليما يمكنهم من القيام بمقتضيات وظائف الحكومة الكتابية التي كان معظم الموظفين فيها إذ ذاك من غير المصريين وكذلك إعداد الطلبة لدخول المدارس العليا التي تدرس الطب والحقوق والهندسة ، ولكن يظهر هنا أيضا أن الحال بقيت إلى عهد قريب بلا سعى يذكر في تنقيح نظام وضع في ظروف استثنائية وبلا التفات إلى كون الأحوال المتغيرة تقتضى اتباع طرق جديدة أن التعليم والتهذيب الذي أقبل الناس عليه إقبالا حقيقيا وجعلوا يلحون في طلبه إلازال قاصرا جدا والسواد الأعظم من الأهالي لا يزال أميا ، وليس ذلك فقط بل لا يزال بلا تربية اجتماعية أو أدبية أيضا . والناس إنما يجدون التهذيب الصحيح بمناء الأسمى في المعاهد الدينية والخيرية التي يشرف على أكثرها أناس فرنسيون أو أمريكيون أو في كلية فيكتوريا الدينية التي أنشأها نزال الإسكندرية البريطانيون . ولكن مع كل هذه الانتقادات التي يتقدم بها على المعارف المصرية لا بد لنا من التسليم بأن مستوى التعليم ارتقى كثيرا عما كان عليه في أوائل عهد الاحتلال وأن عدد الذين يتقنون بالمسائل العمومية يفهم وذكاء ازداد اليوم كثيرا .

هذا ، والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم في مصر منذ زمان طويل ولو نشأ الروح القومى في الصدور مقرنوا بالعقل والاعتدال لقوبل بالميل إليه والعطف عليه والاهتمام به ، وقد كان المرحوم اللورد كرومر يؤمل أن يوجهه جهة الخير والنفع ولكن المظاهرات السياسية التي كانت لسوء الحظ بين الدول الغربية حوثه من بادئ الأمر حتى صبغت بالصيغة المضادة للبريطانيين ، وكان الخديو السابق تارة يؤيد أنصار الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة يخذلهم ويقاومهم طبقا لميالاته الشخصية . وكثر عديدهم بانضمام أعضاء إليهم من موظفى الحكومة الناقمين المستائين الذين يجدون وجود البريطانيين حائلا بينهم وبين الترقى ، والذين ضعفت عزائمهم من وجود نظام لانتفاء الوظائف يمكن ذوي الوجاهة والنافذ الكلمة من تفضيل أقاربهم وأتباعهم وتقديمهم على غيرهم في وظائف الحكومة . ثم إن ازدياد عدد التلامذة الذين ينتظرون الاستخدام في الحكومة بنزاه التضييعات التي كثيرا ما يضحونها حقيقة في سبيل الاستعداد لتلك الخدمة والذين يرون أن مزاحمة الأجنبي لهم على الوظائف تقلل من إمكان حصولهم عليها صيرهم آلات معدة لنشر تلك الدعوة في الأقاليم .

وقول أخيرا إن هناك أمرا دائما الوجود وكأنا في النفوس وهو عدم اصطبار المسلم على حكم المسيحى ، فوجود المسلم في مركز سياسى تحت مركز المسيحى مناف لروح الإسلام والشورى الذى يصدر من هذا الروح بدوم طويلا في الصدور بعد ما تخف حرارة الشورى الدينية نفسه أو تخمد تماما في الصدور . ولا ريب أن وجود الشعور المذكور أثرنا تأثيرا استخضعه النصر الدين في البلاد لحريض الناس على اسم "الحماية" بعد ما قسروها بأنها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الإسلامية للملك مسيحي خضوعا دائما . ولا يخفى أن في الشرق غير طينة على الدين أشد وأمكن من النبرة الوطنية على الوطن وعلى تعاليد أهله .

وهما زاد التعلق في مصر بلا ريب كيفية المعيشة في مصر ، فقد كان البريطانيون يريدون اعتزالا وابتناء من معاشره المصريين كلما زادوا عددا في مصر حتى أصبح الحى الذى يقيمون فيه بلخيرية حيا قائما بنفسه شبه محلة من محلات الجنود البريطانية في بلاد الهند مستقلة المدة اللازمة لمعشرتها وأعمالها ويضتها البدنية فزاد طيب العيش بذلك للبريطانيين ولكنهم خرجوا به عن حقيرة المدة الاجتماعية المصرية وانحصروا في بقعة ضيقة بهم وبات المصريين في عزلة عنهم . ونحن لانجهل الصعوبات التي تحول من الجانبين دون حرية الصلات الخالية من التكلف والمؤاخذة بين الرجال والنساء من أقوام غنافة الأجتناس والعادات ، ولكنا إذا طرحنا كل ما يجب خارجة من حسابنا هذه الاعتبارات وأشبابها فالباقى بعد ذلك بقضى علينا بأن نقول إن اقصار البريطانيين على معاشره بمعهم بعضا واهترامهم لسواهم لا اعتزل الله ازداد خدوصا في الأعوام الأخيرة كان سببا في البعد بينهم وبين المصريين وجعل احتلال الأجنبي أثقل على الطبع مما ينبغي أن يكون .

على أننا لحقا بمرور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من البلدين نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين ولناشهم وبين جميعاتهم المصريين ورأينا الأدلة الكثيرة على عظم قيمة هذه الصداقة في الأيام العصيبة وزمان الشدة أخيرا ، ونحن على يقين أنه إذا زدت علاقات الصداقة هذه بين الجيران وتوقت عراها زادت الفائدة من زيادتها وتقويتها . وعلى البريطانيين الذين يتنزلون مصر والذين يزورونها أيضا أن يحسنوا معرفة سلوك الناس فيها واصلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويعتبروها . ويخفى بهم ، وبخصوصا الزوار منهم ، أن يبدوا أن عدم مراعاة الذوق السلم في أمور ولو كانت طائفة تافهة بذاتها قد يؤدى إلى صراخ وخيمة لا نسبة بينه وبينها في جسامتها . فليتوخ التزاه والزوار البريطانيون إجمالا إزالة الحواجز الموجودة لا إيجاد حواجز جديدة ولمازجوا المصريين في معيشتهم على قدر الإمكان ولينزلوا الكفاية من لثمتهم حتى يسهل لهم معاشرتهم وحتى يجدوا اللذة والتيسر فيها وليجتنبوا الأسباب الجزئية التي تسوقهم لأنها إذا توالى كانت وخيمة العاقبة .

هذا ، ولنا نرى من الجهة الأخرى مسوغا لانتقاد سمعناه كثيرا وهو أن الموظفين البريطانيين انحطوا في الكفاية والأوصاف . ففى مصر اليوم موظفون بريطانيون كثيرون بالنون شأوا بعيدا في الكفاية والمقدرة ، كما كان بها فيما مضى رجال فائقون في مقدرتهم وآخرون معتدلون فيها . ولكن قوة الانتقاد زادت في المصريين كثيرا بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الأخرى فصاروا يتطلعون من المقدرة والكفاية أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم .

وأيضا بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ توالى على مصر أقل من خمسة وكلاء بريطانيين ومعتدين سامين حتى جعلت مصر تسمر كأنها حقل من حقول التجارب فتأتى عن هذه التنويرات المتكررة التي خضت بها ظروف الحال أن الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالاً وهؤلاء كانوا حذرون بإصلاح أحوال الدواوين والمصالح وإجادة أعمالها أكثر من مراد المسائل السياسية ، وأما المصريون الذين كانوا يرافقون مجرى الأمور فكانوا يعدون ذلك دليلا على عدم الثبوت في الأمور وعدم الثبات فيها .

ثانيا - في أثناء الحرب

هذه هي العوامل التي كانت قد عملت مدة طويلة لما دخت تركيا - كرسى الخلافة - الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة ووجدت أعمالا سيئة جبهة بغير مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم الأخير الذي كانوا واقعين به كل الثقة ، حتى هذه الأحوال وبسبب روح العداء المستعصم الذي ما زال يقيم ضد الدولة المحتلة مدة سنتين أشير على القائد العام - ونمت الإشارة - بإعلان حالة الحرب مع تركيا لئلا يلم الناس أن بريطانيا العظمى أخذت على نفسها أن تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير أن تدمر الأمة المصرية إلى مساعدتها فيها على أنه من العدل والإنصاف أن يساهم بها في مهمتها التي قام بها في حركتها الحرب في صفوفه من المصريين فإن الشعب المصري يحمل التكليف والقرود التي اقتضتها تلك الحرب بالهبة والراضى والخادم التي قام بها فيلق البالد المصري كانت خدما لا تكن ولا ذنى بها للخدمة على فلسطين لأن حكومة السلطان أيدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حيي . والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازله عن ثلاثة ملايين جنيه إنجليزية من حساب الأمانات والههد التي كانت قد سافتها وكان يحق لها المطالبة بها .

إلى هنا مجتثا فقط في أسباب الاضطراب في القاهرة وقراها من البنادير الكبرى في المدة السابقة للاضطرابات التي حدثت في مارس سنة ١٩١٩ على علينا أن نبحث في الأسباب التي أثرت في الفلاحين بخلتهم يتأثرون بتجريض أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم .

ظهرت آثار الفلج على الفئات المتوسطة في مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما أنها فيما تقدم ، ولكن انتشارها حتى وصلت إلى الفلاحين وحلتهم من ارتكاب الفظائع وهم الطبقة التي جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطاني أمر يحتاج إلى الإيضاح .

فأولا نقول إن الاضطراب بين الفلاحين أصبح نطاقا عاما كان يظن والاضطرابات انحصرت في جوار البنادير الكبرى والبلاد المأذية لخطوط المواصلات وأما القرى البعيدة التي لا يصل إليها المحرضون وأهل الدعوة بسهولة فلم يبد فيها صفار الفلاحين ميلا كثيرا إلى الاشتراك في حركة كروية ثم إن الأمان التي وقعت الاضطرابات فيها وقع التعدي فيها على سلك الحديد بوجه الإجمال . وهناك ما يجعل على اعتقاد بأن مهاجمة سلك الحديد كانت اتباعا لخطة قديمة سابقة كان يقصد بها التهديد لهجوم السانئ هنائي على القتال ويؤيد هذا الهجوم ثورة تحدث في مصر ، وهذا يطل بعض الدلائل التي تدل على اشتراك واتحاد في العمل في اضطرابات مارس سنة ١٩١٩

وهناك ما يدل أيضا على أن التحكم في أسعار القطن زاد استياء الناس لأن هذا التحكم يحرم الزارع من حرية المزاحمة في الأسواق الأجنبية مع كون إضرار أطبائه على ازدياد . ولكن هناك عوامل جرت بها الحرب وكانت أدعى إلى زيادة جفائه ونفوره وهي : (١) التجنيد لفيلق البالد والمهانة المصرية ، (٢) مصادرة الحيوانات الأهلية ، (٣) مصادرة الحبوب ، (٤) جمع الأموال للصليب الأحمر . فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل أكثر من العوامل نفسها .

أما العامل الأول فقد دلت الدلائل على أن الأخبار كانوا بسد تجديدهم يرضون بشروط التجنيد وأن الرواتب التي كانوا يأخذونها نضمت الفقراء فضا عطيا ولكن يظهر أن المستشفيات التي كانوا يمرضون فيها لم تكن على ما يرام وأنه كان بين ضباطهم كثيرون يمهلون لغتهم ولا خبرة لهم بمعاملتهم . على أن قبولهم للانتظام في سلك فيلقهم المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا في الخدمة منهم في حوادث مارس سنة ١٩١٩ يدلان على أن ظلمهم من الخدمة لم يكن شيئا يذكر . وكانت التدابير لتسريع طيق المرام ما دام الذين ينظمون في فيلق البالد يمتدنون من التطوعين . نعم إن البعض تظلموا من إطالة مدة خدمتهم من مابعد التاريخ الذي تعاقبوا عليه وذلك بعد ما تولت سلطة عسكرية أمر التجنيد ولكن ظلمهم لم يبدأ إلا بعد ما ثبت أن نظام التطوع لا يفي بتقديم العدد الكافي من المجندين فاضطر الأمر إذ ذاك إلى الضغط الإداري للحصول عليهم . ولما كان المصريون قد أعلنوا في أول الحرب مع تركيا بأنهم لا يطلبون للاشتراك فيها في الطوع إنما لا يولوا ومهد إلى عهد البلاد الذين هم موظفون إداريون في الأقاليم بلا راتب في التجنيد بلا مراقبة من الموظفين الإنجليز الذين أخذوا كثرهم للعمل في جهات أخرى قلما الممد إلى إكراه الناس وإرغامهم على التجنيد ولا ريب في أن بعض العدد الجري للخدمة اغتنموا تلك الفرصة لسوق أعدادهم إلى الخدمة وتركوا أصدقاوم وشاتهم وأخذوا الرشوة لإعفاء من يدفعها لهم من الخدمة وقبلوا البذل ، وفي بعض الأحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصبة العصف وكان الذين يمتدونها محتجون بأن البريطانيين يضطرونهم إلى اتخاذها وقد اختلف الناس في مقدار هذه المظالم والمساوي ولكنها على كل حال كانت من الكثرة بحيث سامت الناس جدا في بعض الجهات ويسرت للعرض السياسي انتهاز الفريص لقضاء مآربه .

وأما العامل الثاني أي مصادرة الحيوانات الأهلية فيقال فيه إن الفلاح تضايق كثيرا من أخذ دوابه التي هي واسطة النقل عنده ولكن يظهر أن أمانها كانت تدفع إليه عند أخذها منه وكانت أمانا حسنة . غير أن الأمان التي كانت تطلب منه بعد الحرب لشراء الدواب التي باعها كانت أعلى من الأمان الأولى بكثير . فالفلاحون يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعيا ولكن يظهر أن ذلك لم يكن سببا كبيرا لتفادهم علما بأنه لا بد منه في زمن الحرب . ومهما يكن من ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد رضاهم عن الذين كانوا السبب فيها .

وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب فقد كان سببا أعظم مما تقدم في السخط والاستياء لأن أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجوش لها وكانت أسعارها في الأسواق أعلى بكثير من الأسعار التي تدفع بها حين المصادرة وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيظ جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحا كبيرة . فإن العدد جمعا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه وباعوا الباقي بأسعار السوق العالية . والأهالي الذين لم يكن عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا اللولب منهم بأسعار السوق العالية ويقدموه بأسعار المصادرة الواطئة . وكانت طريقة مراجعة الحسابات والدفع بطيئة

وثبت بالهيئة أن الموظفين في المديرية أبقوا أموال الدفع في أيديهم مددا طويلا وأن كثيرين من المدد والمشايج الذين عهد إليهم في توزيع الأموال اختلسوا قسما منها فكان الموظفون المليون هم المسؤولون في الأكثر عن هذه المنكرات ولكنها انتهت إلى الإنجليز ولم يكن الإنجليز قادرين على مراقبتها بسبب الأحوال غير العادية حينئذ .

وأما العامل الرابع وهو جمع الأموال للصليب الأحمر فقد تولاه المأمورون والعمد المأمرون . وكان التصود جمع هذه الأموال بالتبرع ولكنه كثيرا ما تحول إلى النصب والاحراز من يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقة في جميع الأموال التي جمعت من صراحتهم . شاع في البلاد أن جزاء هذا المجموع يبلغ المصدر الذي جمع له . فما يختلف فيه والحالة هذه ما لا يدرك . من أصالة الرأي ومراعاة مقتضى الحال في أيام كان فيها فريق من المدد . جدد بذكر الصليب وفريق بذكر الهلال أن يعمل في مصر شيئا أكثر من فتح اكتتاب المساعدة الجرحى فكانت كثير من أغنياء المصر . والأجانب المقيمين في مصر يقبلون على الاكتتاب بلا ريب . وأما من جمع المال إلى موظفين محليين من المصريين فكان من شأنه فتح باب المنكرات والمساوئ المؤدية إلى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جدا لأسباب أخرى كثيرة . هذا وما يقتضي ذكره أن لجنتي الصليب الأحمر الإنجليزي وفرنسا ما يوحسانا عينا بعد الحرب ١٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي لإعانة الذين نكبوا في الحرب من قبلي المال المصريين وعائلاتهم . وزد من هذه الظلمات الخصوصية التي ذكرت أن أسعار الأشياء ارتفعت في مصر ارتفاعا متواليا لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالخطة والياب والوقود فقلت وطائنا على الفقراء ولا سيما أجورهم لم تكن تكفي للنفقة التي يقتضيها غلاء المعيشة مع أنهم كانوا يرون عددا من مواطنهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة ، فعائلة من أربعة أخص ، رجل وزوجه . بائنين ، لم تكن تستطيع في أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من الطعام إلا بتجن يفوق متوسط الأجرة كثيرا حينئذ .

هذه العوامل اثنتان أفضت في آخر سنة ١٩١٨ إلى الاستياء وانتق بين معاشير الفلاحين وأضاعت بعض الثقة التي كانت عندهم بمزايا الإدارة البريطانية فأخذ ذلك النفوس لقبول تحريض المحرضين . وكانت إذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم ير الفلاح فيها موطئا إنجليزيا ولم يتوسط إنجليزي لحمايته من المطالب الجائرة التي كانت تطالب منه وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الإنجليزي يمر في غيلانه راكبا جواده ويقف هناك لسمع شكواي صغار الفلاحين فغاب هذا المنظر عنه أو كاد حتى في الأيام السابقة للحرب ولم يدرى سوى السيارات تنقل الموظفين على عجل من مركز إلى مركز إلى آخر فغاب المفتش عنه سهل عليه تصديق الإشاعات التي شاعت عن قرب رحيل الإنجليز وتقسيم البلاد على التلاحين وترك المياه مباحة لهم بأخذون منها ناشأوا بلا محاسبة وإلقاء الذنائب عنهم . وهناك أيضا ما يجعل على الاعتقاد أن بعض مرضين الذين لا خلاف لهم ووجوا الإشاعات الرومية الكاذبة عن تعدى الجنود الإنجليزية على أهراض النساء المصريات وهجومهم

على القرى يعيثون فيها قتلا وقساوا فهاج ذلك روح السخط والانتقام الذي أفضى إلى قتل بعض الجنود الإنجليز قتلا شديدا في ديربوت . أما تلك الإشاعات فليس ثم دليل على أن زعماء الحزب الوطني هم الذين أوحوا بها .

فقدت مصر بوفاته السلطان حسين سنة ١٩١٩ حاكما مقننرا وكراميا الأخلاق يعرف أهل وطنه حق المعرفة . وكان قد قبل أن يكون سلطان مصر الأول مع علمه بشغل أعباء هذا المنصب واشترك بشبابة وإخلاص في تحمل المشقات التي يقتضيها تدبير أمور بلاد إسلامية تحتها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين وعاش حتى تطلب على نفور الناس منه بسبب حلوله محل ابن أخيه وصار احترامهم وإكرامهم له على اختلاف طبقاتهم . أما خلفه الذي تعلم وتذبذ في إيطاليا فوجد نفسه من بادئ الأمر في مركز أضعف كثيرا من مركز سلفه في عيون شعبه ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك لأنها قصد وسعى ووجد لم يكن يستطيع سدا السيل الذي كان يطفو ويتعالى ضد الإنجليز .

ثالثا — بعد الحرب

حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية إلى آخر الحرب فنسل الآن علينا أن ندرك كيف أن المبادئ التي جاهر بها الرئيس ولسن وواق الحلفاء عليها أثرت تأثيرا سريعا قاطعا في الرأي المصري . فقد ظهر أن قول الدول لفكرة تعيين الأمم مصيرها جاء مصدقا لمواقف كانت تختصر في صدور الطبقات المتعلمة منذ زمن طويل .

فالذين كانوا يخطرون في مصر نصرا للمانيا عثمانيا وبرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة ساعدة لتغيير موقفهم فقاموا يدعون أن مصر بمساعدتها الحلفاء أديا وماديا على نيل النصر كانت هي نفسها آلة فعالة وحن البقية الباقية من الدير العثماني .

والمتمدلون في مصر قاموا يقولون إن الوقت قد حان للطالبة بحكم ذاتي طبقا لما صرح به الساسة البريطانيون مرارا من أن تدخلنا في مصر وقتي وشر الناس شعورا صادقا بأن سلوك البلاد عامة في الحرب ومماينة السلطان ووزرائه والذلل الكثير الذي دعيت الأمة إليه قلبه تعظيم حقا في مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية حتى إن وشدي إشاكير الوزراء كان قد فتح في آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية .

ونشطت هذه الحركة واشتدت عزيمته أهلها بفرض التصريح الإنجليزي الفرنسي في أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية والعراق . فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التي أنقذت من الظلم العثماني تحريراً تاماً وأن تنشئ لهم حكومات وطنية تقسم سلطانها من السن التي يستونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم فأبان العميد السامي حينئذ (السر ريخاندو) أن هذه السياسة سيكون لها حدى في مصر . وزد على هذا أن المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل إنشاء مملكة مستقلة في بلاد العرب التي لا يزالون يعدونها متاعرة بمراحل في الحضارة والارتقاء من بلادهم التي تضارب بلاد الغربيين بعض المضايقة .

وجئنا كان الناس يقدرون هذه الأمور في كل مكان تارثا للزأى العام إثر إغاعة مذكرة سرية أقلت بأنها تنكر على مصر من أيا الحكم الذاتي الذى يراد منه لأم دون الأمة المصرية ارتقاء . وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عينت في أوائل سنة ١٩١٨ للبحث في الإصلاح الدستورى فطلبت من أ.م.و.ليم برنيات نائب المستشار المالى أن يضع مذكرة تكون قاعدة لمناقشتها وأن يخصص على الخصوص مبدأ منح التزلاء الأجانب قسطنطين في تشريع البلاد لعل ذلك يفرى الدول بالتنازل عما يحق لها بموجب الامتيازات الأجنبية من المفاوضة في كثير من ذلك التشرع . فلما قدمت مذكرة السر وليم برنيات إلى رئيس الوزارة في أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨ سامته كثيرا ثم دأبت واشتهرت مع أن المقصود كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية فقامت اقامة وملا الاحتجاج على مشروع فسر بأنه يمنع الجمعية التشريعية سلطة استشارية قط ويعهد في السلطنة التشريعية كلها إلى مجلس ثان (مجلس شيوخ) تكون فيه الأكثرية من الأعضاء الذين تعينهم الحكومة وبعض الأعضاء الأجانب المنتخبين .

وفي الوقت الذى عينت فيه اللجنة المذكورة أعفا كانت لجنة أخرى تدرس مسألة الاصطلاحات القضائية اللازمة فيما إذا ألغيت الامتيازات الأجنبية وقد قضت في ذلك أشهرا كثيرة ولم تصدر تقريرا ولكن شاع أنها تنوى استبدال المحاكم المختلطة بمحاكم جديدة تكون لغتها الإنجليزية ويكون القانون الإنجليزي هو المعمول به فيها . وفي ذلك ما فيه من الغبن والخيف على المحامين من أبناء البلاد وشل أيدي المحامين الأجانب الذين يترافعون بالفرنسية وكان من شأن هذه الإشاعة أنها راددت معاداة المحامين لتوسيع المراقبة الإنجليزية .

وفي ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيان آخرون من زعماء الفريق المتقدم في الحركة الوطنية المعتمد البريطاني السامى وأعربوا له عن رغبتهم في السفر إلى لندن لمرضى بيان " بالاستقلال الذى التام " لمصر وعرض رشدى باشا في الوقت حينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف إلى لندن لثانسة في شؤون مصر وقال إن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة وكانت حجة هذين الوزيرين أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميا وعليه لا يمكن ترك مهابتها ولكنها بلا تعريف وتحديد . فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ما هي حقوقها على بريطانيا المغلبي تحت حمايتها .

فأبلغ السر ريجلد ونجت وزارة الخارجية مطالبها بجلاء الجواب بأن لا فائدة من الدماج للحركة الوطنية بالمجى إلى لندن " . وأما زيادة الوزيرين فقلت مناسبة الآن . وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب في ذلك وهو أنه ينبغي هو وزملاؤه من لندن بسبب مؤتمر الصلح ولذلك " لا يستطيعون أن يعطوا الوقت الكاف والعناية الواجبة لمسائل الإصلاح الداخلى المعمرى " . وعليه طلب من الوزيرين " أن يؤجلا زيارتهما فأنهم رشدى باشا المعتمد السامى أنه يمد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله خلا غسيرا لمضى الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استغفاه . ولا ريب أنه كانت هناك مواج واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين في مسائل كهذه حين كان الضغط السياسى شديدا ، وكان مؤتمر الصلح يؤشك أن

يفتح ولكن يظهر أنهم لم يدركوا في تلك الساعة المارحة وجوب البحث في المسألة المصرية حال مع أن المعتمد السامى ألح عليهم في مقابلة الوزيرين فلم يدنروا وصعدوا في إقناع رشدى باشا باسترجاع استغفاهه وضربوا موعدا لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتز في مصر حتى إن الوزيرين اشتراطا في سفرهما أن يسمح لزعول باشا ورفاقه بالسفر مثلها . ولما لم يروا من الموافق الدماج بذلك أصر الوزيران على الاستغفاء فطلب المعتمد السامى إلى إنجلترا لاستطلاع رأيه في الحالة .

وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المتدين انضموا إلى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أسد مدى وحل عمالم حملة شديدة على الإنجليز في طول البلاد وعرضها حيث لم يبق إلا قليلون من المواطنين البريطانيين بسبب الحرب .

وبينا كان البحث دائرا على سفر الوزيرين المصريين إلى لندن في أوائل سنة ١٩١٩ أرسلت مذكرة إلى وكلاء الدول في مصر بتأليف وفد من أئى عشر عضوا تحت رئاسة زغلول باشا وغرضه عرض أمان مصر المشروعة على الدول الأخرى وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت في آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضوا .

وفي الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة إلى السلطان أنفها الجمهور بأن الفرض منها عولة لإرهاب عظمتهم ومنعه من تأليف وزارة جديدة فعقد ذلك تحديا لا يمكن السكوت عنه فقرر رأى السر لمن شيناهم القائم بأعمال المعتمد السامى بمد موافقة الحكومة البريطانية على إبعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره إلى مالطة فأقضى ذلك إلى تجدد التعريض والاحتجاج وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الإنجليز أوجبت مداخلة الجنود على عجل . وجاءت أنباء الأقايل بمحدث مثل هذه الفتن . وفي ١٢ مارس حدثت فتنة في طنطا فأخذ الجنود بعد سفك دم . ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت في معظم مديريات الوجه البحرى وعم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها ووردت الأنباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين . وفي ١٩ منه قطعت سكة الحديد والأسلاك التلغرافية بين القاهرة والوجهين البحرى والقبلى . ولم يأت يوم ١٨ س حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة . وقد قطعت المواصلات تماما بين القاهرة والوجه القبلى والأجانب المقيمين فيه ، وبلغ تعصب الثوار أشده في ذلك اليوم يقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط في دريوط ومقتل إنجليز في مصلة السجون وهوراكب القطر من مصر وأسيوط والمنيا ولكن عادت الحالة تهدأت في ٢٩ مارس من الوجهة العسكرية المحضة . فاعيدت المواصلات بخط سكة الحديد لأكثر والتلغراف ورتبت للجنود إمداد لمراسمتها ووجهت القوات العسكرية في جهات مختلفة لحفظ النظام في الأماكن التي اشتدت الثورة فيها والقبض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم وإعادة هيئة الحكومة إليها وأتخذت الأماكن النائية في الوجه القبلى فزال بذلك الدود الأول من الاضطراب وكان أشد الأدوار خطرا .

وطيه لم يرض على إبعاد زغلول باشا وشركائه أسبوع حتى قامت حركة على الإنجليز بل على الأوربيين عموما وبلغت حداً تعشى عواقبه . وكانت حركة وطنية تؤيدها أميال جميع الطبقات والمذاهب في الأمة المصرية وفي حلتهم الأقباط وظهورت من أشد عناصرها نمسا بمظهر تحرير الأديان والمواضعات تحريماً منظاراً والاستهانة بالعموم استهانة مترايدة . ولا ريب أن هذه مشوشة عن تنظيم المظاهرات الأصلية التي نشأت الحركة منها ولكن أعضاء الذين يهتفون صوامم في المسئولية هالم تعانم الخطط حتى خرج زمام الحالة من أيديهم وانتقل إلى أيدي المتطرفين غير المسئولين تؤيدهم بعض العناصر الأجنبية من امشردن .

والنورد اللبني القائد العام في مصر قد سافر لينضم إلى مؤتمر الصلح في باريس ١ مارس فعاد إلى القاهرة في ٢٥ منه وكان قد عين معتمداً سامياً خاصاً مدة غياب السر ريجلند ونجت في إنجلترا وصدرت إليه التعليمات " بإعادة القانون والنظام وإدارة الأمور بجميع الوسائل على ما يقتضيه بقاء حمايته " القائمة على قاعدة ثابتة عادلة " . وقد أفضت التدابير العسكرية التي اتخذت إلى تهدئة الأحوال ظاهراً ولكن الشعور بعداوة الإنجليز لم يخف إلا قليلاً وتحول بالأكثر ضد المنصر العسكري الذي أشاعوا الأخبار الكاذبة عن سلوكه في قمع الفتنة وظل المحامون والطلبة معتمدين وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم .

ودعا المعتمد السامي الخاص إلى نغرا من الأعيان وخاطبهم بلهجة سلمية ولكن ذلك لم يحل دون الإضراب العام من ٢ أبريل إلى ٦ منه غير أن اللورد اللبني سمع بسفر المصرين الذين يريدون السفر إلى إنجلترا وبعودة زغلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطة جرياً على سياسته السلمية وبواقفة حكومة جلالة الملك ، وبذلك انمكست السياسة التي اتبعت قبل مرور شهر على إبعادهم وأصبح رعمهم الحركة أحراراً يذهبون إلى إنجلترا أو إلى غيرها لتجديد التعبير عن التبريج .

هذا باختصار حديث سير الأحوال في الأربعة الأشهر الأول من سنة ١٩١٩ وقد انضج بعد حدوث ما حدث أنه كانت يجب تشييط الوزيرين المصريين لاسيما إلى لندن لما طلبا ذلك ودلت النتيجة على أن مشورة السر ريجلند ونجت في هذه المسألة كانت عين الصواب . ورواينا أنه كانت يحسن صنعا لو زاد الحاحا في وجوب اتباع مشورته . وبعد هذا الخطأ الذي ارتكب في بادئ الأمر جرت الحوادث في مصر بأسس مما أدركت الحكومة فإنها لم تقدر نتائج إبعاد الزعماء حتى قدرها ولما ألقى الأمر بإعادتهم بعد حدوث اضطرابات شديدة تآدر إلى ذهن الناس طبعاً أن السياسة البريطانية سياسة تردد وأنها تتقلب قليلاً سرعاً تحت تأثير الإغراء والدس . ثم اقتضى الأمر في المرحلة الثانية مقابلة الذين قبلوا " صباط الإنجليز وارتكروا فتنائاً أخرى مدة الفتنة " وهذا الغتاب أطلق عهد السبخط طار إن يكن قد أنفذ بالاعتدال بوجه الإجماع . وحاولت الحكومة

تطبيب خواطر المصريين بإحالة كثير من القضاة إلى المحاكم العادية بعدما نظرت المحاكم العسكرية والقضاة المستعجلة حداً ولكن " أضرار الحركة الوطنية قد صلب وريح فتشع عن ذلك أن الناس لم يهودوا " يتقدمون للشهادة في جميع القضايا تقريباً فأطلق صراح المتهمين فيها . وو أسماء ذلك سافر زغلول باشا ورفاقه . بعد إحصاء سيلهم من مالطة إلى باريس آمين أن يحملوا مؤتمراً الصلح على سماع دعوى مصر بالاستقلال ولما أخفقوا في ذلك وجهوا همهم للحصول على تأييد الأجنبي لقضيتهم فأوفدوا رسولا إلى أميركا لاستمالة الرأي العام في الولايات المتحدة وجداً أنصارهم في مصر في السعي لإتمام نظامهم وجمع أموال طائلة ونشروا دعوتهم في جوانب البلاد متذرعين إلى ذلك بالقلق الصناعي الذي كان في البلاد . فخلعوا كل جهدهم للاستعانة به ولذلك تعددت حوادث الإضراب عن العمل بين كبرى وصغرى وأعلن في خلال ذلك أن الحكومة البريطانية عازمة على إرسال اللجنة الحسومية إلى مصر . فحكم الميهجون بأن غرض هذه اللجنة القضاء على الوطنية المصرية فخلعوا مهمهم تضييق دائرة عملها بقاطعتها مقاطعة منظمة .

(ب) الحركة الوطنية والأمة المصرية

تقدم لنا كلام كاف لتلخيص سرعة نمو الحركة الوطنية : وأصبحت من ذلك أن تبسط الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن ماهيتها وعناصرها الحقيقية بسطاً صحيحاً مفهوماً .

قيل " إن كل مصري يستحق أن يسمى مصر . يا وطني الزعة وقلبي " وهذا القول إنما يصح على المتعلمين كثيراً أو قليلاً وهم أقل من ١٠ من المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليوناً . فلا معنى لهذا القول عند إطلاقه على ٩٢ من المائة من الأديين وخصوصاً الفلاحين الذين هم ثلثا الأمة كلها . ففي المدن والتأدر يسلم تهيج الفوغاء بتقليبهم ألفاظاً مستحبة رنانة تتخذ شعاراً سياسياً فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها . وأما الفلاحون فجمهورهم لا يبالى السياسة من طبعه ، وهم لا يزالون على العهد القديم في الأسلحة يعيشون في أطمانيهم ومنها ، وهم متعلقون بها تعلقاً شديداً . ومع أن طرقهم وأدواتهم الزراعية لاتزال على عهدهما الأول وقلماً يستعينون بالمعوم الزراعية فهم يفرجون بجهنم الذي لا يبارى ومعرفتهم التامة بالزراعة تلك الحاصلات المعجية التي هي أساس الثروة المصرية وليس لهم هم في هذه الحياة إلا هذه الحاصلات واخذ الماء الكافي لزراعتهم من النيل وحينئذ لا تعمل أراضهم . ولكنهم وإن كانت دائرة نظرهم في الأمور لاتزال محدودة فقد ازدادوا استقلالاً واستمكاكاً بحقوقهم عما كانوا عليه في عهد الاستبداد الماسى .

وإذا تركوا شأنهم فلا مداوة عندهم للإنجليز ، على أنهم لا يحبون الأجنبي أياً كان . واعتباراً لكونهم مسلمين غيرين لاتعلمو مقابلتهم لاسيما في نادى الأمر من الفتن والتفوق ، ولكن هذه الأوهام زال معظمها منهم مع الإنجليز حد اختيارهم لاستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الإجماع ، وما أفضى إليه وجودهم من التحسن الظاهر في أحوال الفلاحين . نعم إن أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوى العهد القديم أقل شكراً لنا من آبائهم

الشطط الذي يفتح عن التحريض السياسي البالغ غاية الشدة دليلا على حقيقة رأى الأمة ولكن ما يستحق الاعتبار أنه بينما كان كثيرون من المصريين يستهجنون شطط المتطرفين لم يحرك أحد منهم ساكنا لمنا غير الذين تضطهرم مناصبهم الرسمية إلى ذلك ونظر قليل جدا . وخشى وجوه مصر على اختلاف آرائهم الشخصية أن يظهرها بمظهر الذين لا يميلون إلى الأمانى الوطنية أو أن يفعلوا شيئا من شأنه كبح جماح المتطرفين وردهم إلى دائرة الاعتدال ولم يجرؤ أحد أن يقول إنه موافق على "الحماية" أو إنه غير موافق على "الاستقلال التام" فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مستقبل يميل إلى الحركة الوطنية بكلية وعدنا أن ذلك سبق - ك على الرابع .

لا مشاحة أن الأمر جل ومن يقدره ينحلي إليه لأول وهلة أنه لاخبار لنا أمام هذا البيان المخصوص إلا أن يقلع عن مركزها في عصر الحرية أو أن تحافظ عليه قوة واقتدارا رغم العداوة المترايدة لنا في الأمة المصرية ولكننا بعد إمام النظر في هذه القضية زدنا أملا بها واقتنصنا بعد الأساليب الكثيرة الودية التي جرت بيننا وبين وجوه المصريين الذين يمثلون أمتهم وفى جملتهم قوم يهدون من غلاة الوطنيين أنهم لا يضمرون للإحتياز من الخصومة والعداوة بقدر مايتوهم الإنسان من الحلات المذكورة التي يحملها الصحف ^١ . وبيننا أن علم الحركة الوطنية الضافي يخفق على أقوام متعددة الآراء مختلفة طبعا وقصدا فلا ريب في أن هنالك قوم من أنصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم لكل مرابية أجنبية وخصوصا لكل مرابية بريطانية على تعدي القانون وارتكاب الجرائم والمؤامرات أو على الميل إلى من يرتكب تلك المنكرات على القليل ، وأغراضهم كلها تنافي الاتفاق والتفاهم بين الإنجليز والمصريين وليس ذلك فقط بل إنهم مستعدون أيضا للسى في بلوغ تلك الأغراض بوسائل لا يخللها شيء . ولا يسع حكومة من الحكومات إلا الضرب على أيدي الذين يجرئون الناس عمدا على نظام من الإرهاب يرا به جعل التعاون بين البريطانيين والمصريين محالا في المستقبل . ولا ريب أن الحوادث المشؤمة التي حدثت بمصر نفسها في السنوات الأخيرة وروح القلق والثورة الذي ساد العالم كله وكان له صدى شديد في مصر أفاد الفئدة المتطرفة لأنها اتخذته حنطة لمطاحتها اكسبت الحركة الوطنية مسحة من الشؤم والوبال . فلا عجب والحالة هذه إذا اعتبر كثير من الإنجليز المقيمين بمصر وأكثروا من إنجليز إحترا أن الحركة الوطنية مرادة للعداوة الشديدة للإنجليز وإن الفرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحال وأسا على ^٢ .

ولكننا اقتنصنا حتى قبل مفادرتنا القاهرة أن التمسك بهذا الرأى الواسع خطأ كبير ولا يجوز أن ترك التأثير الذي ملق بثقوسنا في الاضطراب الذي حدث في الاثني عشر شهرا الماضية يعيننا عن رؤية المعقول والمشروع من أمانى الحركة المصرية ولو فعلنا ذلك لكنا كنا هاتقته سوق المعتدلين شيئا فشيئا إلى أحضان المتطرفين ونحويل الخلاف الواقع لسوء الحظ بين الإنجليز والمصريين والسهل التلاق إلى عداوة دامت بين الفريقين . نعم إننا بقم التعدي والإحتلال بالنظام والحق يقال إن التماير التي اتخذت لذلك مدة إقمتنا بمصر كات معتدلة ونعالة ^٣ يقضى بالأسف الاضطراب إلى إيقاظ الأحكام العرفية في مصر ولكن هذه الأحكام تجري في أيام التردد التي بأقل

الذين كانوا يذرون تلك المساوئ ولا ينسونها، ولكن الفلاحين، وإن يكرهوا أقل ضعفا واستكانة مما كانوا في الأزمان الماضية ، لا يزال عندهم ما ينجيهم من طمع أصحاب الأطميان وتمت عدد كبير من الموظفين المصريين وبلصهم لهم ، وهم يشعرون أن النفوذ الإنجليزي يهييم من هذه الأخطار بعض الحماية . فهم إن حوادث الحرب المشؤمة التي أشرتا إليها آنفا أدت إلى زعزعة ثقتهم بجلدنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية ، وكانت أسبابا مهينة لحوادث العظيمة التي حدثت ضد الإنجليز في ربيع سنة ١٩١٩ ، ولكن تلك القطائع كانت شاذة وقصيرة الأجل . ويظهر أنه فبا خلا الجهات التي يصل إليها تحريض أهل المدن مباشرة ماد الفلاحون إلى حسن الظن بالإنجليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم ، وقد أثرت فيما شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويشارونهم حيث أكدوا لنا أن المرأة التي كدوت الصفاء في السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن وأن الإنجليز الذين أحسنوا السلوك يتزلون على الرحب والسعة في البلاد كما كانت الحال فيما مضى .

ولكن من البعث أن نؤمل أن حسن سلوك الفلاحين معنا يدوم طويلا إذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنهم على ما هي عليه من الجفاء ، فقد سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل ناطق وصامت واجتذبتهم إليها كلهم ، إما طوعا أو كرها ، من أمراء العائلة السلطانية إلى صبية الكتائب وأصحاب الأملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والأدباء والصحافيين وطلبة المدارس . وأخطر من هذا شأنها أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش ودر بما حال حب هؤلاء للنظام العسكري وعافيتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بأعمالهم . وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكا لاخبار عليه ولكن معظمهم من أشد أنصار الحركة الوطنية في قلوبهم ونفوسهم يقفه إلى الجهة الوطنية ولا يعقل أن أياها رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأى العام في الأمة لا يؤثري السواد الأعظم منها على مر الأيام . ولا ينكر أن هذه الملايين التي تجهل القراءة والكتابة لا تبال بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهبا سياسيا ولكن يهمل تعليمها ترديد الألفاظ المتجبة التي تصير شعارا لها . والمتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إياه بالجميع السياسية المخضة كما يحاول ذلك بالطنن دائما في كل ما هو إنجليزي وبغية كل نكة تصيب البلاد وكل علامة شخصية إلى خيب المواطنين البريطانيين أو عدم كفائتهم فهذه الحرب القائمة بنسود كل شيء تسويدا كاذبا يدبرها كثيرون - خطباء الجوامع والطلبة الذين يهودون إلى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية إلا القليل منها . والفلاح وإن كان لا يقرأ بنفسه عادة يصنى إلى من يقرأ له فإذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه إلى جهة واحدة فلا بد أن الأكاذيب التي تنفت كلها فيه على الدوام تسم عقله أخيرا .

نحن نحسب في حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصعبة ضد الإنجليز بالغة غاية الشدة وكان الفريق المتطرف يزيد بها ويقويا بقوة اصطعاعية لكن يؤثرنا مع أنه ما من خير بهذه الأمور يثار منها حتى يخطئ فيحسب

(ج) السياسة المقبلة

هذا في اعتقادنا بيان الرأى عند أنصار الوطنية المصرية ولكن سلوك الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف ونزوحها عن فائدة الاعتدال والإنصاف جعلها الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما يقبل الصلح أو الانفاق مع أن الأمر ليس كذلك في رأينا ولا هو دائم بالضرورة فإن الهيئة المستعفة الاعتبار المعروفة بالوفد التي يرأسها سعد باشا زغلول والتي تسلمت على عقول المصريين تمام التسلط ولو في هذا الحين على الأقل والتي تقول أيضا بأنها تنطق بلسان الأمة ومعها وثائق كثيرة مؤلفة من أعضاء أكثرهم لبسوا من الغلاة المتطرفين بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذي كانت غرضه التقدم الدستوري تدعيمًا بخلاف الحزب الوطني الذي هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين . نعم إن زغلول باشا ورفاقه لما رأوا من خطئنا معهم ما أومهم بأننا نرفض جميع آمالهم مالوا إلى المعارضين وما زالوا يدنون منهم شيئًا فشيئًا إلى عهد قريب ولكن ظهورنا بالاختبار أن الأمر لا يقتضى إلا عطاء إسيرا لفهم رأيهم وإزالة ريبهم وشبهاتهم في مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستأل كثيرون منهم إلى المناقشة في الحالة بتمام الثقل . وهذا يصدق أيضا على الذين هم أكثر منهم اعتدالا في رأيهم مثل الوزراء السابقين رشى باشا وعزلى باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا إلى الوفد فعلا وإن يكونوا ميلين إلى الغايات الوطنية . ولم نخرجنا في تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ ودخلنا في جوهر القضية وصعوباتها العملية تبين لنا أن المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة ولكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم في حفظ قوميتهم وجنسيتهم بحيث يكونون شعبا ممتازا عن سواهم .

فيظهر مما تقدم ذكره أنه لا بد من مراعاة هذا الشعور المتأصل في أعماق نفوسهم عند السعى في التوفيق بين البريطانيين والمصريين ولا غنى عن ذلك في كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التي هي أكثر اعتدالا وميلًا إلينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود إليها وتحجز إلى جانبنا ولا يكفى لذلك إعطاء مصر كثيرا أو قليلا من "الحكم الذاتي" حتى وأو أعطيناها ما هو معروف عندنا "بالدموتيون هوم رول" (الاستقلال الداخلي لأملانا) لأن المصريين لا يعدون بلادهم من حلة الأملاك البريطانية ولا يعدون أنفسهم رعية بريطانية . وهذا الفارق يوجب الفرق والتبيز بين قضية الارتقاء الدستوري في مصر وقضية في البلدان الأخرى التي مضت عليها السنين وهي جزء من الإمبراطورية البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلا فإننا نقول في كلامنا عن هذه البلاد إنها تبلغ حالة القومية (أو حالة الأمة) تدريجيا وأما المصريون فيقولون إنهم يملكون هذه الغاية ولا يمكن أن يرضوا بحل لمستقبل مصر إذا لم يكن مبنيا على الاعتراف بدعواهم هذه بل يجب حينئذ إكراههم على قبوله إكراها .

وعندنا مقابل هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى وهي أن مصر وإن لم تكن جزءا من الإمبراطورية البريطانية فعلا فأهميتها حيوية لنظامنا الإمبراطوري كله . وإنها بلغت إلى حد أن يرشاد بريطانيا العظمى مستوى جديدا من الحضارة واتخذ

ما يمكن من الشقة ومن التعرض لسير القضاء المتأدل بالبلاد ولأحوال الناس في معيشتهم اليومية . غير أن وجوب لمج التعدى والإخلال بالنظام في الحال لا يجيز عدم التميز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالي كثيرا أو قليلا ، والذين يهاجرون بالثورة والنجاة الذين كانوا سبب الفتنة في ربيع سنة ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التعدى بعد ذلك التاريخ ، فإننا في الكلام الذي جرى لنا مع كثيرين من المهاجرين يكونهم من أهل الحركة الوطنية — وفلما التقينا بمن يكرهه إليه — وجدنا روسيا يختلف كل الاختلاف عن الروح الظاهر في تلك الفطائع والمنكرات فقد ذموا أماننا الالتجاء إلى التعدى والمجاهرة بالثورة وقالوا إن ذلك جناية لا خير منها . ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن إخضاع مصر إخضاعا تاما إذا شئت أن يكون لها رعايا مكروهون مرغون لا حلفاء صادقون شاكرين واعترفوا كلهم اعترافا متفاوتا في شدته وحرارته بالمنافع العظيمة التي أقدتها بريطانيا العظمى لـ مصر واعترف أكثرهم أيضا بأن مصر لا تزال في حاجة إلى مساعدة إنجلترا لما على تنظيم أمورها في الداخل ومنع التعرض لما من الخارج ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميدانا لتنافس الدول ودسائسها ، واسترأهوا كلهم بلا استثناء بأن بريطانيا العظمى مصالح خصوصية في مصر لأنها حقة الاتصال بينها وبين سلطتها الشرقية وأملاتها الأسترالية وأن لها كل الحق في ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع ولكن هل يلزم قضاء هذه الأغراض أن تحرم مصر استقلالها وتجعل جزءا غير متصل عن السلطنة البريطانية وأن تقارم رغبة المصريين المتأصلة في أعماق نفوسهم في أن يكونوا شعبا قائما برأسه بين شعوب العالم . ألا تقتضى مصر أغراض إنجلترا كما تقتضى الآن أو أحسن إذا صارت بلادنا منظمة الأمور هادئة الأحوال مصادقة لإنجلترا متصلة بها اتصالا وثيق العرى لا تشكو ظلامة ولا تميل إلى ثورة . أوليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق للسياسة التي طالبا جاهرت بها بريطانيا العظمى في تصريحاتها المتكررة حيث قالت إنها لا تقصد استلاك مصر ولا إدماجها في السلطنة البريطانية وإنما تروم جعلها قادرة على الوقوف على قدميها . قالوا إنهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زمانا طويلا ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها لأنهم يرون بعد مرور أربعين سنة تقريبا على الاحتلال البريطاني لبلادهم أنهم لم يدنوا من القرض الذي ادعت بريطانيا العظمى أنها ترمى إليه بل بددوا عنه وأنت بريطانيا العظمى بإصرارها الدائم على الحماية التي يتقدمون كلهم أنها تتضمن إخضاع بلادهم إخضاعا دائما عدلت عدولا قطليا عن سياستها الأولى وتكثت عهدا فلهم قبلوا الحماية حين إعلانها كسرورة اقتضتها الحال لأنه لما كانت بريطانيا العظمى في حرب مع تركيا أصابت بقطع الحلاقات التي كانت باقية بين تركيا ومصر فلم يكن بد إذ ذاك من وضع شيء آخر في الحال موضع السيادة العثمانية فوضعت الحماية وكان وضعها سابقا باعتبار كونها وسيلة وقتية لسد الحاجة وبعد انتهاء الحرب جعلوا يظنون أن نسوي بريطانيا العظمى العلاقات بينها وبين مصر على وجه يطابق تصريحاتها ومصلحتها الحقيقية وشرها ولكنهم بدلا من ذلك لا يرون الآن أمامهم غير فقد جنسيتهم وقوميتهم فقد دائما وصيرورتهم "مستعمرة بريطانية" ورعية بريطانية فهم يستشيرون من ذلك ولا يزالون يستشيرون بالمدل البريطاني أولا وبعطف كل العالم المتحدن عليهم أخيرا .

أهمية حيوية . وأما الامتياز الثاني فليس فيه من الانتكاسات على استقلال مصر أكثر مما كانت دائماً معرضة له بسبب الامتيازات الأجنبية .

على أن استبدال ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات في مصر ببلدة واحدة فقط يزيد استقلالها ولا ينقصه ، وزد على ذلك أننا جريا على ما انصفت به السياسة البريطانية في مصر جعلنا قديما من مشروعاتنا حصر المزايا التي يتمتع بها الأجانب بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة تصير مصر ولاية أمرها أكثر مما هي . لكن ، وذلك لا يمكن عمله إلا إذا كانت مصر تشرّف بأن بريطانيا العظمى هي التي تحمي تلك الامتيازات الأجنبية بعد دفعها إلى حدود معقولة .

وهذه النقطة الأخيرة تحتاج إلى إيضاح فنقول إن القيود التي تقيد بها الامتيازات الأجنبية حقوق مصر المطلقة لها حنات ولها سيئات . غسانتها أنها تحمي حرية الأجانب وأملاتهم بكونها تضمن لهم العدل في أحكام المحاكم والسلامة من استبداد الحكام المحليين ، وسيئاتها أنها تمنى الأجانب من الضرائب ومن وجوب اتباع القوانين المحلية واللوائح العادلة فتؤمن بذلك تقدم البلاد أخيراً عظيماً لا يسوغ له ، ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى ولا تزال التخلص من الامتيازات الأجنبية واستبدالها بنظام يحمي كل المصالح الأجنبية المشروعة ويسيطر الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب الآن والتي لا يمكن الدفاع عنها . وللوصول إلى هذه الغاية دارت المفاوضة منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التي لها حقوق في مصر بموجب الامتيازات ولكن هذه الدول لا يمكن أن تتنازل عن تلك الحقوق ما لم تحصل على ضمان بأن أبناء وطنها يحصلون على العدل والمعاملة بالإنصاف في المستقبل . ولإعطائنا هذا الضمان يجب أن نضع بريطانيا العظمى في مركز يمكنها من تنفيذه ، فمن معصاة مصر إذن أن يمكن بريطانيا العظمى أن تحمي الامتيازات التي يتمتع بها الأجانب الآن في مصر ويقتضي العدل والإنصاف بإبقائها فيها . وبهذا المعنى يجب أن يفسر الاعتراف في معاهدات الصلح الحديثة بمركز بريطانيا العظمى في مصر .

هذه هي أوصاف التسوية التي بدنا نرى أنها تضبط العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل ذكرناها بوجه الإجمال وتركنا تفصيلها لنشره بعد ، فلما شرعنا ننقلش فيها المصريين الذين كنا نحن وإياهم على وداد - وكلهم من ذوى الآراء المتقدمة في الوطنية نقم - فهاوتنا في القلة والكثرة - وجدنا منهم

إذا تركناها تحط عنه كان ذلك شرا وروالا . فالتوفيق بين الدفاع من هذه المصالح المصرية والبريطانية وبين الاعتراف لمصر بالحالة القومية ليس بالأمر اليسير والإنسان يومه لأول وهلة أن هذه القضية تزداد إشكالا وتعقيدا بسبب قوة مركز الجاليات الأجنبية غير الحالية البريطانية في مصر . ولكننا إذا أنعم النظر في ذلك وجد أنه يحل تلك القضية أقل إشكالا ، فليس في الشرق بلاد كصر يكثر فيها التزلاء الأوربيون ويتعمون بمزايا خصوصية ويحتلون مراكز مهمة في التجارة والتعليم والصناعات المعدنية والأدوية والمهنية الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضا . ثم إن المدن المصرية الكبيرة ولا سيما الإسكندرية أصبحت مدنا أوروبية من وجوه كثيرة وستظل بلاد مصر بلادا دولية على الدوام بمعنى ما . فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلا ما لم يراع فيه ضمان المصالح الأوروبية العظيمة المحصنة المركز في وادي النيل فلا يجب إذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة في بابها . ولكن كل ما في مصر وحولها فريد في بابها أيضا وليس عندنا سوابق نقيها لمعالجتها لأحوال خارجة عن الحد المألوف كهذه ، وكل نظام يطبقها يلزم أن يكون جديدا غربيا ولا يصح أن يحكم عليه بعدم الصحة لمجرد كونه في حكم الأمور المتناقضة .

وبناء على هذه الصور بات وصلا تدريجيا إلى هذه النتيجة وهي أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر قرضا لا يرضى ولا يفي بالنقض وأن الحكمة تقتضي بالتقاس حل يتفق عليه الفريقان أي بمقتضى معاهدة بين البلدين . ولم رسيلا آتريه هذا إلى إطلاق صراح مصر من الوصاية التي يترتبها المصريون عليها اعتراضا شديدا بلا تمريض المصالح الحيوية التي تحبب علينا وقائتها للاخطار وظهورنا أن كل ما يلزم لوفائها يمكن أن يستوفى بمقتضى معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترد بريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقا معينة في الأراضي المصرية . أما الحقوق التي كنا نذكرها قبل نوعين : الأول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق في إبقاء قوة عسكرية في أرض مصر لتحمي مصلحتها الخصوصية في مصر أي سلامة مواصلاتها الإمبراطورية ، والثاني أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصري والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة . أما الامتياز الأول فليس بأكثر مما يمكن مصر ، مع محافظتها على كرامتها ، أن تمنحه لحليف يتكفل بأن يحميها من كل الأخطار الخارجية ولذلك تمه "قوته وسلطته

* الامتيازات الأجنبية اسم أطلقه الأوربيون على الامتيازات التي تال بها الأجانب القديون في تركيا من سلاطين تركيا الأولين حقوقا خارجة عن سقرو بلادها إدانة الامتيازات القاصرة لما كانت السلطة الرظية تمنحها للأجانب المقيمين في بلادها وهي تخضع بغير حق واحد فقط من الفريقين المتنازعين ولا أجل لها وإنما قبل التعديل بمعاهدات تالفة لها ، أما إذا كانت هذه المعاهدات التالفة إلى أجل معين فالامتيازات تعود فتنتش من اقتضائه ذلك الأجل وكان العدس منها في الأصل تمكن المقيمين من التجارة والكنفي في بلاد السلطة العثمانية بروتايتهم من الظلم والفساد الذي كان يمكن أن يظلم أكرتهم غرباء ويذرون بدو أكثر . ورجى . تاريخ الامتيازات التي منحت لبريطانيا العظمى من عهد قديم جدا ولكنها بعد ما فريت وسحرت تغيرات متتدة بسبب تاريخها الآن منذ سنة ١٦٥٧ وقد ثبتت في مساعدة الصلح التي عقدت في الفردرثيلة سنة ١٨٠٩ ومنحت الامتيازات لفرنسا في السنين ١٥٨١ ، ١٦٠٤ ، ١٦٧٣ ، وحدثت سنة ١٧٤٠ ومنحت الامتيازات لأمريكا سنة ١٦٦٢ وحدثت سنة ١٦٨٠ ولا تزال قائمة الفصول وثالث الدول العظام كلها تحريسا امتيازات كهذه من الباب العالي في أوقات مختلفة في الاربعة عشرة سنة الماضية .

فوجود الامتيازات الأجنبية في مصر ناتج من هذه المعاهدات الخامة بالقر في الحصاد مع الباب العالي (دون الباب العالي) قصه وقد كانت عدد الدول التي تتمتع بها قبل الحرب تحس عشرة دولة : وهي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا وروملاندا والبلجيك ونروج وأسوج والمانرك واليونان والبرتغال وروسيا والمكيا وألمانيا وهنغاريا . فالتبت امتيازات الدولتين الأخيرتين منذ معاهدات فرسايل وسان جيرمان . وتنضم الحقوق التي منحها الامتيازات للأجانب في مصر ملادة على بعض الامتيازات التجارية إقامهم من القضاة الشخصية بلا مساعدة عليا من حكوماتهم وحفظ حرمة منازلهم وحدايتهم من إلقاء القبض عليهم استبدادا وإخراجهم من دائرة اختصاص المحاكم الأهلية . فأنفى امر هذا الامتياز الأخير بعد إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ إلى عدم تطبيق تشريع على الأجانب بلا مساعدة الدول ذوات الامتيازات وأن القضاء المدنية التي تقع بين الأوربيين والأحمال أمسين الأوربيين المسلمين إلى شرب خنفة تخطر أمام المحاكم المختلطة وأما القضاء الخاصة التي تنصق بالأوربيين وكذلك القضاء المدنية التي تقع بين أوربيين من مشب واحد تنظر أمام المحاكم المختلطة وتنصلق فيها كترانين ببلادها . ولا يقدى الأجانب الآن ضريبة من الضرائب المدنية الخامة غير حوائد الإبلاخ وأموال الأطباء .

ما شدد عزائمنا وهو مقابلتهم لاقتراحاتنا بالميل إليها والمطالبة عليها لأنهم يرتاحون إلى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق التذرع نذرا لا كما يمل الأمل على الأدنى لمطامحتها المشهورة بأنهم شعب قائم برأسه ولحفظ كرامتهم القومية، إذ الأمر الظاهر أن تلك الفكرة تنطوي على الاعتراف مبديا باستقلال مصر ولا تطابق النظرية التي تعتبر بموجبها مصر ملكا من الأملاك البريطانية. ولما نظروا في الشروط التي اشترطناها في اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف سلبوا بأنها وإن كانت شروطا لا يقبلها الوطنيون المتطرفون لكننا من الشروط التي يستطيعون أن يسوغوها ويردوها أمام أبناء وطنهم لكونها تطابق حالتهم القومية. وكوهم أمة قائمة بنفسها فانهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة إلا إذا أبدتهم بريطانيا العظمى فيها. ويحق لبريطانيا العظمى أن تأخذ بدلا معقولا لهذا التأييد الذي لا غنى عنه لمصر. وهذا البديل إنما هو الإشراف على سياسة مصر الخارجية وإبقاء قوة وأرض مصر لقضاء أغراضها الإمبراطورية. أما فيما يخص شؤون مصر الداخلية لمصر تكون ولاية أسرها وحكمة نفسها بنفسها تماما إلا فيما يخص بامتيازات الأجانب. وأما القيود التي يفرضها حكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض من تلك الامتيازات فلا تكون أكثر بل أقل مما كانت طول الزمان أنفاسها تكون. أيضا أخف مما كانت. ولا يتكره هذه الامتيازات أن التسوية التي اقترحتها لم تقترح حيا بصاحبة بريطانيا العظمى وحدها بل بها وبمصلحة مصر أيضا ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لأن تكون أساسا عادلا مع ولا يبغي عليه تعاون الأمير في المستقبل.

ولا بد من ذكر رأى المصريين الذين ذكرناهم في هذه التسوية إلا بوجه الإجمال لأن المناقشات طالت بينها وبينهم والاختلاف كثر في الرأى بينهم أنفسهم عند التفصيل وقضينا وقتا طويلا في مجادلات عملة لا نهاية لها في معان الناطق "الحماية" و "السلطة" و "الاستقلال" و "الاستقلال" و "الاستقلال" و لكن ذلك كله لم ينتج من إضمار النظر طويلا في مواد المعاهدة التي كنا نفكر فيها ولا أدل على أن الاتفاق عليها غير ممكن. ويقال بالإجمال إن الأحاديث التي جرت وعن بمصر أرتنا تقدمنا كثيرا في دليل الاتفاق واتفاقهم مع المصريين وأما استقلتنا خصوصا من جوالى جو حير منه كثيرا لأن الحلفاء الذي استحوذ أخيرا على جميع مصر من أنه ار الوطنية والشهات التي دبت في نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى ابتدأت تزول، واشتدت الآمال باستقالة الفصائل المتعددة منهم لتأييد سياسة المصالحة والمسالمة.

ولكن كل ما كان يمكننا فعله ونحن في مصر للوصول إلى نتائج معينة محدودة كان أيضا محدودا لأنه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها لأننا إنما اتدبنا لتشير بخبر الطرق التي يجب اتباعها للوصول إلى تلك المعايير. والمصريون الذين حادشاهم هناك كانوا يقولون كلهم أفرادا وجموعا منهم إنما يعرفون من آرائهم المخصوصة ولا يدعون بأنهم يشكلون بلسان الجمهور من أهل بلادهم بل إن أكثرهم تجاوز هذا الحد وقالوا إن زغلول باشا ووفدهم وحدهم الذين فرض إليهم اللباس عموما تمثيل الأمة المصرية. أما نحن فلم يكن نسلط طمعا بأن زغلول باشا ورفاقه حازنون لكل

السلطة التي يدعونها لهم ولكنا مع ذلك لم تكن نستطيع أن نتماهى من رؤية الحقيقة ومع أنهم كانوا في هذه المدة أقوى قادة الرأى العام المصرى وأن لا أمل بأن المشروع الذي يارضونه يجوز حسن الانفاتح أو يقع موقع القبول عند الجمهور. وكان من الضروري في اعتبارنا، كما قلنا للمصريين في أول الأمر، إن المعاهدة التي تفكر في عقدها مع مصر لا تعقد عقدا صرفيا فقط بل صرفيا وأديا أيضا إذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية فهي تكون شكلا لمعاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كاف لأنه يمكن أن يقال دائما بعد ذلك إن الحكومة المصرية لم تكن حرة مخارة في عقدها بل إنما كانت مكرهة على قبول كل شرط تشترطه بريطانيا العظمى وإنما على كل حال حكومة أوتوقراطية استبدادية لا تمثل الشعب المصرى حقيقة. فبذلك كان من الأمور الجوهرية في مشروحنها ألا تنفذ المعاهدة إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية فإما أن تكون الجمعية التشريعية الحالية التي أوقفت جلساتها منذ نشوب الحرب أو تكون هيئة جديدة تختب تلك الغاية وذلك أفضل. ولكن المصريين أولي منا نحن بأن يحكموا أى جمعية تمد عنهم أحسن جمعية تمثل رأى الأمة وإنما ينبغي على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من الشعب تناقش وتتداول الحرة وتأخذ قراراتها بلا ضغط عليها من جهة من الجهات رسمية أو غير رسمية.

وكان الجميع يؤكدون لنا أن زغلول باشا ورفاقه يبالغون الأثرة الكبيرة إن لم يبالغوا إلا كثرة المطلقة في مثل هذه الجمعية، ولذلك رأينا من الحاجة في مثل هذه الحالة أن نترك الرسميات تحول دون مناقشتنا له إذا شاء الكلام معنا فإنا من أول الأمر دعونا وجوه المصريين ليسطروا لنا آراءهم بلا عذور على فريق من الفريقين، وكان يحتمل أن زغلول باشا الذي كان حينئذ في باريس يعود إلى مصر ليقابل بلحننا لأن المصريين الذين كانوا ينادوننا حينئذ بذلوا الجهد لإقناعه بذلك وكان بعضهم من أقوى أنصاره وساعدهم عدلى باشا في ذلك أيضا بما له من الكلمة النافذة لأنه ولو كان مستقلا عنهم كانت العلاقات ودية بينه وبين زغلول باشا وكان يروم جدا أن يجمع به ولكن زغلول باشا لم يكن يرى إذ ذاك إجابة أصدقائه إلى طلبهم مع أن المخاطبات المدينة دارت بينه وبينهم في أوامر مدة إقامتنا هناك في باريس ولم يغادروا في ذلك الحين.

ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتى :

استقينا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية من الأحوال إذ ذلك واتهرنا الفرص الكثيرة لتعرف بأنفسنا حالة شعور الجمهور وقررتنا رأينا في أحسن سياسة توفيق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية ولكنا لم نكن نستطيع حينئذ أن نحكم في أمر المشروع الذي كنا نفكر فيه لأننا لو فرضنا أنه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول إنه يلقى في مصر التأييد الكافى الذى يسوغ قضاء الوقت في وضع تسوية على مبادئنا فيه. ولهذا كانت غاية ما نستطيع عمله أن نرفع تقريرنا من الحالة كما وجدناها ردل على النتائج التي أوصلانا ببحثنا وتحقيقنا إليها ونبدسط الرجاء أن ازدياد حسن التفاهم الذى رأينا دلالة بين البريطانيين والمصريين يمكن أخيرا من تعيين حالة مصر في المستقبل بالتفاهم والتفاهم.

أعمال اللجنة بعد مغادرتها لمصر

(١) مناقشات مع رجال من الوفد المصري بلندن

غادرا مصر في الأسبوع الأول من شهر مارس وسافروا في طرق مختلفة . والتفتا في لندن ثانية في أواسط أبريل لكثافة تقريرنا . وبعد الابتداء به قليل جد أمر لم يكن غير متظر تماما فوقفنا عملا آملين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم من النقطة الكبرى التي فارقنا القطر المصري ونحن مرابطون فيها . وتلك النقطة هي كما أوضحنا قبل الموقف الذي يمكن أن يقفه أقطاب أهل الرأي الوطني بإزاء السياسة التي نأمن نيل إلى نصيح الحكومة البريطانية باتباعها لحدث الآن ما يمكن أن يحلو الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغلول باشا رأسا .

ففي أواسط أبريل زار عدلى باشا باريس وهو موضوع التجلة والاحترام من جميع مواطنيه ، وكانت نصائحنا له من مصر من أعظم النصائح قيمة فقصده زغلول باشا من فوره وجعل يكلمه لكي يجمع بينه وبين اللجنة . فعلمنا في أوائل شهر مايو أنه يحسن مساعي عدلى باشا بالأكثر رضى زغلول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا من خططهم الأولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة . واتفق في الأسبوع الثالث من مايو أن المستر همرست (والآن السرسيل) كان في باريس فأبلغهم دعوة للاجتماع باللجنة في لندن ولما أبقي زغلول باشا أن لا خرج عليه في ذلك على مركزه من حيث كونه المحامي عن الاستقلال المصري وصل إلى لندن في ٧ يونيو ورافقه سبعة من أعضاء الوفد ثم التحق بهم عضو أو عضوان آخران .

ودار الكلام بينهم وبين اللجنة في أوقات متعددة تغلغلها فترات كثيرة لانشغال عدة من أعضاء اللجنة بأشغال أخرى ، ولذلك استمر الكلام إلى أواسط شهر أغسطس وجرت تلك المناقشات الطويلة على مرور وأشكال شتى : فحدث منها جرى في جلسات تحضرها هيئة اللجنة للاجتماع بزغلول باشا ورفاقه بحضور عدلى باشا أيضا ، والنقط التي كانت تصعب المناقشة فيها في هيئة كبيرة كهذه كانت تحال من وقت إلى آخر إلى لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيناقشون فيها ويفضونها عادة . وزد على ذلك أنه كثيرا ما كان الكلام يدور في الفترات التي تحتل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين فيأتي بفائدة كثيرة . ولا فائدة من الإسهاب في وصف الوجوه الكثيرة المتنيرة التي جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر على تبيان أوصافها العمومية .

وتبتدى بذكر ما فطره بالمرور والارتياح وهو أن العلاقات كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الأول إلى الآخر حتى إنه لما كان الاختلاف في الرأي بيننا يبلغ غايته فإن الجدل كان يجري بيننا بمزيد الصداقة ولا يخامرنا الريب يوما في أن زؤارنا كانوا يرمون بكل إخلاص مثلنا أن نجدوا مخرجاً من مشكل الحال ومصاعبها ولكنهم ، ونخص بالذكر زغلول باشا نفسه منهم ، كانوا مقيدون بقيود الخطلة التي اختطوها لأنفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يتفقدون أن بين أماني المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هوة لا يمكن

عبورها للتوفيق بينهما . ولما رأوا أنهم أخطأوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم بعد تغيره في مقاصد بريطانيا العظمى فظالمنا قالوا لنا المرة بعد المرة إنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضنا عليهم مع عدم تنازعتهم في مطابقتها للعدل والإنصاف ، وما ذلك إلا لكونه لا يطابق "التوكل" الذي أخذوه من الشعب المصري . ولم تكن نجني نفعا من قولنا لهم إن "التوكل" الذي يدعو له هو البيان الذي وضوه هم أنفسهم وإنما لجمهور المصري إنما قبله منهم فليس ثم ما يمنهم من تعديل سياسة هي من بنت أفكارهم فكانوا يحسبونا دائما أنه ليس لهم سلطة لأن يحيدوا عن المطالب التي صادقت عليها إلا كثرة الكرى من أهل بلادهم ولا كانت في الأصل قد عرضت منهم . فكان الزيادة الحربي الذي دوى بمصر في الثانية عشر شهرا الماضية حجر عثرة دائم في الطريق ، ولذلك كما كلما قربنا من الاتفاق عجز أمر جوهرى في سياق المناقشة نجد من الصعوبة ما لا يعرض في إيسر ذلك الاتفاق ثوبا من التبرير لا بغاير الصبغ التي يرى المصريون أنفسهم مقيدون بحفظها .

وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهم وقد ابتدأنا بها في سيرنا ولولا لما تقدمنا مقدما ذكر ، ولما وصلنا إلى التناقش في شروط المعاهدة التي تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية لصالح البريطانيا والأجنبية توجب المصريون الموافقة على أمر يمكن أن ينافي الاستقلال الذي يرمون إليه والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافي ذلك الاستقلال إذا فسرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الأقل يعترفون به ولكنهم كانوا دائما في وجل من أن أبناء وطنهم لا يرون رأيهم فيعدونهم في مصر خائنين للقضية المصرية .

ومع كل هذه المصاعب فلذلناها تدريجيا الواحدة بعد الأخرى وفزا أحير بوضع رسم للتسوية ارتاح إليه الفريقان بعضهم كثيرا وبعضهم قليلا ولم يصل إلى هذه النتيجة إلا بعد ما تساهلت اللجنة في أمور كثيرة تخص منها بالذكر أمرا نعود إلى ذكره بالإسهاب قريبا . فإنا وافقنا على طلب المصريين كما طازمين على مقارنته في أول الأمر وإنما وافقنا عليه لعلنا أنه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواه ، فرأينا أنه مهما كلفتنا الموافقة عليه فتمسه لا يعد ظالما علينا إذا اكتسبتنا موافقة الأمة المصرية الودية على المشروع برمه . ثم يلزمنا أن نعترف أن الوفد كان يبذل الجوارح عن كثير من مطالبه لرعت الشديدة في الاتفاق وحسن التسوية مع اللجنة .

عجبتنا التسوية التي توصلنا إليها نظرا إلى ما هي عليه بذاتها ولكن على شرط واحد جوهرى وهو أن زغلول باشا ورفاقه يتكفلون بأن يستعملوا نفوذهم لحل أهل مصر على قبولها بعد ذلك بأن تصادق جمعية مصرية شعبية على معاهدة تنفذ بها تلك التسوية . وهذا الشرط لا يزيد مما يحق لنا أن نطلبه منهم . ولم تكن ننظر منهم أن يبدروا بنجاح مساعدهم كما أننا نحن لا نقتدر أن نعلم بأن الحكومة البريطانية والأمة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا ، والذي طلبناه منهم إنما هو أن يتكفلوا بأن يؤيدوا النتيجة التي وصلنا إليها نحن وإياهم مما من صميم قلوبهم ، لأنهم إن لم يفعلوا ذلك ضعف الأمل في فهم التسوية حتى يفهم من مصر أو في استقبالها

بالترحيب والارتياح. وإن لم يكن لنا نحن هذا الأمل فمن العيب أن نخبز هذه التسوية للشعب البريطاني ونقول له إنها حل للقضية المصرية لأننا نعتقد أن الشعب البريطاني يرضى أن يعود في الشروط التي يقدها مع مصر إذا كانت يمتنع بأن تلك الشروط قبل بالشكر وأنها تؤول إلى تحسين العلاقات محسنة دائما وإلى التعاون بالصدق والإخلاص بينهم وبين المصريين في المستقبل .

أما زغلول ما يرقده فلم يكونوا مستعدين لأن يتكفلوا بهذا المقدار أو أن يتقدموا إلى هذا الحد لخوفهم من أن يسكرهم كثيرون من أتباعهم في مصر ، ولذلك ظلوا يطلبون التعديل - التحوير في الشروط المتفق عليها وذلك أكثر في شكلها لكي يحصلوا أقرب إلى قبول الرأي العام المصري قسما . فمما صدر ما تقتضيه الحكمة لأننا نحن أيضا مضطرون إلى مراعاة الرأي العام . لأن كما أومضنا لم فلا فائدة من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لإرضاء المصريين . كانت موافقتنا تقضي إلى رفض المشروع كله في بريطانيا العظمى فكأننا قد بلغنا والحالة هذه سدا لا مستذله .

(ب) مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

لما بلغت المسألة هذه المرحلة اقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة إلى حين ريثما يزور بعض أعضاء الوفد القطر المصري ليوضحوا للناس عنك أهمية التسوية التي تبذل اللجنة إلى تحييدها والمنافع العظيمة التي تنفعها مصر منها فإذا أحسن الناس مقامهم كما يؤملون كان ذلك توكلنا لم يسوغ لو قد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط . استصوب زغلول باشا هذه الفكرة ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ورغب لالة أو أربعة من رفاقه في السفر .

وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهرة في نظر الأعضاء المصريين ، لأنه يمكن سلهم أن يروا على قبول بعض الشروط من غير أن يتقدموا بها فلا ينفردوا بذلك من حزمه . لم يقابل تلك الشروط بأرضا والاستحسان وكان هذا الاقتراح مريحا لنا نحن أيضا لأن المائتة من تقع بين أكتوبر ومارس على أثره تمكنا من سبر عوار الرأي المصري أكثر مما تيسر لنا سبره فيما مضى . أن تقارن بين قوة المتدبلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية . عليه كتبت مذكرة حاوية بعبارة مجملة أشهر خصائص التسوية التي تحيدها لجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفا . فكان وضع هذه المذكرة خاتمة لساعي التي سبقتها لإفراغ نتيجة مناقشتنا في قالب معين وعلى شكل دود . وكان القرض منها تمكين رسل الوفد من استخلاص عبارة تعرب ن الرأي العام المصري ، وهذه المذكرة التي سميت اتفاقا من زغلول ليست ناقصة . وظهر عليها و إنما هي رسم للقواعد التي يمكن أن يبنى عليها اتفاق ووضعها . فدفعها اللورد ملر إلى علي باشا الذي كان وسيطا بين الفريقين إن له نصيب عظيم في كل مفاوضاتنا وطلب منه أن يوصلها إلى زغلول باشا بحمايه وكان المذهب . يستعملونها كما شاءوا في مناقشتهم العمومية وهي رسة في ١٨ أغسطس وهذا نصها :

إن المذكرة المرسلة مع هذا هي نتيجة المحادثات التي دارت ببلد في شهرى يونيو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملر وأعضاء اللجنة المخصصة للتدبير لمصر ، وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصري . وقد اشترك علي باشا في تلك المفاوضات أيضا ، وهي عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كليهما .

فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة في هذه المذكرة إذا اقتنعوا أن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضا للدفاع عنها والترغيب فيها وأنهم يستعملون كل نفوذهم ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المنوية المبينة في المادتين ٣ و ٤

وواضح أنه إذا كان الفريقان لا يتحدان فليا على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحا ما
الإمضاء : (ملر)

مذكرة

١ - لكي يني استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا ويجب تعديل ما تنص به الدول ذوات الامتيازات في مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد .

٢ - ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للقرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للقرض الثاني بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات ، وهذه المفاوضات ترمي إلى الوصول إلى اتفاقات معينة على القواعد الآتية :

٣ - أولا - تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف ببريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية وتمنع مصر بريطانيا العظمى الحقوق التي تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتحكيمها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطى للدول الأحيية لتحديق تحمل تلك الدول عن الحقوق المنزلة لها بمقتضى الامتيازات .

ثانيا - ترم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتمهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها وتتمهد مصر بأنها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية .

٤ - تشمل هذه المعاهدة أحكاما للأغراض الآتية :

أولا - تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية وعند عدم وجود ممثل مصري معتمد من حكومتها تتمهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطاني وتتمهد مصر بالاحتفاظ في البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع

المخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى وتتمهد كذلك ألا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق خاص بالمصالح للبريطانية .

ثانيا - تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية وتأمين المعاهدة المكان الذي تسبح فيه هذه القوة وتسوى ما تستنبه من المسائل التي تحتاج إلى التسوية ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر .

ثالثا - تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارا ماليا يعهد إليه في الوقت اللازم بالاختصاصات التي لأعضاء صندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترضف في استشارته فيها .

رابعا - تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفا في وزارة الحفانية يتبع بحق الاتصال بالوزير ويجب إحاطته علما بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيها من مسائل بالأجانب ويكون أيضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في أى أمر مرتبط بتأييد القانون والنظام العام .

خامسا - نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتتبع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتمهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون مجعفا بالأجانب .

• صيغة أخرى لهذه الفقرة

” نظرا لما في النية من نقل الحقوق التي تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى في التدخل بواسطة ممثلها في مصر لتتبع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية وتتمهد بريطانيا العظمى من جانبها ألا تستعمل هذا الحق إلا في حالة القوانين التي تتضمن تمييزا مجعفا بالأجانب في مادة فرض اسرأب أولا تتفق مع مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات “ .

سادسا - نظرا للعلاقات الخاصة التي تنشأ من المخالفة بين بريطانيا العظمى ومصر بمنح الممثل البريطاني مركزا استثنائيا في مصر ويحول حق التقدم على جميع المثليين الآخرين .

سابعا - الضباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز اتهام خدمتهم بناء على رقيتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أى وقت خلال ستين بعد العمل بالمعاهدة وتحدد المعاهدة المعاش أو التوفير الذي يمنحه الموظفون الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مغول لهم بمقتضى القانون الحالي .

وفي حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق، تبقى أحكام التوظيف الحالية بغير مساس .

٥ - تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيسية ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على لإبطال محاكمها القضائية وإعاد المراسم المدنية لنظام المحاكم المختلطة .

٦ - يهدى إلى الجمعية التأسيسية في وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر في المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا القانون النظامى أحكاما تقضى بحمل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية وتقضى أيضا بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب .

٧ - تحصل التعديلات اللازمة إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القضائية الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسع اختصاصها وسريان التشريع الذي تسه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذي يفرض الضرائب) على جميع الأجانب في مصر .

٨ - تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التي كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات وتشمل أيضا أحكاما تقضى بما يأتى :

أولا - لا يسوغ العمل على التمييز المجهف برأيا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القضائية ويتتبع هؤلاء الرأيا في مصر بنفس المعاملة التي يتتبع بها الرأيا البريطاني .

ثانيا - يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون في مصر لأجنبي بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين .

ثالثا - تحوز مصر موظفي قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذي يتتبع به القناصل الأجانب في إنجلترا .

رابعا - المعاهدات والاتفاقات الحالية التي اشتركت مصر في التعاقد عليها في مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتغراف تبقى نافذة المفعول . أما في المسائل التي يتألفها مساس من جراء إبطال المحاكم القضائية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة منذ بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين وكذلك المعاهدات التي لها صبغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم بين طرفين كاتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيها .

خامسا - تضمن حرية إنشاء المدارس وتعليم لنة الدولة الأجنبية - أحيه الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوربية مصر .

سادسا - تضمن أيضا حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وغيرها كالمسشفيات الخ .

وتنص المعاهدات أيضا على التنزيات اللازمة في صندوق الدين وعلى إصدار المنصر الدولي من مجلس الصحة في الإسكندرية .

٩ - التشريع الذي تستلزمه الاتفاقات السابقة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية . وفي الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة .

١٠ - تقضى المراسيم الممدلة لنظام المحاكم المختلطة بتحويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذي كان مخولا إلى الآن للمحاكم الفصلية الأجنبية وترك اختصاص المحاكم الأهلية غير محسوس .

١١ - بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها في البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأجنبية وتعضد الطلب الذي تقدمه مصر للدخول عضوا في جمعية الأمم .

(ج) سياسة المذكرة

أولا - تمثيل مصر في البلاد الأجنبية

إن سياسة المذكرة التي مر ذكرها مطابقة لمجتها للتأجيل التي توصلنا إليها قبل سفرنا من مصر بناء على الأسباب التي أبناها آقا ولكن نتيجة المناقشات التي دارت بيننا وبين زغلول باشا ورفاقه صيرتنا مستعدين للذهاب إلى أبعد منها . وأهم نقطة حملنا حميمهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة في المذكرة ظهورا عظيميا وهي حق مصر في تعيين ممثلها في البلدان الأجنبية . فقد كنا ولا تزال نرى من المبادئ الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى بوجه العموم . وجميع عقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذي ينالونه من مخالفة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت أميالم شديدة إلى الحركة الوطنية . وواضح أنه لا يمكن أن يفتقر من بريطانيا العظمى أن تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار إذا تركت مصر وشأنها في اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها ، وهذه أولية لم ينازعنا فيها أحد من المصريين الذين كنا نناقشهم بل كلهم كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن عمله إذا كان يوقع بريطانيا العظمى في ارتباك ، ولم يقع بيننا وبينهم خلاف في الرأي في هذه النقطة عند المناقشة . ويظهر لنا أن عبارات المذكرة المتعلقة بها تدل دلالة كافية على أن الاتفاق عليها كان ناعما بيننا . وإنما لنا أنها تدل عليها دلالة كافية لأنه لا يجب أن يرح من البال سواء كان في هذه النقطة أو في غيرها أننا لما كنا نضع المذكرة لم تكن نحرر معاهدة ل كما نحرر عبارات متعده عن الآراء والأفكار التي تذكر بالتفصيل وبزيد الضبط والتدقيق في المعاهدة التي يتفاوض فيها ونعتقد بعد ذلك .

فالمسألة الحقيقية التي كانت موضوع الأخذ والعطاء لم تكن "هل يجب أن تكون مصر حرة في اختيار سياسة أجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى" . لا خلاف في أن موافقتنا على هذه المسألة ضرب المحال وإنما كانت :

هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة أن تنق إدارة جميع علاقاتنا الخارجية في أيدي بريطانية ؟

فهذه المسألة كما قد اتفقنا فيها على قرار نهائي قبل أن تناقش المصريين فيها ، وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية ، وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها بيد المصريين ، وهذه المصالح كثيرة وعددها أخذ في الازدياد ، فالتوسع نطاق التجارة والمواصلات وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون الآن إلى البلدان الخارجية أو يقيمون بها وخصوصا في غرب أوروبا والعلاقات العديدة التي تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها إلى حماية رسمية فإننا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يراعون مصالح جميع الأفراد المصريين خارج بلادهم تملت أعباء ذلك جدا عليهم . ولذلك رأينا من بدئي الأمر أن تعيين مصر لممثلين لها في الخارج يكون عين الصواب .

ولكن الذي كنا نقصده في الأصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة فصلية فقط لا سياسية فلما دارت المناقشة في لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا في هذه النقطة بعد تردد وتمنع فإن المصريين أجمعوا على أن إنكار الصفة الرسمية على الممثلين المصريين يفسد فكرة المحالفة ويعمل أبناء وطنهم على رفض التسوية التي كنا نفكر فيها وعدم قبولها . ورأينا نحن أنهم مصيبون فيما يقولون لأننا أدركنا ونحن في مصر أن المصريين جميعهم والسلطان ووزراءه في مجتهم يرومون أن تمثل بلادهم سياسيا في الخارج . مهما اختلفت آراؤهم في المسائل الأخرى . وكأولاهم معتمدين من الجانبين من قبلنا منصب وزير الخارجية المصري عند إعلاننا الحماية وتسليما زمام وزارة الخارجية لعدم الاستفاء عنها إلى المعتمد السامي البريطاني ، وكذلك كانوا كلهم يرجون أنه متى أن الألوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين وزير مصر في وزارة الخارجية المصرية ويتلقى ممثلو مصر في البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأسا وكانوا يرجون على هذا المبدأ أيضا بعد زوال السيادة الثمانية أن الذين ترسلهم مصر إلى البلدان الأجنبية يمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التي تكون لممثل الدول الأجنبية في مصر .

فذلك لم يخامرنا ريب في أن أعضاء الوفد المصري كانوا يعبرون عن رأى أبناء بلادهم كلهم في هذه المسألة . وكانوا يخبروننا قولاً صريحا بأننا إذا لم نوافقهم على هذه النقطة فلا أمل لتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر في المستقبل . وأما إذا اعترفتنا لمصر أرضينا المصريين إرضاء تاما بمراجعاتنا عزه قضهم فيسبل ذلك قبول سائر شروطنا . وسألوا قائمين : لم آتم خائفون ؟ فقد اعترقتم أن لمصر مصالح كثيرة خاصة بها في البلدان الأجنبية يحسن المدرسون وعاطيتا أكثر مما يحسنها فيهم ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضن بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك المصالح لأنهم لا يستطيعون أن يعملوا عملا بضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ما لم يخرقوا المعاهدة التي تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا . وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يعطون مصر في الخارج يكون قليلا جدا لأن مصر لا تروم أن يكون لها ممثلون منهم إلا

في بلدان قليلة ولا يدعها أن تقوم بتفقات كثيرين منهم أيضا . هي سائر البلدان توكل مصر بريطانيا العظمى برعاية مصالحها وكفى بذلك دليلا على ثمانية العلاقات وحسنها بين البلدين .

فلم يسعنا إلا الشعور بقوة هذه الحجج الواجبة مع ذلك فالأمر واضح وقد قلنا، لم وأكدها على مسامعهم وهو أنه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين ولو قليل من عواصم أوروبا ووجد ممثلون سياسيون من الأجانب في مصر انصح بذلك المجال لداسن يمكن أن تكون عراقها وخيمة ، لأن قلة وجود أعمال لم يعملونها ضمن الدائرة السياسية قد يفرهم بتعدد حدود وظائفهم حتى لا يقال لهم لا يعدون شغلا يشغلهم ولكن رجال الوفد لم يسلبوا بأنه ينشئ من حدوث أمر كهذا ، بل كان رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمركز الذي فاته مصر بعقد المعاهدة فيكونون آخر من يوافق على داسن يمكن أن تفتح للأجانب سبيل الدخول في شؤون بلادهم بإلقاء الشرأولا بينهم وبين بريطانيا العظمى . وإن أعظم ضمان قيتا شر هذه الداسن هو أن المصريين يوافقون من صميم أنفسهم على مخالفة يعترف فيها بمخالفهم القومية وكرامتهم الوطنية .

هذه هي الأدلة والبراهين التي حملنا على إعادة النظر في مركزنا بآراء مسألة الصفة السياسية مع علمنا تمام العرجا قلنا للوفد صريحا أن تساهلنا في هذا الأمر قد يلقى الرعب المقلق في دوائر الرأي العام البريطاني . ونشئ أنه يمنع الشعب البريطاني من قبول الاتفاق برته . وإذا بنينا حكما على ما نسا عنه من الانتقاد والأقوال الدالة على عدم الرضا عنه في دوائر كثيرة أتضح أننا أصبنا ولم نخطئ في توقعنا له المعارضة الشديدة . ومع ذلك فنحن لا نزال نرى كفة الحجج الراجحة هي في جانب بلا مشاحة ، لأنه ما دام الحفاء والخلاف حارين أطناهما بين بريطانيا العظمى ومصر فنحن نظل معرضين لعداوة المصريين لنا في البلدان الأجنبية . فالجمعيات التي أنشئت للشر الدعوة ضد إنجترا تنشرها بيج . واجتهاد منذ أعوام في سويسرا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا . ولا علاج لذلك إلا بإعادة علاقات الوداد . ونحن نعد السياسة التي أوصحتها كهيئة بذلك فإذا تمت لنا هذه النتيجة فإعطاء الصفة السياسية لمثل مصر في الخارج نافع لنا لا محالة لأنه إذا بقى قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة بقوا مصرين على إدامة الدعوة ضدا كما هو المنتظر اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا في كبح جماحهم وإيقاعهم عند حدهم إذ لا يسع معتمدا مصريا إلا الإعراض عن كل عمل يعمل به أبناء وطنه ضد خليفة مصر وذمه والتفوق منهو إلا قصر في الواجب عليه وتمرض للعزل عن منصبه .

بالغرب ، ولم يأبوا أن بريطانيا العظمى تستلزم زمام الموارد المصرية كلها أيام الحرب وخصوصا كل ومناطق المواصلات والشكك الحديدية وميادين الطيران الخ لإدارة الأعمال الخيرية بل رحبوا بهذا الحكم لأنه يثبت أن الاتفاق من الجانبين ومعقود بين البلدين دليل أن مصر تغطي شيئا بدلا مما تأخذها فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد في مساعدة المحافظة التي تعقد بينها وبين مصر بأن تدافع عن مصر فكذلك مصر يجب عليها عدلا وإنصافا أن تفعل شيئا لمساعدة الإمبراطورية البريطانية إذا دخلت بريطانيا العظمى في حرب ولو لم يكن لمصر مصاحبة فيها مباشرة .

وأصعب من هذه المسألة مسألة إبقاء قوة عسكرية بريطانية بمصر أيام السلم وفيها أيضا لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر ما اهتموا بصفتها فتأوها في مصر سائح عندهم ما دامت تعتبر قوة يقصد بها قضاء غرض خارجي وهو الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية لا " جيش الاحتلال " ولا " قوة لحفظ النظام " في مصر إذ مفاد ذلك بقاء مصر خاصة لبريطانيا العظمى . ولم يفتحوا مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لا رافهم بأن مقدارها يتوقف على الأحوال الخارجية وأنه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع الإمبراطوري وذلك بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة إذا كانت مصر في خطر ، بل كان كل همهم أن تلك القوة لا تمد حامية لمصر بوجه من الوجوه لأن المحافظة على النظام الداخلي من شؤون المصريين أنفسهم .

ولكن يؤكدوا ذلك أعظم تأكيد ألحوا في أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة قنال السويس وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية ولكن لم يكن في إمكاننا أن نوافقهم على ذلك لأن وجود جود بريطانية في " منطقة القتال " العائدة يمكن أن يلقى المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك الترة الدولية ، إذ حياد القتال مضمون باتفاقات دولية فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القتال احتلالا دائما قد يعد خرقا لذلك الحياد . وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية في مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها في قنال السويس بل إن الدواع عن مواصلاتها الإمبراطورية ينطوي على أكثر من ذلك كثيرا إذ مصر تقرب شيئا فشيئا من أن تصبح " عقد ارتباط " كل تلك المواصلات برية كانت أو جوية أو بحرية . فلهذه الاعتبارات عدلنا عن تعيين التفترة أو غيرها في منطقة القتال لتزول الجنود فيها وبعد مام التسليم مبدئيا بوجود قوة عسكرية في مصر ترعا حسالة معسكرها حتى يقر القرار ملها مع غيرها من التفاصيل في المفاوضات التي تجري لمقد المعاهدة المنوية .

ثالثا - الموظفون البريطانيون في خدمة الحكومة المصرية

تحت الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة في مركز الموظفين البريطانيين في خدمة الحكومة المصرية ، وهذه المسألة عظيمة الشأن جدا من حيث انتظام الحكومة وحسن سير أحكامها في مصر ، فنظام الإدارة الداخلية الحالي برته بجى الموظفون البريطانيون معظمه بعلمهم وقد رتهم رفقى كثيرون منهم زهرة العمرى في مصر فإذا أبعد العنصر البريطاني عن الحكومة حالا خيف من تقوض أركانها ونحرا بلبانها ، بل إن التسرع في تخفيض عدده ينشئ أن يؤثر في ثمانية ذلك البناء ويعطل حسن إدارة أعمال الحكومة كثيرا

ثانيا - الدفاع عن المواصلات البريطانية

ظهرت الأهمية العظمى التي يعلقها رجال الوفد على مسألة " حالتهم القوية " أتم الظهور لما شرعنا نبحث في مصلحة بريطانيا العظمى الخيرية بمصر من حيث الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تغطي بريطانيا العظمى - متى كانت حليفها - قاعدة في أرضها من غير أن يتخذ ذلك بمزة نفسها أى أنها تعطيا " مكانا مئينا لأسلحتها " أو " نقطة ارتكاز " في سلسلة استحكاماتها الإمبراطورية التي تربط الشرق

ولكن لا خوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها إلى سوء الإدارة الذي أخذناها منه وأن جميع الشرور والمساوئ القديمة تعود إلى ما كانت عليه لأن عدد المصريين الذين صاروا كفتا ملها وأخلافا لاشتراك في أعمال الحكومة على يدي القند ازداد إزديادا عظيما في عهد الاحتلال واعتاد المصريون جميعهم من أعلامهم أن تكون أعمال حكومتهم وإدارتها حسنة الانظام عادلة صادقة فلا يصح برون عليها إذا عادت إلى مساوئ العهد الماضي تماما. ولكن مع هذا كله لا يخلو الأمر من خطر على البناء الجديد أن يتداعى ببقائه إذا أبعد الذين بنوه ، ولا يزالون عماده ، دفعة واحدة عنه .

الطبيعي والحالة هذه أنت ينظر بعين الملم والقلق لأول وهلة إلى الاقتراح الذي لحقوا أن تترك الحكومة المصرية المحضة وشأنها مطلقة الحرية في استيفاء . ببقية وفي إخراج من تخرجها من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب. ولكننا إذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التي يمكن العمل بها وبجسها فيها يهدوء وأن خوف عنا ذلك القلق كثيرا ، لأن من يظن أن وراوة من الوزارات المصرية تقدم يوما على إخراج جميع الموظفين الأجانب من خدمتها فقد وهم مهما أطلقت لها الحرية في ذلك. وحسبنا تصور الحالة التي تبيت فيها تلك الوزارة بعد ما تعدم بقاء أعظم مستشاريها اختاروا وأكثروهم تحملا للمسئولية وتستهدف لتفوز الجمهور منها نفورا شديدا وانتقابه عليها بعد انهيار نظام إدارتها حتى تحكم بأنه ما من عاقل يلقى بنفسه عمدا في بحر هذه المصائب والمخز ثم إن الأمر لا يقتصر على تفوز المصريين وعدم استحسانهم بل عليه أيضا أن يحسب حساب سحق الأجانب وخوفهم فإن الجاليات الأجنبية الكبيرة الفنية التي يتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهها تقوم عليه حالا قومة واحدة لأنها كلها تعد وجود عدد من البريطانيين

في الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملها رقايتها . ولا يتظر أن المتضد الساسي أو أي لقب آخر يقب به في المستقبل لا تكون له كلمة بقولها بهذا الشأن . نعم إنه لا يكون له حق الأمر والنهي على الحكومة المصرية ولكنه معتمد خليفة مصر وأسمى الأجانب مقاما في مصر وحامي مصالح الأجانب فيها فلهذه الاعتبارات يكون لكلته شأن عظيم وبهم كل وزير مصري أن يكون على صفاء وانفاق معه . المؤثرات التي من شأنها منع الوزراء المصريين عن الإفراط والتفريط في استمالمهم حتى الاستفناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جدا . هذا ما هيك أن سرورهم العظيم . بلهم أن ذلك الحق هو حقهم وأن الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لا يأمروهم ويؤمروهم يزيد وجهتهم في الاتكال على مساعدة البريطانيين ولا ينقصها .

إذا ما من مصري عاقل يتجنى يجد أن يستغنى عن مساعدة الأجانب لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء عن تلك المساعدة من الآن إلى زمان طويل. لكن المصريين عامة يعتقدون - وهم مصيبون واعتقادهم - أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحيانا وخصوصا في السنين الأخيرة ، وهم متعصبون بهذا المبدأ وهو أنه لا يجوز تعيين بريطاني أو أجنبي آخر في وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لما من قومهم . فهم يطلبون إلى الزمان الذي يعين فيه رجال من أبناء وطنهم في وظائف الحكومة كلها أو جلها ويشعرون أن التقدم في هذه الجهة كان أبدا ما يجب ويودون أن يصير أسرع ولكنهم لا يريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضع احترامهم وكثير ما هم ، وكذلك يابون أن ينسوا من استخدام غيرهم من المضارعين لهم في كفاءتهم في حكومة بلادهم في المستقبل ^(١) .

(١) بذلتنا جهدا كثيرا لتعرف الحقيقة من عدد الموظفين الأجانب في الحكومة المصرية فأعدت لنا مصلحة الإحصاء كشوفاتين كفية توزع بين جميع الوظائف في ميزانية ١٩١٩ - ١٩٢٠ وطينا من كل وزارة بيانًا لتوزيع الوظائف بها حبة بعضها إلى بعض في سني ١٩١٠ و ١٩١١ و ١٩١٢ و ١٩١٣ و ١٩١٤ و ١٩١٥ و ١٩١٦ و ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ و ٢٠٢٧ و ٢٠٢٨ و ٢٠٢٩ و ٢٠٣٠ و ٢٠٣١ و ٢٠٣٢ و ٢٠٣٣ و ٢٠٣٤ و ٢٠٣٥ و ٢٠٣٦ و ٢٠٣٧ و ٢٠٣٨ و ٢٠٣٩ و ٢٠٤٠ و ٢٠٤١ و ٢٠٤٢ و ٢٠٤٣ و ٢٠٤٤ و ٢٠٤٥ و ٢٠٤٦ و ٢٠٤٧ و ٢٠٤٨ و ٢٠٤٩ و ٢٠٥٠ و ٢٠٥١ و ٢٠٥٢ و ٢٠٥٣ و ٢٠٥٤ و ٢٠٥٥ و ٢٠٥٦ و ٢٠٥٧ و ٢٠٥٨ و ٢٠٥٩ و ٢٠٦٠ و ٢٠٦١ و ٢٠٦٢ و ٢٠٦٣ و ٢٠٦٤ و ٢٠٦٥ و ٢٠٦٦ و ٢٠٦٧ و ٢٠٦٨ و ٢٠٦٩ و ٢٠٧٠ و ٢٠٧١ و ٢٠٧٢ و ٢٠٧٣ و ٢٠٧٤ و ٢٠٧٥ و ٢٠٧٦ و ٢٠٧٧ و ٢٠٧٨ و ٢٠٧٩ و ٢٠٨٠ و ٢٠٨١ و ٢٠٨٢ و ٢٠٨٣ و ٢٠٨٤ و ٢٠٨٥ و ٢٠٨٦ و ٢٠٨٧ و ٢٠٨٨ و ٢٠٨٩ و ٢٠٩٠ و ٢٠٩١ و ٢٠٩٢ و ٢٠٩٣ و ٢٠٩٤ و ٢٠٩٥ و ٢٠٩٦ و ٢٠٩٧ و ٢٠٩٨ و ٢٠٩٩ و ٢١٠٠ و ٢١٠١ و ٢١٠٢ و ٢١٠٣ و ٢١٠٤ و ٢١٠٥ و ٢١٠٦ و ٢١٠٧ و ٢١٠٨ و ٢١٠٩ و ٢١١٠ و ٢١١١ و ٢١١٢ و ٢١١٣ و ٢١١٤ و ٢١١٥ و ٢١١٦ و ٢١١٧ و ٢١١٨ و ٢١١٩ و ٢١٢٠ و ٢١٢١ و ٢١٢٢ و ٢١٢٣ و ٢١٢٤ و ٢١٢٥ و ٢١٢٦ و ٢١٢٧ و ٢١٢٨ و ٢١٢٩ و ٢١٣٠ و ٢١٣١ و ٢١٣٢ و ٢١٣٣ و ٢١٣٤ و ٢١٣٥ و ٢١٣٦ و ٢١٣٧ و ٢١٣٨ و ٢١٣٩ و ٢١٤٠ و ٢١٤١ و ٢١٤٢ و ٢١٤٣ و ٢١٤٤ و ٢١٤٥ و ٢١٤٦ و ٢١٤٧ و ٢١٤٨ و ٢١٤٩ و ٢١٥٠ و ٢١٥١ و ٢١٥٢ و ٢١٥٣ و ٢١٥٤ و ٢١٥٥ و ٢١٥٦ و ٢١٥٧ و ٢١٥٨ و ٢١٥٩ و ٢١٦٠ و ٢١٦١ و ٢١٦٢ و ٢١٦٣ و ٢١٦٤ و ٢١٦٥ و ٢١٦٦ و ٢١٦٧ و ٢١٦٨ و ٢١٦٩ و ٢١٧٠ و ٢١٧١ و ٢١٧٢ و ٢١٧٣ و ٢١٧٤ و ٢١٧٥ و ٢١٧٦ و ٢١٧٧ و ٢١٧٨ و ٢١٧٩ و ٢١٨٠ و ٢١٨١ و ٢١٨٢ و ٢١٨٣ و ٢١٨٤ و ٢١٨٥ و ٢١٨٦ و ٢١٨٧ و ٢١٨٨ و ٢١٨٩ و ٢١٩٠ و ٢١٩١ و ٢١٩٢ و ٢١٩٣ و ٢١٩٤ و ٢١٩٥ و ٢١٩٦ و ٢١٩٧ و ٢١٩٨ و ٢١٩٩ و ٢٢٠٠ و ٢٢٠١ و ٢٢٠٢ و ٢٢٠٣ و ٢٢٠٤ و ٢٢٠٥ و ٢٢٠٦ و ٢٢٠٧ و ٢٢٠٨ و ٢٢٠٩ و ٢٢١٠ و ٢٢١١ و ٢٢١٢ و ٢٢١٣ و ٢٢١٤ و ٢٢١٥ و ٢٢١٦ و ٢٢١٧ و ٢٢١٨ و ٢٢١٩ و ٢٢٢٠ و ٢٢٢١ و ٢٢٢٢ و ٢٢٢٣ و ٢٢٢٤ و ٢٢٢٥ و ٢٢٢٦ و ٢٢٢٧ و ٢٢٢٨ و ٢٢٢٩ و ٢٢٣٠ و ٢٢٣١ و ٢٢٣٢ و ٢٢٣٣ و ٢٢٣٤ و ٢٢٣٥ و ٢٢٣٦ و ٢٢٣٧ و ٢٢٣٨ و ٢٢٣٩ و ٢٢٤٠ و ٢٢٤١ و ٢٢٤٢ و ٢٢٤٣ و ٢٢٤٤ و ٢٢٤٥ و ٢٢٤٦ و ٢٢٤٧ و ٢٢٤٨ و ٢٢٤٩ و ٢٢٥٠ و ٢٢٥١ و ٢٢٥٢ و ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ و ٢٢٥٥ و ٢٢٥٦ و ٢٢٥٧ و ٢٢٥٨ و ٢٢٥٩ و ٢٢٦٠ و ٢٢٦١ و ٢٢٦٢ و ٢٢٦٣ و ٢٢٦٤ و ٢٢٦٥ و ٢٢٦٦ و ٢٢٦٧ و ٢٢٦٨ و ٢٢٦٩ و ٢٢٧٠ و ٢٢٧١ و ٢٢٧٢ و ٢٢٧٣ و ٢٢٧٤ و ٢٢٧٥ و ٢٢٧٦ و ٢٢٧٧ و ٢٢٧٨ و ٢٢٧٩ و ٢٢٨٠ و ٢٢٨١ و ٢٢٨٢ و ٢٢٨٣ و ٢٢٨٤ و ٢٢٨٥ و ٢٢٨٦ و ٢٢٨٧ و ٢٢٨٨ و ٢٢٨٩ و ٢٢٩٠ و ٢٢٩١ و ٢٢٩٢ و ٢٢٩٣ و ٢٢٩٤ و ٢٢٩٥ و ٢٢٩٦ و ٢٢٩٧ و ٢٢٩٨ و ٢٢٩٩ و ٢٣٠٠ و ٢٣٠١ و ٢٣٠٢ و ٢٣٠٣ و ٢٣٠٤ و ٢٣٠٥ و ٢٣٠٦ و ٢٣٠٧ و ٢٣٠٨ و ٢٣٠٩ و ٢٣١٠ و ٢٣١١ و ٢٣١٢ و ٢٣١٣ و ٢٣١٤ و ٢٣١٥ و ٢٣١٦ و ٢٣١٧ و ٢٣١٨ و ٢٣١٩ و ٢٣٢٠ و ٢٣٢١ و ٢٣٢٢ و ٢٣٢٣ و ٢٣٢٤ و ٢٣٢٥ و ٢٣٢٦ و ٢٣٢٧ و ٢٣٢٨ و ٢٣٢٩ و ٢٣٣٠ و ٢٣٣١ و ٢٣٣٢ و ٢٣٣٣ و ٢٣٣٤ و ٢٣٣٥ و ٢٣٣٦ و ٢٣٣٧ و ٢٣٣٨ و ٢٣٣٩ و ٢٣٤٠ و ٢٣٤١ و ٢٣٤٢ و ٢٣٤٣ و ٢٣٤٤ و ٢٣٤٥ و ٢٣٤٦ و ٢٣٤٧ و ٢٣٤٨ و ٢٣٤٩ و ٢٣٥٠ و ٢٣٥١ و ٢٣٥٢ و ٢٣٥٣ و ٢٣٥٤ و ٢٣٥٥ و ٢٣٥٦ و ٢٣٥٧ و ٢٣٥٨ و ٢٣٥٩ و ٢٣٦٠ و ٢٣٦١ و ٢٣٦٢ و ٢٣٦٣ و ٢٣٦٤ و ٢٣٦٥ و ٢٣٦٦ و ٢٣٦٧ و ٢٣٦٨ و ٢٣٦٩ و ٢٣٧٠ و ٢٣٧١ و ٢٣٧٢ و ٢٣٧٣ و ٢٣٧٤ و ٢٣٧٥ و ٢٣٧٦ و ٢٣٧٧ و ٢٣٧٨ و ٢٣٧٩ و ٢٣٨٠ و ٢٣٨١ و ٢٣٨٢ و ٢٣٨٣ و ٢٣٨٤ و ٢٣٨٥ و ٢٣٨٦ و ٢٣٨٧ و ٢٣٨٨ و ٢٣٨٩ و ٢٣٩٠ و ٢٣٩١ و ٢٣٩٢ و ٢٣٩٣ و ٢٣٩٤ و ٢٣٩٥ و ٢٣٩٦ و ٢٣٩٧ و ٢٣٩٨ و ٢٣٩٩ و ٢٤٠٠ و ٢٤٠١ و ٢٤٠٢ و ٢٤٠٣ و ٢٤٠٤ و ٢٤٠٥ و ٢٤٠٦ و ٢٤٠٧ و ٢٤٠٨ و ٢٤٠٩ و ٢٤١٠ و ٢٤١١ و ٢٤١٢ و ٢٤١٣ و ٢٤١٤ و ٢٤١٥ و ٢٤١٦ و ٢٤١٧ و ٢٤١٨ و ٢٤١٩ و ٢٤٢٠ و ٢٤٢١ و ٢٤٢٢ و ٢٤٢٣ و ٢٤٢٤ و ٢٤٢٥ و ٢٤٢٦ و ٢٤٢٧ و ٢٤٢٨ و ٢٤٢٩ و ٢٤٣٠ و ٢٤٣١ و ٢٤٣٢ و ٢٤٣٣ و ٢٤٣٤ و ٢٤٣٥ و ٢٤٣٦ و ٢٤٣٧ و ٢٤٣٨ و ٢٤٣٩ و ٢٤٤٠ و ٢٤٤١ و ٢٤٤٢ و ٢٤٤٣ و ٢٤٤٤ و ٢٤٤٥ و ٢٤٤٦ و ٢٤٤٧ و ٢٤٤٨ و ٢٤٤٩ و ٢٤٥٠ و ٢٤٥١ و ٢٤٥٢ و ٢٤٥٣ و ٢٤٥٤ و ٢٤٥٥ و ٢٤٥٦ و ٢٤٥٧ و ٢٤٥٨ و ٢٤٥٩ و ٢٤٦٠ و ٢٤٦١ و ٢٤٦٢ و ٢٤٦٣ و ٢٤٦٤ و ٢٤٦٥ و ٢٤٦٦ و ٢٤٦٧ و ٢٤٦٨ و ٢٤٦٩ و ٢٤٧٠ و ٢٤٧١ و ٢٤٧٢ و ٢٤٧٣ و ٢٤٧٤ و ٢٤٧٥ و ٢٤٧٦ و ٢٤٧٧ و ٢٤٧٨ و ٢٤٧٩ و ٢٤٨٠ و ٢٤٨١ و ٢٤٨٢ و ٢٤٨٣ و ٢٤٨٤ و ٢٤٨٥ و ٢٤٨٦ و ٢٤٨٧ و ٢٤٨٨ و ٢٤٨٩ و ٢٤٩٠ و ٢٤٩١ و ٢٤٩٢ و ٢٤٩٣ و ٢٤٩٤ و ٢٤٩٥ و ٢٤٩٦ و ٢٤٩٧ و ٢٤٩٨ و ٢٤٩٩ و ٢٥٠٠ و ٢٥٠١ و ٢٥٠٢ و ٢٥٠٣ و ٢٥٠٤ و ٢٥٠٥ و ٢٥٠٦ و ٢٥٠٧ و ٢٥٠٨ و ٢٥٠٩ و ٢٥١٠ و ٢٥١١ و ٢٥١٢ و ٢٥١٣ و ٢٥١٤ و ٢٥١٥ و ٢٥١٦ و ٢٥١٧ و ٢٥١٨ و ٢٥١٩ و ٢٥٢٠ و ٢٥٢١ و ٢٥٢٢ و ٢٥٢٣ و ٢٥٢٤ و ٢٥٢٥ و ٢٥٢٦ و ٢٥٢٧ و ٢٥٢٨ و ٢٥٢٩ و ٢٥٣٠ و ٢٥٣١ و ٢٥٣٢ و ٢٥٣٣ و ٢٥٣٤ و ٢٥٣٥ و ٢٥٣٦ و ٢٥٣٧ و ٢٥٣٨ و ٢٥٣٩ و ٢٥٤٠ و ٢٥٤١ و ٢٥٤٢ و ٢٥٤٣ و ٢٥٤٤ و ٢٥٤٥ و ٢٥٤٦ و ٢٥٤٧ و ٢٥٤٨ و ٢٥٤٩ و ٢٥٥٠ و ٢٥٥١ و ٢٥٥٢ و ٢٥٥٣ و ٢٥٥٤ و ٢٥٥٥ و ٢٥٥٦ و ٢٥٥٧ و ٢٥٥٨ و ٢٥٥٩ و ٢٥٦٠ و ٢٥٦١ و ٢٥٦٢ و ٢٥٦٣ و ٢٥٦٤ و ٢٥٦٥ و ٢٥٦٦ و ٢٥٦٧ و ٢٥٦٨ و ٢٥٦٩ و ٢٥٧٠ و ٢٥٧١ و ٢٥٧٢ و ٢٥٧٣ و ٢٥٧٤ و ٢٥٧٥ و ٢٥٧٦ و ٢٥٧٧ و ٢٥٧٨ و ٢٥٧٩ و ٢٥٨٠ و ٢٥٨١ و ٢٥٨٢ و ٢٥٨٣ و ٢٥٨٤ و ٢٥٨٥ و ٢٥٨٦ و ٢٥٨٧ و ٢٥٨٨ و ٢٥٨٩ و ٢٥٩٠ و ٢٥٩١ و ٢٥٩٢ و ٢٥٩٣ و ٢٥٩٤ و ٢٥٩٥ و ٢٥٩٦ و ٢٥٩٧ و ٢٥٩٨ و ٢٥٩٩ و ٢٦٠٠ و ٢٦٠١ و ٢٦٠٢ و ٢٦٠٣ و ٢٦٠٤ و ٢٦٠٥ و ٢٦٠٦ و ٢٦٠٧ و ٢٦٠٨ و ٢٦٠٩ و ٢٦١٠ و ٢٦١١ و ٢٦١٢ و ٢٦١٣ و ٢٦١٤ و ٢٦١٥ و ٢٦١٦ و ٢٦١٧ و ٢٦١٨ و ٢٦١٩ و ٢٦٢٠ و ٢٦٢١ و ٢٦٢٢ و ٢٦٢٣ و ٢٦٢٤ و ٢٦٢٥ و ٢٦٢٦ و ٢٦٢٧ و ٢٦٢٨ و ٢٦٢٩ و ٢٦٣٠ و ٢٦٣١ و ٢٦٣٢ و ٢٦٣٣ و ٢٦٣٤ و ٢٦٣٥ و ٢٦٣٦ و ٢٦٣٧ و ٢٦٣٨ و ٢٦٣٩ و ٢٦٤٠ و ٢٦٤١ و ٢٦٤٢ و ٢٦٤٣ و ٢٦٤٤ و ٢٦٤٥ و ٢٦٤٦ و ٢٦٤٧ و ٢٦٤٨ و ٢٦٤٩ و ٢٦٥٠ و ٢٦٥١ و ٢٦٥٢ و ٢٦٥٣ و ٢٦٥٤ و ٢٦٥٥ و ٢٦٥٦ و ٢٦٥٧ و ٢٦٥٨ و ٢٦٥٩ و ٢٦٦٠ و ٢٦٦١ و ٢٦٦٢ و ٢٦٦٣ و ٢٦٦٤ و ٢٦٦٥ و ٢٦٦٦ و ٢٦٦٧ و ٢٦٦٨ و ٢٦٦٩ و ٢٦٧٠ و ٢٦٧١ و ٢٦٧٢ و ٢٦٧٣ و ٢٦٧٤ و ٢٦٧٥ و ٢٦٧٦ و ٢٦٧٧ و ٢٦٧٨ و ٢٦٧٩ و ٢٦٨٠ و ٢٦٨١ و ٢٦٨٢ و ٢٦٨٣ و ٢٦٨٤ و ٢٦٨٥ و ٢٦٨٦ و ٢٦٨٧ و ٢٦٨٨ و ٢٦٨٩ و ٢٦٩٠ و ٢٦٩١ و ٢٦٩٢ و ٢٦٩٣ و ٢٦٩٤ و ٢٦٩٥ و ٢٦٩٦ و ٢٦٩٧ و ٢٦٩٨ و ٢٦٩٩ و ٢٧٠٠ و ٢٧٠١ و ٢٧٠٢ و ٢٧٠٣ و ٢٧٠٤ و ٢٧٠٥ و ٢٧٠٦ و ٢٧٠٧ و ٢٧٠٨ و ٢٧٠٩ و ٢٧١٠ و ٢٧١١ و ٢٧١٢ و ٢٧١٣ و ٢٧١٤ و ٢٧١٥ و ٢٧١٦ و ٢٧١٧ و ٢٧١٨ و ٢٧١٩ و ٢٧٢٠ و ٢٧٢١ و ٢٧٢٢ و ٢٧٢٣ و ٢٧٢٤ و ٢٧٢٥ و ٢٧٢٦ و ٢٧٢٧ و ٢٧٢٨ و ٢٧٢٩ و ٢٧٣٠ و ٢٧٣١ و ٢٧٣٢ و ٢٧٣٣ و ٢٧٣٤ و ٢٧٣٥ و ٢٧٣٦ و ٢٧٣٧ و ٢٧٣٨ و ٢٧٣٩ و ٢٧٤٠ و ٢٧٤١ و ٢٧٤٢ و ٢٧٤٣ و ٢٧٤٤ و ٢٧٤٥ و ٢٧٤٦ و ٢٧٤٧ و ٢٧٤٨ و ٢٧٤٩ و ٢٧٥٠ و ٢٧٥١ و ٢٧٥٢ و ٢٧٥٣ و ٢٧٥٤ و ٢٧٥٥ و ٢٧٥٦ و ٢٧٥٧ و ٢٧٥٨ و ٢٧٥٩ و ٢٧٦٠ و ٢٧٦١ و ٢٧٦٢ و ٢٧٦٣ و ٢٧٦٤ و ٢٧٦٥ و ٢٧٦٦ و ٢٧٦٧ و ٢٧٦٨ و ٢٧٦٩ و ٢٧٧٠ و ٢٧٧١ و ٢٧٧٢ و ٢٧٧٣ و ٢٧٧٤ و ٢٧٧٥ و ٢٧٧٦ و ٢٧٧٧ و ٢٧٧٨ و ٢٧٧٩ و ٢٧٨٠ و ٢٧٨١ و ٢٧٨٢ و ٢٧٨٣ و ٢٧٨٤ و ٢٧٨٥ و ٢٧٨٦ و ٢٧٨٧ و ٢٧٨٨ و ٢٧٨٩ و ٢٧٩٠ و ٢٧٩١ و ٢٧٩٢ و ٢٧٩٣ و ٢٧٩٤ و ٢٧٩٥ و ٢٧٩٦ و ٢٧٩٧ و ٢٧٩٨ و ٢٧٩٩ و ٢٨٠٠ و ٢٨٠١ و ٢٨٠٢ و ٢٨٠٣ و ٢٨٠٤ و ٢٨٠٥ و ٢٨٠٦ و ٢٨٠٧ و ٢٨٠٨ و ٢٨٠٩ و ٢٨١٠ و ٢٨١١ و ٢٨١٢ و ٢٨١٣ و ٢٨١٤ و ٢٨١٥ و ٢٨١٦ و ٢٨١٧ و ٢٨١٨ و ٢٨١٩ و ٢٨٢٠ و ٢٨٢١ و ٢٨٢٢ و ٢٨٢٣ و ٢٨٢٤ و ٢٨٢٥ و ٢٨٢٦ و ٢٨٢٧ و ٢٨٢٨ و ٢٨٢٩ و ٢٨٣٠ و ٢٨٣١ و ٢٨٣٢ و ٢٨٣٣ و ٢٨٣٤ و ٢٨٣٥ و ٢٨٣٦ و ٢٨٣٧ و ٢٨٣٨ و ٢٨٣٩ و ٢٨٤٠ و ٢٨٤١ و ٢٨٤٢ و ٢٨٤٣ و ٢٨٤٤ و ٢٨٤٥ و ٢٨٤٦ و ٢٨٤٧ و ٢٨٤٨ و ٢٨٤٩ و ٢٨٥٠ و ٢٨٥١ و ٢٨٥٢ و ٢٨٥٣ و ٢٨٥٤ و ٢٨٥٥ و ٢٨٥٦ و ٢٨٥٧ و ٢٨٥٨ و ٢٨٥٩ و ٢٨٦٠ و ٢٨٦١ و ٢٨٦٢ و ٢٨٦٣ و ٢٨٦٤ و ٢٨٦٥ و ٢٨٦٦ و ٢٨٦٧ و ٢٨٦٨ و ٢٨٦٩ و ٢٨٧٠ و ٢٨٧١ و ٢٨٧٢ و ٢٨٧٣ و ٢٨٧٤ و ٢٨٧٥ و ٢٨٧٦ و ٢٨٧٧ و ٢٨٧٨ و ٢٨٧٩ و ٢٨٨٠ و ٢٨٨١ و ٢٨٨٢ و ٢٨٨٣ و ٢٨٨٤ و ٢٨٨٥ و ٢٨٨٦ و ٢٨٨٧ و ٢٨٨٨ و ٢٨٨٩ و ٢٨٩٠ و ٢٨٩١ و ٢٨٩٢ و ٢٨٩٣ و ٢٨٩٤ و ٢٨٩٥ و ٢٨٩٦ و ٢٨٩٧ و ٢٨٩٨ و ٢٨٩٩ و ٢٩٠٠ و ٢٩٠١ و ٢٩٠٢ و ٢٩٠٣ و ٢٩٠٤ و ٢٩٠٥ و ٢٩٠٦ و ٢٩٠٧ و ٢٩٠٨ و ٢٩٠٩ و ٢٩١٠ و ٢٩١١ و ٢٩١٢ و ٢٩١٣ و ٢٩١٤ و ٢٩١٥ و ٢٩١٦ و ٢٩١٧ و ٢٩١٨ و ٢٩١٩ و ٢٩٢٠ و ٢٩٢١ و ٢٩٢٢ و ٢٩٢٣ و ٢٩٢٤ و ٢٩٢٥ و ٢٩٢٦ و ٢٩٢٧ و ٢٩٢٨ و ٢٩٢٩ و ٢٩٣٠ و ٢٩٣١ و ٢٩٣٢ و ٢٩٣٣ و ٢٩٣٤ و ٢٩٣٥ و ٢٩٣٦ و ٢٩٣٧ و ٢٩٣٨ و ٢٩٣٩ و ٢٩٤٠ و ٢٩٤١ و ٢٩٤٢ و ٢٩٤٣ و ٢٩٤٤ و ٢٩٤٥ و ٢٩٤٦ و ٢٩٤٧ و ٢٩٤٨ و ٢٩٤٩ و ٢٩٥٠ و ٢٩٥١ و ٢٩٥٢ و ٢٩٥٣ و ٢٩٥٤ و ٢٩٥٥ و ٢٩٥٦ و ٢٩٥٧ و ٢٩٥٨ و ٢٩٥٩ و ٢٩٦٠ و ٢٩٦١ و ٢٩٦٢ و ٢٩٦٣ و ٢٩٦٤ و ٢٩٦٥ و ٢٩٦٦ و ٢٩٦٧ و ٢٩٦٨ و ٢٩٦٩ و ٢٩٧٠ و ٢٩٧١ و ٢٩٧٢ و ٢٩٧٣ و ٢٩٧٤ و ٢٩٧٥ و ٢٩٧٦ و ٢٩٧٧ و ٢٩٧٨ و ٢٩٧٩ و ٢٩٨٠ و ٢٩٨١ و ٢٩٨٢ و ٢٩٨٣ و ٢٩٨٤ و ٢٩٨٥ و ٢٩٨٦ و ٢٩٨٧ و ٢٩٨٨ و ٢٩٨٩ و ٢٩٩٠ و ٢٩٩١ و ٢٩٩٢ و ٢٩٩٣ و ٢٩٩٤ و ٢٩٩٥ و ٢٩٩٦ و ٢٩٩٧ و ٢٩٩٨ و ٢٩٩٩ و ٣٠٠٠ و ٣٠٠١ و ٣٠٠٢ و ٣٠٠٣ و ٣٠٠٤ و ٣٠٠٥ و ٣٠٠٦ و ٣٠٠٧ و ٣٠٠٨ و ٣٠٠٩ و ٣٠١٠ و ٣٠١١ و ٣٠١٢ و ٣٠١٣ و ٣٠١٤ و ٣٠١٥ و ٣٠١٦ و ٣٠١٧ و ٣٠١٨ و ٣٠١٩ و ٣٠٢٠ و ٣٠٢١ و ٣٠٢٢ و ٣٠٢٣ و ٣٠٢٤ و ٣٠٢٥ و ٣٠٢٦ و ٣٠٢٧ و ٣٠٢٨ و ٣٠٢٩ و ٣٠٣٠ و ٣٠٣١ و ٣٠٣٢ و ٣٠٣٣ و ٣٠٣٤ و ٣٠٣٥ و ٣٠٣٦ و ٣٠٣٧ و ٣٠٣٨ و ٣٠٣٩ و

إذ لا شيء يكدر صفو العلاقات بين الإنجليز والمصريين في المستقبل أن يخرج عدد من الموظفين السابقين وهم يتخلدون من الحيف عليهم . فيجب في كل معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر أن تكون مراكمهم مضمونة وأن ينص على شروط الخروج من الحكومة بعد مشاوره رجال يتوبون عنهم . وبموجب القانون الحالي يعطى الموظفون المصريون إذا أسالتهم الحكومة على الماش بسبب غير سوء سلوكهم معاشا طيبا مناسباً لطول مدة خدمتهم . وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقوق الحالية ، ولكن يلزم مراعاة لتغير الأحوال أن يوضع تدبير خصوصى للمعامله الذين قد يقضى على مستقبلهم في الخدمة قضاء مبهما وكذلك الذين قد يتروكون للخدمة من تلقاء أنفسهم في النظام الجديد يعاملون معاملة الذين تستغنى الحكومة عنهم . والمتباد الآن أنه إذا أراد موظف الاستعفاء من الخدمة قبل بلوغه السن المعينة للإحالة على الماش ينحسر بعض حقوقه ولكن هذه القاعدة لا تنطبق على ما نحن بصدد بعد تدبير شروط الخدمة تغيراً جوهرياً بل يجب أن يترك للموظفين حق الخيار بين البقاء في الخدمة أو تركها في النظام الجديد فإذا اختار الترك يعامل معاملة من يلزم بالخروج من الخدمة إلزاماً .

رابعاً - التحفظات لحماية الأجانب

تستثنى المذكورة في البند ٤ والفقرتين ٣ و ٤ شيئين عن المبدأ العام القاضي بأن تكون الحكومة المصرية في المستقبل حرة في تعيين الوظائف التي توظف غير المصريين فيها وهما على ما في الفقرتين المذكورتين تعيين مستشار مالى وموظف في وزارة الحفانية وظيفته الخصوصية مراقبة تنفيذ القانون فيما له ماس بالأجانب " بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك " ورب فائل يقول بعد الذى تقدم ذكره بهذا الشأن وما الذى أوجب استثناء هذين الأمرين ؟ فالجواب على ذلك أنه المسؤوليات الخصوصية التي تلى على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى التسوية المطلوبة لحماية حقوق الأجانب . فالأمران اللذان يهتمان الدول الأجنبية التي يتجنع رعاياها الآن بالامتيازات الأجنبية هما اقتدار مصر على سد ديونها وذلك يهيم حلة السندات المصرية ويؤثر أيضاً في كل رموس الأموال والمشروعات الأجنبية في البلاد وسلامة أرواح الأجانب وأملاكهم . فلتضمن هذين الأمرين لا تكف الدول بكل تأكيد عن الإلحاح طالبة إبقاء بعض المرافقة الأجنبية وقد رضيت أن تتولى بريطانيا العظمى تلك المرافقة . فإذا كفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يهد بها إلى دولة أخرى غيرها أو إلى فريق من الدول لتحل في ذلك محلها .

ومن المبادئ الأساسية التي تبنى التسوية المنوية عليها أن كل سلطة تلزم لضمان مصالح الأجانب في مصر ولحل الحكومات الأجنبية على الاطمئنان والإيقان بأن حقوق رعاياها تحترم وهذا هو سبب الشرط المتقدم وهو أن يبقى تعيين الموظفين الكبارين المشار إليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية لأن الواجب على أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها والواجب على

أما الخطر فهو من الجهة الأخرى فقد يمكن أن الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب يتروكون للخدمة جملة من تلقاء أنفسهم خوفاً من أن يقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضة فيكون ذلك مصيبة عظيمة، ولكن نستبعد جداً أنهم يخرجون من الخدمة على هذا النوال : (أولاً) لأن مصالح مصرية كثيرة مثل مصلحة المبانى والسكة الحديد والجوارك ومثل الأشغال العمومية ونحوها تستخدم عدداً كبيراً من الإنجليز وغيرهم من الأوروبيين في وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفين الخبرة اللازمة لها فهؤلاء الموظفون الأجانب لا يشعرون بأن تغير حالة مصر السياسية أثر في مركزهم وإنما الذين يخافون من هذا التغيير هم الذين يتخلدون مناصب إدارية محضة ولم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين لأنهم يسألون أنفسهم قائلين : هل ترى يؤيدنا الوزراء المصريون الآن في استعائنا لسلطاننا ؟ وهل يمكننا أن نستر على جوهانا الدائم في سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة " المحسوبية " ورتبة الذين يستحقون الترقى لا الذين نوصي بترقيتهم وأن نتجيب في ذلك باستزادنا عليه . فمثل هذا الخوف طبعى وقد يحمل بعضاً من أولئك الموظفين على الاستعفاء ولكن موظفين آخرين يزيدون ثقة بأنفسهم وقوة مركزهم في المستقبل لأنهم لا يكونون مثل أولئك الأوروبيين القلائل الذين كانوا في خدمة الحكومة قبل الاحتلال فلاقوا المشاق والأحوال في سبيل إصلاح أحوال الحكومة قبل أن يتطرق إلى مصر إصلاح . ومع أنهم كانوا في أحوال صعبة تذكر النفوس لم يعدوا نفوذاً ووجاهة ولم يعاملوا بغير التجلة والإكرام ، أما الموظفون البريطانيون الذين يتقون في مصر اليوم فإنهم يكونون في بلاد اختمرت بالتأثيرات الأوروبية وتعودت الحرجى على أساليب الحكم البريطانى ومنصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالفترة البريطانية . وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصرى يزال مانعاً عظيماً يحول الآن دون نفهم للبلاد ، وذلك أنه إذا لم يوقف استياء المصريين وتضردهم من جانب الموظفين الأجانب عند حددها خيف أنهما يؤديان إلى قطع كل تعاون حى بينهم وبين الموظفين المصريين وسببهما ليس الأشخاص بل النظام إذ من السهل إثارة العداوة الآن عليهم بحجة كونهم يميلون إلى مصر رغم أنفها ويعملون فيها عمالاً للسوداء الأجنبي وعلامة عليه . فأسباب هذه العداوة تروى متى لم يودوا يحدون آلات بيد حكومة أجنبية ويزداد تأييد الوطنيين لهم في محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الأكفاء فيها . والدليل على ذلك أن الموظفين البريطانيين في الإدارة والضباط البريطانيين في الجيش غير مكروهين شخصياً بل إن أحسنهم يحترمون ومحبوون أيضاً عند شعب يعترف حالاً بالكفاءة لأروبا ولا سيما إذا اقترنت بالطف والكفاة فإذا تأمل الإنجليز الموظفون في الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأناؤا وما من شيء يوجب المعلة ، فالمرجح أن كثيرين منهم يكونون في وظائفهم وما من خدمة يخدمونها بأشرف من هذه الخدمة وهى إنشاء شركة حية بين بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة المصريين حتى فيجوا في أنظمة الحكم الدائى .

ولكن وإن يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب جملة وبسرعة أمراً غير منظر فإنه يحسن مع ذلك تدبير أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمتهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ النظام الجديد ، فهؤلاء يجب أن يعاملوا بإنصاف ونجاة

الأحمرارية تنفيذ القوانين التي لها مساس بالأجانب وقد وصفت وظيقتاها وصفا إيجابيا في المذكرة وسيحدد مدى اختصاصها تحديدا دقيقا عند تحرير المعاهدة لأننا كضفيها أيضا بالاتفاق مبدئيا وتركنا الفصل للمفاوضة الآتية . وهذا يصدق أيضا على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث غُزل المتمد البريطانى في بعض الأحوال حتى مع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب ، وقد كثرت المناقشة في ذلك وبذل رجال الوفد جهودهم لكن يمتنوا هذا الحق من أن يتحول إلى حق منع عام في التشريع المصرى وهذا ما لم تكن نريده ولكن صعب علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعيينا مدققا ، ولهذا أثبتنا لذلك صيغتين في المذكرة . فالمسألة كثيرة التعقيد ولكنا إذا جردناها من غشاها الفنية والاصطلاحية بقى معنا ما يأتى :

ومعان الحكومة المصرية تعيد نفسها كيفما التفتت مكتوفة اليدين لا تستطيع سن قوانين تدرج على رعايا الدول ذوات الامتيازات في بلادها بلامصادقة منهن وإن تكن الجمعية العمومية تحكم المختلطة تنوب عنهن أحيانا في تلك المصادقة . وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترى دائما إلى تنقيص التقييد التي تعيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضا هو جزء من المشروع المسمى في المذكرة ولكن ذلك غير ممكن ولا المطلوب إزالة تلك القيود بالكلية . وهي مادامت لا غنى عن وجود من يكون له حق استعمال . وهذا الحق الذى يقصد به ضمان مصالح جميع الأجانب المشروعة تمنحه مصر على ما في المشروع الذى تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هي بريطانيا العظمى .

(د) السودان

إن المشروع الذى تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان ، البلاد التي تختلف كل الاختلاف عن مصر في أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محددة جليا في الاتفاق الإنجليزى المصرى المبرم في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩^(١) وليست كحالة مصر التي لا تزال غير معينة . فلهذه الأسباب أخرجنا السودان عمدا من مناقشاتنا كلها مع الوفد وكان ذلك مفهوما دائما عند أعضائه ولكن منعا لخطأ وسوء الفهم بمصر في غاية مناقشاتنا ومداها دفع اللورد مائر الكاب التالى إلى عدلى باشا يكتفى لما أُرسل إليه المذكرة وهو :

١٨ أغسطس ١٩٢٠

عن رضى الباشا

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التي أنا مرسلها إليك الآن جزء يقصد تطبيقه على

السودان كما هو ظاهر من المذكرة ههنا ولكنى أريد حثا لكل خطأ وسره فهم في المستقبل أنه يحسن لنا أن ندون رأى اللجنة وهو أن موضوع السودان الذى لم تناقش فيه قط نحن وعلولنا وأعضاها سيجرى مناقشة من دائرة الاتفاق المقصود لمصر فإن البلدين مختلفان اختلافا عظيما في أحوالهما ونحن نرى أن البحث في كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف من وجه البحث في الآخر .

إن السودان تقدمت تحتملا عظيما تحت إدارته الحالية المؤسمة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحصل في حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة .

على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية في إيراد الماء الذى يصل إليها مارا في السودان ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن تزيد لهم مصر وقتهم من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية .

(الإمضاء : (ملتر)

(العنوان : حضرة صاحب المعالي عدلى باشا يكتفى) .

ويجلى بنا في هذا المقام أن نورد بالإيجاز الأسباب التي نرى أنها تقضى باستعالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التي يراد تسوية المسألة المصرية عليها ونشير في الوقت عينه إلى الخطة العامة التي يلوح لنا أنها أصح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول :

إن الأكتية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها وأما السودان فيقسم بين العرب والسود وفي كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافا عظيما ويضاد بعضها بعضا كثيرا . أما عرب السودان فيشكلون بالغة التي يشكل بها أهل مصر ويجمع بينهم جامعة الدين . والإسلام أخذ في الانتشار في السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله ، وهذه المؤثرات تطفئ ما بين أهالي البلدين من التضاد والتنازع ولكنها لا تقوى عليه بعد ما زادت تذكارسوء الحكم المصرى الماسخى قوة وشدة .

أما الروابط السياسية التي وطلت السودان بمصر في فترات مختلفة من الزمان الماسخى فكانت دائما روابط وأحية فإن الفاتحين المصريين اجتاحتها أقسامها من السودان بل السودان كله ولكن مصر لم تخضع السودان قط إخضاعا حقيقيا ولا أدغمته فيها وجعلته بعضا منها بمعنى من المعاني وكان فتحها له في القرن الماسخى تكة كبيرة على البلدين معا وانتهى أمره بفتنة المهدي التي

(١) إن هذا الاتفاق الذى وقعه وزير الخارجية المصرية واللورد كرومر نص على أنه "يجوز" لبريطانيا العظمى "بمقتضى التبع" أن تشترك في تصير السودان وإدارته وترتيبه . وقد استغنى فيقول هذا المبدأ أنه دعوى بيدة تركيا من السودان رائعت البلاد نهائيا من الدائرة التي يسرى عليها نظام الامتيازات ، لذلك نص في هذا الاتفاق على أن اختصاص الحاكم المختلطة "لا يسرى إلى أية جهة من جهات السودان أو يشرط به فيها" . رأينا فيتم تناول الأجانب في البلاد بلاموافقة الحكومة البريطانية . أما السلطة العسكرية والمدنية العليا فيمهد بها إلى شخص "الحاكم العام" الذى يبين بمشورة الحكومة البريطانية بما من خذوه مصر والذى يكون لشؤون هذه القوانين .

قلبت السلطة المصرية رأساً على عقب في أوائل العقد الثاني من ذلك القرن . ولم يبق للسلطة المصرية أثر في السودان مدة أكثر من عشر سنوات إلا في مقاطعة صغيرة حول سواكن فاضطرت بريطانيا العظمى من جراء ذلك الفشل أن تجرد عدة حملات انفتحت عليها أموالاً طائلة لتجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التي كانت عرضة لنبيل عصانات المهدي بالاروة واستلمت الأيدي البريطانية زمام حكومة السودان فعلا منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد برطانيين في سبقي ١٨٩٦ - ١٨٩٨ واث السودان تحت الحماية البريطانية المصرية و سنة ١٨٩٩ لأن الحاكم العام وإن كان يمينه سلطان (وسابقاً خديو) مصر فالحكومة البريطانية هي التي ترشحه وكل مديري المديرية وتبار الموظفين هم من البريطانيين فتقدم السودان تقدماً عجيباً مادياً وأدبياً تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام لأننا إذا حسبنا - ساب كل مانقضية بمسألة هذه القضية وهي إدخال المبادئ الأولية لحكومة منظمة متقدمة إلى بلاد أهلها لا يزالون في أول عهد السذاجة حكماً أن النجاش العظيم الذي نتجعت بلاد السودان في المدة الطويلة التي كان فيها السريجنند ونجت حاكماً تاماً عليها يعد أجدد صفحة في تاريخ الحكم البريطاني على الشعوب الناحرة . أما الحكومة الحالية فقبولة ومحوبة عند أهل السودان ، والسلام والتقدم نخبان على تلك البلاد إلا فيما ندر .

غير أنه وإن تكن مصر والسودان بلدين متمازين أحدهما عن الآخر وارتقاؤهما يكون على مناهين مختلفين فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جداً في السودان وهي أن النيل الذي يتوقف عليه وجود مصر ويكافئ بحري مسافة مئات من الأميال في بلاد السودان فن أهم الأمور لمصر منع أي تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يعمها من إصلاح أراضيها التي تبلغ مساحتها حوالي مليوني فدان وتصير قابلة للزراعة إذا خزن ماء النيل وزاد ما يرد منه للرعي عما هو عليه الآن . وقد كانت كمية المياه التي يأخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى الآن ، ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم إلى ماء أكثر لأجل تفتحها ، وقد يقضي ذلك إلى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر ، ولكن الأمل وطيد أنه إذا حفظت مياه النيل جيداً ووزعت كذلك كفت لرى كل الأفيان التي يمكن أن تحتاج إلى الري سواء كانت في مصر أو في السودان . ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للرعي مسألة بأعظم مكان من الأهلية والقضايا التي تنطوي تحت ذلك فنية كانت أو خبر فنية صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضي في رأينا تعيين لجنة دائمة من خبراء من الطبقة الأولى وأيضاً من رجال ينوبون عن كل البلدان التي لها علاقة بهذا الأمر وهي مصر والسودان وأوجدنا لتحل كل المسائل التي لها أساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالنسب .

ولحاور مصر والسودان ولاشتراكهما في المصلحة في النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها ويعنى لها أن تكون كذلك أيضاً ، ولم يمن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التي تكون عليها في آخر

الأمر ويكفياً لقضاء أغراضها في الوقت الحاضر الحالة التي عثت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين بريطانيا العظمى ومصر حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الزق والتقدم مستقلاً عن مصر .

والضرورة تقضي الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا ولكن لا يستحسن أن يخصص الحكم كله في حكومة مركزية بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنين - بيتاً وجدوا تحت المراقبة البريطانية - سراً لاتساع أرسائه واختلاف طابع أهله وأخلاقهم فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق وإعنا تلائمه اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع قضاء الأعمال الإدارية البسيطة التي تحتاج البلاد إليها في الحالة التي هي عليها من التقدم لأن ذلك يقلل نفقاتها ويزيد في كفاءتها وحسن إدارتها . والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قائل السدد في جنب الذين يؤتي بهم من مصر وهؤلاء لا يحبون الخدمة في السودان ولكن هذه الصعوبة متذلل كلها تقدم التعليم في السودان وزاد عدد الذين يصرون كفاً من أهله لتقاً "لوطائف الرسمية . والواجب في الوقت عينه الانتباه الكلي إلى أمر التعليم . حتى لا يرتكب في الخطأ الذي ارتكب في مصر بإدخال نظام إليها لا يؤهل التلامذة لعمل يذكر سوى الأعمال الكتابية والوظائف الإدارية الصغيرة وتخرج جمهور كبير يقوى الحاجة من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام في الحكومة . فليس في السودان مجال بلجيش من صفار المستخدمين ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربي في السودانيين القابلية والميل إلى الأعمال الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة "خدمة إذ حاجة تلك البلاد التي هي إلى الترقى المادي وفي وسعها الاستغناء عن نظام إداري على غاية من الإيقان .

إن القواعد العسكرية التي لا تزال تستخدم في السودان كبيرة جداً . نعم إن وجود جيش كبير في تلك البلاد كان لازماً لإتمام فتحها ولا استقبال السكان فيها ولكنا نرى أن الزمان قد حان لإعادة النظر في مسألة القوات العسكرية في البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المسائل الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك . ثم إن وظيفة الحاكم العام على السودان والقائد أمام للجيش المصري لا تزالان مجتمعتين في شخص واحد وكانت الأسباب التي تقتضي ذلك وجبة في الماضي ولكن لا - الدفاع عنه إذا أريد أن يكون كذلك دائماً ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكي عند سنوح أول فرصة .

ويقال بالإجمال أن الفرض الذي ترى إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسؤولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل على قاعدة تضمن ارتفاع السودان ارتفاعاً مستقلاً ومصالح مصر الحيوية في ماء النيل . فلمصر حتى لا يتنازع فيه في - اسرول على إيراد كاف مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية ، وعلى نصيب عادل من كل زيادة في إيراد الماء . يتيسر للزراعة المتضمنة أن تأتي بها . فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسمياً باعتنائها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على

المحافظة عليه في كل حال من الأحوال سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستوحذ عليهم من هذا القيل . وراينا أن هذا التصريح يفرض المقصود إذا تم في الوقت الحاضر .

(هـ) زيارة أعضاء من الوفد لمصر

وبعد انتهاء المناقشات التي أصفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس سافر زغلول باشا وسائر رسل الوفد وعدلى باشا أيضا من لندن إلى باريس . ثم سافر في الحال أربعة من أعضاء الوفد (وهم محمد باشا عمود وأحمد لطفي بك السيد وعبد اللطيف المكاتبي بك وعلى بك ماهر) إلى مصر طبقا لما تم الاتفاق عليه (و ٢٣٠) لكي يحصلوا من مواطنيهم على تأييد المشروع المبين في المذكرة . وكانت حلاصة المذكرة قد وصلت إلى الجرائد مع هفوات قليلة في تفصيلها فوبلت في عبارات الرضا والاستحسان .

وحاول ذلك الحين نشر في مصر منشور طويل من زغلول باشا نوه فيه بصحة الفند النابية التي يمثل فيها الأمة وما لقيه من تأييدها وأشار إلى المساسي بهذا الوفد لمرض القضية المصرية على مؤتمر الصالح وعلى العالم كله مدحا أنهم اكتسبوا شيئا كثيرا من الميل والعطف في البلاد الأجنبية . ثم استورد إلى ذكر تعيين اللجنة الحسوسية ومقاطعة أعضائها بسبب الإصرار على بقاء الحماية وما جرى بعد ذلك حتى أنقضى الأمر إلى زيارة الوفد المصري للندن والمناقشات التي حثرت فيها وأعلن في الختام أن الاقتراحات التي نشأت من تلك المناقشات ستعرض على الأمة على يد رسل متدين لذلك فإذا قوبل المشروع بالاستحسان عين مثلوث للفاوضة في عقد معاهدة على القاعدة المقترحة .

ونلوا هذا المنشور من الجزم يظهر أنه أصعب الحماة التي استقبلت بها لجنة الوفد المركزية في القاهرة إعلان التسوية في بادئ الأمر ولكن لما وصل الرسل إلى الإسكندرية في ٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهرة الاتحاد والترحيب وأعرض وصولهم التفاؤل في النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة بريقة إلى رطلول باشا أعربت فيها عن " ثقة البلاد كلها " بالوفد وعن الحماسة الفعالة على الجمهور . وظهر في ذلك الوقت دلائل الفتور في الجذب والدفع اللذين اعتورا علاقات البريطانيين والمصريين مدة من الزمان ولاحت تباشير الصالحة في كل مكان .

صحیح ان الحزب الوطنی وآخرین من المتطرفین حلوا على التسوية المنوية حلة منكرة في أول الأمر وقيل السائدون إن الاستقلال المنوي لمصر ليس مستقلا حقيقيا واحتجوا خصوصا لعدم إدخال السودان في المشروع وقام في مائة المفترضين أربعة من أمراء البيت الخديوي الذين وقعوا المنشور المذكور (و ٢٣٣) انتهزوا الفرصة ونشروا في الجرائد في ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ مصر بما رأوا أنهم لم تتميز وأنهم لا يؤيدون اتفاقا يضيق نطاق استقلال مصر ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر في الجمهور تأثيرا يذكر . ولما رأى أولئك الأمراء أن تلك التبراحات وقعت وقعا حسنا عند الناس عموما تداركوا الأمر بأن نشروا كلاما يعفو أثر ما كانوا قد نشروا قبالا .

ولم يتصل رسل الوفد الأربعة بالعالم السياسي في مصر مطلقا ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا في علمهم كامل الحرية مطلق الحركة . أما الحطة التي جروا عليها فكانت أنهم دعوا إليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين المثمين لقومهم لكي يجتمعوا معا ويتناقشوا في التسوية المقترحة فإذا عادت هذه الجماعات من عندهم أبلغت الأمر إلى جماعات أخرى في الأقاليم فتد على الرسل الأربعة قرارات الموافقة والانضمام إلى القبايل بحيث لم يمر أسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى انتضج أن أكثرية جسيمة من العناصر المثلة للبلاد توافق على قاعدة المفاوضات التي عرضها عليها . ولكن أهم الشهادات الناطقة بهذا الاستحسان العام شهادة الباقيين من أعضاء الجمعية التشريعية في اجتماع عقدوه لمحادثة أعضاء الوفد في ١٦ سبتمبر وكان عددهم تسعة وأربعين عضوا فقر قرار خمسة وأربعين منهم بالموافقة على الاقتراحات وامتنع اثنان عن إعطاء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه . ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسهما إلى الاجتماع فكتبتا بمرابن عن رأيهما بالموافقة على المشروع وعليه أيد المشروع سبعة وأربعون عضوا من الواحد والآخرين عضوا الباقيين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية .

وبينا كان هذا الاستحسان العام يسجل طلب تفسير مصر فقط الخصوصية في المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد إلى لندن يحصل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقطة ، وأهم هذه النقطة رغبة الناس إجماعا والحصول على دليل قاطع على إلغاء الحماية عند عقد معاهدة المحنة .

(و) المقابلات الأخيرة مع الوفد المصري في لندن

وعاد الرسل الأربعة من مصر إلى باريس في أوائل أكتوبر ونضموا إلى زغلول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا في أوربا . وفي آخر الشهر المذكور عاد الوفد كله بصحبة عدلى باشا إلى لندن واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيها الرسل الأربعة ما رأوه وخبروه في مصر . وجرى البحث في الحالة التي نتجت عن ذلك . وقد ظهر من أقوال الرسل التي جاءت مؤيدة للأخبار التي نشرتها الجرائد أن الرأي المصري قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان ، وأن المساعي الكبيرة التي بذلت في أول الأمر لإنارة المعارضه انتهت بالفشل التام . ولكن الرسل لم ينفخوا أن يرحخوا في أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلهم وأنهم أوصوا بأن يحتشدوا لكي يحصلوا على تعديل التسوية في نقط منها . وكان أهم ما يرغبون فيه من هذا التعديل تضيق انصاصات المستشار المال والموظف البريطاني ووزارة الحفانية وإهمال الشرط الذي تضمنه البند الخامس من المذكرة وهو أن تنفيذ المعاهدة المنوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد اتفاقية مع الدول لإجراء التعديل اللازم في نظام الامتيازات ، وأهم من ذلك إلغاء الحماية رسميا وأوردوا قطعا أخرى أقل أهمية من ذلك فاتضح لنا أننا إذا أعدنا النظر في هذه الأمور كلها اضطررنا إلى فتح باب المناقشة من جديد بعد ما اشتغلنا به معظم الصيف وانتقت أراء أعضاء اللجنة كلها على أن السير . سدا لمحوال صرب من البيت ولا سيما بعد ما أوصوا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون تائيبا على كل حال . وإن كل ما سمعنا عمله هو أن نهد الطريق للمفاوضات الرسمية التي تدور فيها بعد ذلك لقيت

الذين أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها وأن في مصر أناسا كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا القبطى ومصر لسبب من الأسباب ، فهم يرتابون في نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذى هائل به بريطانيا العظمى أمامى الشعب المصرى. وإنك بتدبيركم سوء الفطن وسوء التفاهم وخرسكم حسن الفطن في النفوس بدلها تملكون مالا يستطيع عمله بطريقة أخرى للوصول إلى التسوية التى نرغب فيها كلها أشد الرغبة .

فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد الرغبة كما نحن شديدو الرغبة في إيجاد حالة موافقة للتسوية ولكن مساعيه في هذا السبيل تصنف جدا إذا لم يستطع أن يعد المصريين شيئا من جهة التحفظات المطلوبة ، وبالأخص إذا كان غير قادر أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيا . وقد أعاد القول الأخير مرارا وكرر هذه الآراء في رسالة بعث بها إلى اللورد ملتر .

وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد وقد غادر إنجلترا بعدها . ولابد لنا من القول إن مناقشاتنا كانت دائما على غاية المودة من البداية إلى النهاية ومع أننا ائتمنا غير أن نصل إلى اتفاق نهائى بل بقى كل فريق متمسكا برأيه فقد استجبنا أن شروط الاتفاق المنوى وقعت وقعا حسنا جدا في مصر سواء قبلت بحفظات أو بغير حفظات ، وأن أكثر أعضاء الوفد — إن لم يكونوا كلهم — كانوا شديدي الثقة بأنها تقابل من مواطنيهم بالقبول التام أخيرا ، شديدي الرغبة في تحقيق ذلك .

خلاصة عامة

نظرا إلى ماهية الموضوع الكثيرة التشوش والتريب وإلى طول تقريرنا الذى قضت به الضرورة مع بذل الجهد في حذف كل التفاصيل التى ليست بجمهوريه منه زوم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطة التى نشير باتباعها والمراحل التى قطعناها حتى وصلنا إلى نتائجنا فنقول :

لما وصلنا إلى مصر وجدنا الفائق والاستياء مستحويين عليها وكانت الفترة قد قمت ولكن الهيجان لم يخف بل كان لا يزال يظهر بمظهر العنف الخطر عند فريق من المتطرفين . وكانت المطالبة تنهال من كل مكان " بالاستقلال التام " مبتدأ بالنساء الحماية التى كانوا يقولون إنها تتضمن إبادة الجنسية المصرية ، ولكن يؤخ عن أنصار الحزب الوطنى هذا الاستعجال كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالفرار إلى لندن بعد الهدنة وإبعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب واستمرار الأحكام العسكرية . ثم إن البنود الأربعة عشر التى أعطاها الرئيس ولسن أثارت آمالا في كل مكان ووعدت أمم أخرى شرقية بتقرير مصيرها والمصريون بحسبونها دونهم فزاد ذلك في استيائهم واحتدمت الغيرة الدينية من جراء انكسار الأتراك وما حاص حول مستقبل الخلافة من الرب والشكوك .

فكرة عقد المعاهدة على المبادئ التى تناقشت فيها قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى . أما النقط التى قدست الآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث في المفاوضات الرسمية هى وغيرها من النقط التى لابد من أن تعرض للبحث من الطرفين فحاولنا أن نعين من الآن ما يقتر عليه القرار أخيرا من هذه التفاصيل لإخراجنا البده بهذه المفاوضات وقد يضر ضررا كبيرا في نجاح سيرها أيضا .

وقد نلص اللورد ملتر رأى اللجنة في بيان ثلاثه في الجلسة الثانية التى حضرها الوفد في ٩ نوفمبر وهو كما يأتى :

رأينا أنه يحسن أن تمهد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة في المستقبل .

ويظهر من الأخبار التى عاد بها إلينا السادة الذين رجعوا من مصر أخيرا أنها تدل على أن هناك جهورا كبيرا يستحسن التسوية على القاعدة المينة في مذكرة أغسطس ولكنهم قالوا إن في المذكرة نقطا يرغبون تعديلها وإتهم يرغبون أيضا في إضافة شروط جديدة قبلما يعدوننا بتأييدهم لها من غير قيد ولا شرط وإنى في غنى عن الأسهاب في الكلام على هذه النقط اليوم لأن أعضاء اللجنة يجمعون رأيا على أن لا فائدة من المناقشة في التفاصيل الآن .

والمذكرة لم تمنع أنها تتضمن غيرتيان المبادئ العامة التى يمكن أن يبنى الاتفاق عليها . وعلى كل حال لا يكون الاتفاق إذا قرر القرار عليه إلا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائما . وفى تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التى قدستوها على إثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التى يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك . ومن المستحيل والمكروه أيضا أن تمنع الاقتراحات التى ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق المبين في المذكرة التى تحتاج في حالتها الحاضرة إلى توضيح وإتقان قبلما تحول إلى معاهدة رسمية . ومن رأينا أننا إذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لا تكون قد سهلت حصول التسوية ، ولذلك يكون الأجدر بنا أن نجتنب الآن إبداء أى رأى في النقط الجديدة التى عرضتموها أخيرا مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول إلى حل مرض بل لا بد من الوصول إليه حينما تتور المفاوضات القانونية .

والأمر الذى يهمنى الآن بعد أن بلغنا ما بلغناه هو التأثير في الرأى العام هنا وفى مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التى استعدها نحن وأتم . وأعظم من ذلك كله أن نرس وتقوى بكل وسيلة ممكنة أواصر الصداقة والثقة المتبادلة التى ساعدت معادتنا هنا على إيجادها والتى يجب تصميها بين الفريقين إذأشأنا أن نفعى مساعينا إلى الناية المطلوبة ، فإن ذلك كله أهم جدا من المناقشة في التفاصيل . أما فيما يخص هذه البلاد فالتا تأمل أن تقرير اللجنة الذى نحن مهتمون بإنجازه بأسرع ما يمكن يؤدى إلى هذه الناية ، وما يماثل ذلك في الأهمية أن نتج مساعيكم في مصر نتيجة مثل هذه ونحن نعتف لكم شاكرين عظم ما فلتسموه من هذا القليل حتى الآن . ولكن من

بقصص عهده ، عمل شاق ، كرهه لدى الذين يشكون فيه ولدى الشعب البريطاني المسئول عنه .

فإن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تغيير لثاني : ثم يقبل كل السلطة إلى اليد المصرية . وهناك مصالح بريطانية جوهرية لابد من الاحتفاظ بها ولا بد أيضا من رعاية عدد كبير من الأجانب المتوطنين في مصر وحماية حقوقهم . ووجود هؤلاء في مصر يجعل مركزها مختلفا عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد المسألة تعقيدا .

أما المصالح البريطانية الجوهرية فهي أن المواصلات الإمبراطورية العظيمة التي تمتد في الأراضي المصرية يجب ألا تهدد بمخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باغتصابا . وأن تكون ميسورة في زمن الحرب وللاغراض الضرورية في زمن السلم . ولا تعود إلى مصر منافسة الدول التي تتنافس على التفوق فيها . وأخيرا ألا تجري مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للإمبراطورية البريطانية بحجة بها . ولذلك فإن كل معاهدة تعقد بينا وبين المصريين يجب أن تتضمن المركز الخاص الذي للدول البريطانية في مصر وتمكننا من إبقاء قوة داخل الأراضي المصرية لحماية مواصلاتنا الإمبراطورية . وتنفذ التأمين الكافي على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الإمبراطورية البريطانية .

ثم إن حماية الحقوق الأجنبية مشكلة أشد تعقيدا فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات ولكن الامتيازات أعظم كل القيود التي تشكوها مصر الآن (انظر وجه ٢٣٣) فإن تعدد القضاء الناتج عنها والتسبيلات التي تحولها للرجال الذين ليس لهم جسيمة معينة للنجاة من المحاكم الأهلية كل ذلك مشاكل تمنع حفظ القانون والنظام في حين أن إعفاء الأجانب من الضرائب المقررة في أموال الأبطال وعوائد الأملاك يشل يد الحكومة إذا أرادت أن تزيد إيراداتها لأنه يستحيل عمدا فرض ضرائب على المصريين . وبني الأحاسن منها ولذلك بقيت الحكومة زمانا في الماضي مضطرة أن تصبى على بعض فروعها المهمة كالنظام العمومي والصحة العمومية مع أن ثروة البلاد تزداد بسرعة ومواردها كثيرة تكفي لكل حاجات حكومة منظمة وفي زمن الحرب لم يتيسر الحصول على إيرادات كافية للنفراء إلا بضرورة خصوصية فرصت بواسطة الأحكام العسكرية .

فانضج لنا أنه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تكون مستقلة إلا بعد إزالة هذه القيود وإذا تركت وزارة مصرية تهاوى مصاعب هددت الإدارة الحماية بتوقيف دولاب أعمالها فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها المثل . وترامى لنا أنه إذا بقيت الامتيازات فالمرجح كل الترجيح أن الحكومة المصرية تعرض لضغط متباين في السلطات الأجنبية يمكن أن يشلها إذا لم تؤيدها بريطانيا العظمى . فترى من ذلك جليا أن مصلحة مصر تقتضي إلغاء الامتيازات وإعادة تنظيم المحاكم المختصة حتى تقوم مقام المحاكم القضاة . فننتظر في القضاء الجنائية التي تتلقى بالإجابات كما في القضايا المدنية . ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر إلا بواسطة بريطانيا العظمى . ولا تتوقع أن مع في جبل الدول تتنازل عن امتيازاتها المأخوذة إلا إذا كانت بحيث تستطيع

وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة إذ عددنا كثيرا من الموظفين الواسي الخبرة أحلوا مناصبهم من أقل الحرب وحل محلهم رجال جدد لا يعرفون إلا اليسير من النظام المتبع الذي حفظته الرقابة البريطانية في عهد لورد كرومر من غير أن يبرح إحساس المصريين . ثم إن عمل الإدارة في زمن الحرب خلق بالشكر الجزيل ولكن الضرورة انضت إلى تقديم المصالح البريطانية على المصالح المصرية ولو بعض الشيء ، وإلى استخدام الوسائل الميسورة ولو لم تحمل من الشدة مما يفر منه شعب لم يكن ميله إلينا شديدا . ولما انتهت الحرب كان كثير من من العالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالمعاشي ، وصارت الأحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام وللقيام بأعمال الإدارة وكان القنصل الجنرال الوكيل السياسي 5. صار مستعدا ساميا وهو القائد العام أيضا . وظل الوزراء المصريون في مناصبهم . لكن الجمعية التشريعية وقفت فكانت الإدارة في هذه الأحوال مضطرة أن تقوم بأعمالها رغمًا عن مقاومة تكاد تكون عامة ويكاد الموظفون أنفسهم يشتركون فيها وهم مستعد الحكومة في جانب كبير من عملها التنفيذي .

وإذا استعجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع إلى النظام الذي كان متبعًا قبل الحرب ، ولا بإصلاح إداري عرض بل لابد من تغيير جوهرى يناسب الأحوال الجديدة . ولكن الهياج الذي تار على "الحماية" زاد الصعوبة في إيجاد سياسة يقبل بها المصريون وتصاد بها المصالح البريطانية فان كلمة "الحماية" صارت عنوان الاستعبداد في أذهان المصريين ، وأصرروا على أن معناها هو المعنى الذي فهموه لما صاد الجنرال في هذا الموضوع ضربا من الميث وانضج لنا والحالة هذه أنه لا يمكن أن نصل إلى تسوية بالاتفاق ما لم نتخذ خطة أخرى .

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التي دارت بينا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الأمل أن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول إليه على مبادئ جديدة فقد انفتحت كلمتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية مستحقة توجبها عليهم الحكومة البريطانية ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تمقد بين الفريقين بإختيارها تقرر استقلال مصر وتبيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التي تتراد من الحماية بالمعنى الذي نفهمها به نحن ، وانحصر أكثر عملنا بعد ذلك في غرض هذا الأمر الذي حسبه محتملا . وكان غرضنا دائما أن نجد قاعدة لمخالفة توضع فوق كل المحادثات على الألفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائي للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر .

وليس في اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شيء جديد . فقد عينا أشد العناية كل مدة احتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كأمة تحت سيادة سلطان تركيا . ولما ألتينا البادية التركية فضلا بعد إنعام النظر أن مثل حايثنا لمصر على أن نفسها أو نجعلها جزءا من الإمبراطورية البريطانية . وقد جددا وعدنا دائما بإعطاء مصر الحكم الذاتي ومن رأينا أن الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله والروح . رسمية المصرية لا يمكن إطفائها وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهرها ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهرهون العداء لنا يتهموننا

ان تؤكد لم أن مصر تتيق قدرة على إعطاء ما طلبا من الديون وإن أرواح الأجانب وأموالهم في أمان ولذلك وجهنا اهتمامنا إلى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكنها من إعطاء التأكيد اللازم . ولكن يحصل هذا الفرض ينبغي أن يكون في المعاهدة بند ينول لبريطانيا العظمى حق الدخول في التشريع الذي يتناول الأجانب ويحولها أيضا قسما من الرقابة على الإدارات التي لها تأثير مباشر في المصالح الأجنبية .

وإذا استثنينا هذه الاحتياطات اللازمة لمصالح بريطانيا العظمى الخاصة وحماية حقوق الأجانب فإننا نرى أن تعاد حكومة مصر فضلا إلى ما كانت عليه نظرا مدة احتلالنا أي حكومة مصرية المصريين، ولنا ثقة كافية بأعمال الإصلاح التي تمت في الأربعين سنة الماضية لمحتلنا على الاعتقاد بأن هذا السبيل يمكن السير فيه الآن ونحن واثقون بنجاحه . ولكن يجب أن نعمل به بكل جوارحنا وروح الحب والرخاء . ولا شيء يتبدل أن يؤدي إلى الفشل مثل أن تحيد هذه السياسة بقيود كثيرة تدل على أن صاحبها موجه شرا وقسوه مبدأ الاستقلال المصري وتوجد الرئيسة في صدق نيائنا ونفسد علينا غرضنا الأصلي وهو إعادة الثقة المتبادلة والموازنة الأكيدة بين البريطانيين والمصريين .

ولا نحاول إخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تعمر بعد قدرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية في إدارتها الداخلية . ولكن المصريين يعلمون ذلك ومتى أيقنوا أن المسئولية واقعة عليهم وسددهم لا يسرعون للاستغناء عما لا يستغنى عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن إدارة حكومتهم . وما يزيدهم إعطاء في ذلك عليهم أنهم إذا فشلوا في أمر لم يصدر يمكنهم أن يجنبوا بأن فشلهم كان لا يتأوهم بأمر البريطانيين ، ولعلم وراثتهم أن الأعمال الحسنة التي يبدونها الموظفون البريطانيون والحكومة يعود أنجزها إلى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم في وظائفهم . وعندنا أدبوا كل تأثير تميزا نادما متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذي يرمون إليه لا أن يحولوا في سبيلهم لكي لا يتألوهم . وقد رجع هذا الاعتقاد فينا بعد الذي اختبرناه بأنفسنا في الأخذ والمطاء بيننا وبين المصريين المثقلين لقومهم واتصال حبل الوداد بيننا وبينهم فإنهم لما وقفوا بخلوص نيتنا أظهرنا حسن استعدادهم حالاً قدر رأينا قدره وللاعتناق بمصالح بريطانيا الخصوصية في مصر بما هم مدينون لها به من الشكر على أعمالها الماضية في البلاد وعدم استغنائهم عن مساعدتها لم على حفظ سلامتها واستقلالها . وبم تضعف عزيمتنا لأنهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من قطع التسوية التي عاونونا على استنباطها ، فلا ريب عندنا في أنهم واثقون بكيثهم على أعظم مزاي تلك التسوية وأنهم شديدو الرغبة في حل أهل وطنهم على قبولها . والظاهر لنا أن الرأي العام متجه إلى هذه الحالة . وقد قد ما كان

من الحلفاء والحقد وضحت الدعوة العنيفة التي كانت غالبية إلى عهد قريب ومالت البلاد إلى الهدوء والسكون فالوقت ملائم لإقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهي قاعدة المعاهدة التي تقرر لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية . ومنزلة ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة . أما لبريطانيا العظمى فلا نه يحدد مصالحها تحديدا واضحا ويقرها في معاهدة يقبلها المصريون فلا يتنازع فيها منازع بعد ذلك ، وأما لمصر فلا نه يفيها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها . فصبحنا لحكومة جلالة الملك هي أن تشرع بلا إعطاء زائد في مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التي جرتناها ، وعندنا أن إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة .

هذا وزعم في الختام أن نسطر شركا لكثيرى اللجنة ونسب عن تقديرنا لخدماتها التي لا تمنح حق قدرها . فإن المستر . ب . لويد أوفيا اعترل خدمة الحكومة بعد خبرة سنين عديدة في مصر ووزارة الخارجية البريطانية وذلك قبل أن تشرع اللجنة في عملها بقليل ولكنه أذن إلى إلحاح رئيسنا عليه ورضى أن يصحبنا إلى مصر ويكون سكرتيرا الأول فيها مع أنه كان المفهوم في أول الأمر أن واجبات أخرى لا تسمح بالبقاء في هذه الوظيفة طويلا بعد عودتنا إلى إنجلترا وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة إقامتنا بمصر لمرقته التامة بالبلاد وأهلها وبجميع دوائر الحكومة ، ولما له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معا .

ولما تركنا المستر لويد في شهر مايو اجتمع شغل السكرتارية كله على المستر . م . ب . انجرام من موظفي وزارة الخارجية البريطانية وكان قد صحبنا إلى مصر بوظيفة مساعد للمستر لويد وسكرتير خصوصي للورد مانز وكانت واجبات وظيفته في الأشهر السبعة الماضية ثقيلة شاقة ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغيرة متقدة ومقدرة وكفاءة ، ونحن مدينون له ديناً كبيراً على مساعدته ما

الإمضاءات :

ملنر

رنل رود

أوين توماس

مسجل ج . ب . هرست

ج . ا . سبندر

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

قرار الحكومة البريطانية

بكاله الحاية

القاهرة في ٢٦ فبراير ١٩٢١

إلى حضرة صاحب العظمة السلطان إسراى عاهدين

يا صاحب العظمة

لم أتاخر عن إبلاغ حكومة جلالة الملك الذى أبديتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملترى يتفق مع أماني مصر والشعب المصرى تلك الأمانى التى أشتهر عطف عظمتكم عليها .

وإذنى الآن أتأبى إبلاغ عظمتكم بقرار حكومتى . وإذنى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها إلى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لأحل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالتهم فيما يختص بالاتفاق المنوى عقده .

وإذنى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التساهل فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية .

وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى توليها حكومتى حل إقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم .

وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت إبلاغه إلى عظمتكم :

"إن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملترى استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع أن حكومة جلالتهم لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملترى ، فإنها ترضى فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يمينه عظمة السلطان للوصول ، إذا أمكن ، إلى إبدال الحماية بعلاقة تفصح عن المصالح الخصومية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى " .

وإذنى أهنئ هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى القاطق ما

اللبنى